جـــامعـــة الجزائـــر03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

تأثير عدم الاستقرار السياسي على هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو الخارج (1962-2015)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ**

غزال يزيد **أ.د سرير عبد الله رابح**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ د لعروسي رابح	جامعة الجزائر3	رئيسا
أ د. سرير عبدالله رابح	جامعة الجزائر3	مشرفا
أ د شرقي محمود	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
أ د بن مرزوق عنترة	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د فتحي بكار	جامعة غليزان	عضوا مناقشا
د اعباسن زهية	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا

فيفري 2025

جـــامعـــة الجزائـــر03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

تأثير عدم الاستقرار السياسي على هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو الخارج (1962–2015)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ**

غزال يزيد **أ.د سرير عبد الله رابح**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ د لعروسي رابح	جامعة الجزائر3	رئيسا
أ د. سرير عبدالله رابح	جامعة الجزائر3	مشرفا
أ د شرقي محمود	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
أ د بن مرزوق عنترة	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د فتحي بكار	جامعة غليزان	عضوا مناقشا
د اعباسن زهية	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا

فيفري 2025

شكر وعرفان

أتشرف بتقديم خالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي ومشرفي **الأستاذ الدكتور (سرير عبد الله رابح)** على ما بذله من جهده ووقته في تقديم الارشادات والتوجيهات طيلة مراحل إعداد هذا العمل، وعلى ما تفضل به من ملاحظات قيمة أسهمت في الارتقاء بمستوى هذا العمل.

كما أتوجه ببالغ الامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه و وسمه على تفضلهم بقبول قراءة الرسالة وتقييمها، وما قدموه من ملاحظات علمية دقيقة زادت هذا العمل اثراءا.

كما لا يفوتني أن أعبر عن شكري وامتناني العميق لأسرتي الكريمة على دعمهم وتشجيعهم المستمر، ولكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل العلمي، فله مني كل التقدير والعرفان.

الاهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين أدامهما الله

تاجا فوق رأسي

الى الزوجة العزيزة و رفيقة الدرب

الى حبيبتي قلبي و بهجته، بنتاي ريم وسجدة

الى سندي، اخوتي واخواتي

والى غزة العزة

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز او الاختصار	المعنى
SOPEMI	***Système d'observation permanente des migrations*** **OCDE**نظام مراقبة خاص بالهجرة من انشاء دول منظمة
AGDREF	**Application de Gestion des Dossiers des Ressortissants Étrangers en France** نظام تسيير ملفات المغادرين الأجانب في فرنسا
OCDE	**Organisation de Coopération et de Développement Économiques** منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
AELE	**Association Européenne de Libre–Échange** الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
INSEE	**Institut National de la Statistique et des Études Économiques** المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية
INED	**Institut national d'études démographiques** المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية
ONS	لديوان الوطني للإحصائيات الجزائر **Office National des Statistiques**
IOM	**International Organisation for Migration** المنظمة الدولية للهجرة.
OFS	**Office fédéral de la statistique** المكتب الفدرالي للإحصاء السويسري

مقدمة

مقدمة

تعتبر هجرة اليد العاملة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تحوز على اهتمام الباحثين وصناع القرار في الوقت الراهن، نظرا للانعكاسات المتعددة الأبعاد على الدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء. فالهجرة ليست مجرد انتقال جغرافي للأفراد، بل هي حركة بشرية مركبة قد ترتبط بالعديد من المؤشرات المختلفة .

كما تعتبر هجرة اليد العاملة الدولية من أبرز الظواهر التي رافقت التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية منذ منتصف القرن العشرين حيث أصبحت تشكل أحد أهم المحاور الرئيسية في النقاشات التنموية والسياسات العامة للدول، سواء المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين. وتزداد أهمية هذه الظاهرة أكثر حين تتصل بمسألة الاستقرار السياسي .

في الحالة الجزائرية، تتخذ ظاهرة الهجرة أبعادا مختلفة، بسبب التقلبات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، بداية بالمرحلة الاشتراكية التي تبنتها الجزائر غداة الاستقلال الى غاية مرحلة الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية وما نجم عنها من اضطرابات أمنية خلال فترة التسعينيات أو ما اصطلح على تسميته بـ "العشرية السوداء". حيث أدت هذه التطورات الى تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة.

مثلت هجرة اليد العاملة الجزائرية نتاجا لتفاعل مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية. فمنذ مرحلة ما بعد الاستقلال سنة 1962، عرف الاقتصاد الجزائري محاولات متعددة لإعادة البناء الوطني، من خلال سياسات التأميم، والتخطيط المركزي، وبرامج التنمية الخمسية التي سعت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. غير أن هذه الجهود اصطدمت بضعف البنية الاقتصادية، وبتقلبات أسعار النفط، مما أدى إلى تراجع فرص العمل واستمرار البطالة، خاصة بين فئة الشباب، وقد تعمقت هذه الأزمة مع بداية التحول السياسي في أواخر الثمانينيات، الذي تزامن مع انفتاح ديمقراطي غير مستقر، سرعان ما انزلق إلى أزمة أمنية وسياسية عميقة خلال التسعينيات (العشرية السوداء)، وهي المرحلة التي شهدت نزوحا داخليا وهجرة خارجية شملت فئات واسعة من اليد العاملة، سواء الماهرة أو العادية.

مقدمة

السياسات الاقتصادية المختلفة التي تم انتهاجها لمجاراة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، جعلت اليد العاملة الجزائرية تواجه تحديات المنافسة والبطالة الهيكلية، مما ساهم في استمرار تيارات الهجرة، ولكن في أشكال جديدة (هجرة موسمية، غير نظامية، وهجرة الكفاءات). وبذلك أصبحت الهجرة لا تعبر فقط عن أزمة بحث عن فرصة عمل، بل عن أزمة أعمق تتعلق بالسياسات التنموية والحوكمة الاقتصادية والسياسية.

1) أهمية الموضوع

موضوع هجرة اليد العاملة موضوع جدير بالدراسة لأنه يتعلق بالعنصر البشري والطاقة الحيوية في البلاد، ويتوقف نجاح كل المشاريع التنموية على مدى قوته وفاعليته وهو سر تقدم الدول وازدهارها فالإنسان طاقة يمسكها أو يستعملها حسب حاجاته وسلوك القادة معه.

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية اليد العاملة و التي يعول عليها في القيام بدور مهم وأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهجرتها تشكل خسارة لبلدانها ويؤثر بالسلب على تنميتها وتقدمها العلمي والتكنولوجي، لأن هذه اليد العاملة تعتبر القاعدة الأساسية لتطوير وتقدم البلاد.

كما تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول رأس المال البشري، الذي يمثل أهم عناصر الإنتاج وأساس التنمية الشاملة. فهجرة اليد العاملة، خاصة الماهرة منها يعتبر خسارة اقتصادية وعلمية فادحة للدول النامية، إذ تؤدي إلى ما يعرف بـ"نزيف الكفاءات" الذي يعرقل جهود التنمية ويزيد من تبعية الاقتصاد الوطني للخارج.

كما تكمن أهمية الدراسة في محاولة الربط بين العوامل السياسية وظاهرة الهجرة، وهو بعد لم يعالج بالعمق الكافي في الدراسات الجزائرية، التي تركز في الغالب على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية دون التطرق للعوامل السياسية بوصفها أحد المحددات الرئيسية لتدفقات اليد العاملة نحو الخارج .

مقدمة

-الأهمية علمية

تنبع الأهمية العلمية للموضوع من كونه يعالج علاقة معقدة بين عاملين رئيسيين في بناء الدولة الحديثة :العامل البشري (اليد العاملة) والعامل السياسي (الاستقرار والحوكمة). إذ لا يمكن لأي سياسة تنموية أن تنجح في ظل نزيف مستمر للطاقات البشرية وتعد هذه العلاقة من الموضوعات التي لم تنل الحظ الكافي من الدراسة الأكاديمية في السياق الجزائري، مقارنة بتركيز البحوث على الجوانب الاقتصادية البحتة للهجرة.

-أهمية اقتصادية وتنموية

تمثل اليد العاملة ركيزة الاقتصاد الوطني، وهي المورد الإنتاجي الأكثر مرونة وكفاءة، غير أن هجرة هذه الفئة نحو الخارج، خاصة من ذوي الكفاءات المهنية، تحرم الجزائر من مساهمات حيوية في سوق العمل الوطني، وتؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج في مجالات التكنولوجيا والخبرة .كما أن الهجرة المفرطة قد تؤدي الى اختلالات في توازنات الإنتاجية الوطنية ومستوى الابتكار.

-أهمية سياسية واجتماعية

من الناحية السياسية، تعتبر الهجرة محددا مهما لمدى ثقة المواطنين في نظامهم السياسي .فكلما تزايدت معدلات الهجرة، دل ذلك على ضعف الإحساس بالانتماء والرضا عن السياسات العامة. أما من الناحية الاجتماعية، فإن الهجرة تحدث اثارا عميقة في البنية الأسرية والمجتمعية.

بناءا على ما سبق فإن هذه الدراسة تكتسب أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية لها اثر بالغ في مؤسسات الدولة إما تحقق الاستقرار وإما تحدث أزمات متكررة تخلق شرخا في بنية المجتمع وتؤثر على العلاقة بين المواطن والمؤسسات في فترات الأزمات والتحولات السياسية.

2) أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد الاسباب بين الدوافع العلمية والعملية والذاتية والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- **الأسباب العلمية**

تعد الهجرة من الظواهر الاجتماعية والسياسية المعقدة التي تشهدها الجزائر منذ عقود، غير أن الدراسات المحددة التي تربط الأزمات السياسية بـ هجرة اليد العاملة ما تزال محدودة في الأدبيات الأكاديمية الجزائرية، حيث تشير أدبيات الهجرة الدولية إلى أن عدم الاستقرار السياسي، وما يرافقه من انكماش اقتصادي وتراجع في سوق العمل، يعتبر من أبرز عوامل الدفع المحفزة على اتخاذ قرار الهجرة بحثا عن افاق و فرص افضل، و عليه فإن تناول هذا الموضوع يمثل مساهمة علمية جديدة في فهم ديناميكيات الهجرة الجزائرية ضمن إطار التحولات السياسية التي عرفتها البلاد خاصة منذ نهاية الثمانينات.

- **حداثة الدراسة**

من أسباب اختيار هذا الموضوع كذلك ان ظاهرة الهجرة بحثا عن فرص عمل عرفته الجزائر عبر مراحل تاريخها المعاصر كله نظرا للازمات السياسية والأمنية خاصة أزمة التسعينات (العشرية السوداء) و التي نتج عنها اثار عميقة على بنية المجتمع وسوق العمل، وأدت إلى ازدياد معدلات الهجرة الشرعية وغير الشرعية على حد سواء كما أن الجزائر لا تزال تعاني من هذه الظاهرة الى غاية الوقت الحالي ما يجعل من دراسة هذه الظاهرة ضرورة علمية وواقعية لتفسير دوافع هجرة اليد العاملة الجزائرية إلى الخارج.

- **النقص النسبي في الدراسات المتخصصة**

رغم وفرة الدراسات حول ظاهرة الهجرة الجزائرية عموما، إلا أنه يلاحظ أن معظمها يركز على البعدين الاقتصادي أو الاجتماعي مقارنة بتلك التي تعنى بدراسة العوامل السياسية وقرارات الهجرة العمالية، و لهذا يسعى هذا البحث إلى سد فجوة معرفية عبر مقاربة تحليلية تركز على المنظور السياسي لفهم كيف تؤثر الأزمات السياسية على تدفقات هجرة اليد العاملة الجزائرية من حيث الكثافة، والمستويات التعليمية والمهنية

- **الأسباب الشخصية**

يمكن اعتبار اختيار هذا الموضوع كذلك اختيارا شخصيا، حيث كان نتيجة رغبة ذاتية مرتبطة بالتخصص المدروس من طرف الباحث و مجال اهتماماته العلمية بهدف تحليل الظاهرة من منظور نقدي و فهم البنى السياسية والاقتصادية المنتجة للهجرة.

إضافة الى المساهمة في النقاش الأكاديمي حول قضايا التنمية والبطالة و الحوكمة، من خلال دراسة حالة الجزائر كأنموذج لدولة نامية تواجه تحديات الهجرة بين الأمن و الاستقرار السياسي الداخلي و عوامل الجذب الخارجية.

3) أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وظاهرة هجرة اليد العاملة الجزائرية عبر فترات زمنية مختلفة.
2. كشف العوامل المتشابكة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) التي قد تؤثر في قرارات الهجرة.
3. تقييم أثر هذه الهجرة على التنمية الوطنية من حيث خسارة الموارد البشرية والمهارات.

مثل هذه الأهداف تساعد على اقتراح حلول موضوعية لمعالجة الظاهرة و واقتراح سياسات واقعية تمكن من تشخيص أساليب التعامل مع الظاهر والحد من آثارها السلبية .

4) الدراسات السابقة:

- كتاب: "عصر الهجرة" *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*

يعتبر كتاب "عصر الهجرة": تحركات السكان الدولية في العالم الحديث :The Age of Migration International Population Movements in the Modern World *لكل* من ستيفن كاستلز

مقدمة

(Stephen Castles) وهاين دي هاس (Hein de Haas) ومارك ميلر(Mark J. Miller) ، *في طبعته الثانية الصادرة سنة 1998 عن دار* Macmillan Press ، من المراجع الكلاسيكية والمعاصرة الأساسية في حقل دراسات الهجرة الدولية.

وقد اكتسب هذا العمل أهميته من كونه يقدم اطارا نظريا عاما و مقارنة تحليلية معمقة لأنماط الهجرة وأسبابها وتطوراتها في ظل العولمة الاقتصادية والتحولات السياسية والاجتماعية عبر العالم.

يتكون كتاب "عصر الهجرة " من 12 فصلا رئيسيا يمكن تلخيص محتوياتها فيما يلي:

- تقدم تصنيفا شاملا لأنواع الهجرة الاقتصادية، السياسية، القسرية، العائلية، التعليمية.
- تجمع بين التحليل الكمي البيانات والإحصاءات العالمية و التحليل الكيفي النظريات والسياقات.
- تبرز التحول التاريخي من هجرة أوروبا إلى العالم (في القرنين 19–20) إلى هجرة الجنوب نحو الشمال حاليا.
- تربط الهجرة بمفاهيم الهوية، المواطنة، الدولة القومية، العولمة، والتنمية.

ينطلق المؤلفون من فرضية مركزية مفادها أن العالم يعيش فيما اصطلحوا على تسميته بـ "عصر الهجرة" أي أن حركة البشر عبر الحدود لم تعد حالة استثنائية أو ظرفية، بل أصبحت خاصية من خصائص النظام العالمي الحديث.

ووفقا لوجهة نظر المؤلفين، تعتبر الهجرة نتاج تفاعل بين العوامل الاقتصادية (الفقر، البطالة، تفاوت الأجور) والعوامل السياسية (الاستقرار، الحروب، والتحولات الديمقراطية) والعوامل الاجتماعية والثقافية.

و يبرز الكتاب كذلك أهمية النظريات المتعددة لتفسير الهجرة، خاصة:

- النظرية النيوكلاسيكية التي تربط قرار الهجرة بالفوارق في الدخل وسوق العمل.
- نظرية النظام العالمي التي تعتبر الهجرة نتيجة للتفاوت بين المركز الرأسمالي والأطراف.

- نظرية الشبكات الاجتماعية التي تُظهر استمرار تدفقات الهجرة بفضل العلاقات القائمة بين المهاجرين والمجتمعات الأصلية.

يعتبر كتاب *The Age of Migration* كمرجع أساسي **في** تأطير البعد النظري للهجرة العمالية الجزائرية، من حيث فهم العلاقة بين التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات (الأزمة الأمنية، الإصلاحات الاقتصادية، والانفتاح السياسي) وبين تزايد معدلات الهجرة نحو الخارج. إذ يسمح الإطار التحليلي الذي يقترحه "كاستلز" و"دي هاس" و"ميلر" بفهم كيف أن الهجرة العمالية الجزائرية ليست مجرد خيار فردي اقتصادي، بل هي ظاهرة اجتماعية—سياسية ناتجة عن التغير البنيوي في الدولة والمجتمع، وعن التحولات التي مست سوق العمل والفرص الاقتصادية داخل الوطن.

كما يقدم الكتاب نموذجا تفسيريا يمكن فهم الحالة الجزائرية من خلاله في ضوء المفاهيم التي يطرحها مثل:

- الهجرة العابرة للوطنية (Transnational Migration) "التي تفسر استمرار الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين المهاجرين الجزائريين في أوروبا وعائلاتهم داخل الوطن،
- الاعتماد المتبادل (Interdependence) بين بلدان الشمال والجنوب في مجال اليد العاملة.
- التحويلات المالية والتنمية التي تعتبر أحد أبرز آثار الهجرة الإيجابية على بلدان الأصل.

يشير المؤلفون الى أن سياسات الدول المستقبِلة (وخاصة الأوروبية) تسهم في تشكيل أنماط الهجرة العمالية من الجنوب، من خلال السياسة الانتقائية لحاجاتها الاقتصادية هذا البعد يعتبر ذو أهمية بالغة في تحليل ظاهرة هجرة العمال الجزائريين ، حيث تتقاطع الاعتبارات الاقتصادية مع المحددات السياسية والتاريخية.

وبناءا على ذلك، فقد أفاد هذا المرجع الدراسة فيما يلي:

1. صياغة الإطار النظري العام الذي يربط بين الأزمات السياسية والاقتصادية والهجرة.

2. تحديد الفرضيات الأساسية حول دوافع الهجرة العمالية في الجزائر (دوافع اقتصادية–سياسية–اجتماعية).
3. تفسير أثر العوامل والتغيرات الاقتصادية في دفع اليد العاملة نحو الخارج.

– *دراسة:* La Double Absence: Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré

تعتبر دراسة: الغياب المزدوج للمفكر الاجتماعي الجزائري "عبد المالك صياد" الصادر عن Seuil سنة 1999، من أهم المراجع التي تناولت ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تحديدا من الناحية الاجتماعية و الإنسانية حيث تحظى هذا الدراسة بمكانة متميزة في أدبيات الهجرة، لأنه لا تدرس الظاهرة من منظور اقتصادي فحسب، بل من منظور أنثروبولوجي–اجتماعي باعتبار المهاجر انسان ضائع بين وطنين وهويتين.

يرى الكاتب أن المهاجر يعيش نوعين من الغياب او كما سماه الغياب المزدوج حيث هو بعيد عن وطنه الام من جهة، كما لا يشعر بانتماء كامل للبلد الذي يعيش فيه.

وبذلك يعيش المهاجر، حسب صياد، حالة مزدوجة من التهميش، فلا هو حاضر في بلده الأصلي اجتماعيا و اقتصاديا، ولا هو منتمي بشكل حقيقي للمجتمع المستقبل .

من اهم دلالات الهجرة الجزائرية نحو فرنسا منذ الاستقلال و في جميع مراحلها الزمنية حسب رأي الكاتب أنها لا تعبر فقط عن بحث عن فرص عمل و حياة أفضل بقدر ما هي امتداد للعلاقات الاستعمارية التي تعتبر شكلا من أشكال التبعية غير المباشرة بين المستعمر و المستعمر.

كما يرى الكاتب أن المهاجر الجزائري في خضم سعيه الى تحقيق مكاسب مادية من خلال الهجرة فانه يعيش حالة من الصراع الهوياتي بين المجتمع الفرنسي الذي يستمر بالنظر اليه كغريب و بين مجتمعه الأصلي الذي انسلخ عنه و لم يعد ينتمي اليه.

مقدمة

في إطار هذه الدراسة حول هجرة اليد العاملة الجزائرية، يساعد هذا الكتاب على فهم البعد الإنساني والاجتماعي للهجرة، ويساعد في:

- تفسير الدوافع غير الاقتصادية للهجرة، خاصة تلك المرتبطة بالبحث عن الاعتراف الاجتماعي والكرامة والهوية.
- فهم حالة عدم الاندماج التي يعاني منها الكثير من المهاجرين.
- ارتباط ظاهرة الهجرة العمالية بالسياق الاستعماري، أي باعتبارها استمرارية للهيمنة الاقتصادية والسياسية بين الجزائر وفرنسا حيث تمكنت الدولة الاستعمارية من اعادة إنتاج علاقات التبعية عبر قنوات الهجرة العمالية في مرحلة ما بعد الاستقلال.
- دور المجتمع الجزائري في إعادة إنتاج الهجرة، إذ يرى الكاتب أن الهجرة ليست رغبة فردية بل ظاهرة مرتبطة بعوامل الطرد الاجتماعية التي أصبحت خاصية بنيوية للمجتمع الجزائري في حد ذاته.

– دراسة: الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي Study on Migration and Asylum in Maghreb Countries

تعتبر دراسة الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي Study on Migration and Asylum in Maghreb Countries من اعداد كل من فيرونيك بلان-بواساك(Véronique Planes-Boissac) ، وماتيو أندريه(Mathieu André) ، وسارة غييه(Sara Guillet) ، ونجلاء سمكية(Nejla Sammakia) ، والصادرة عن الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان (Euro-Mediterranean Human Rights Network)سنة 2010، من الدراسات الإقليمية المقارنة التي تناولت ظاهرة الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي ضمن منظور حقوقي وتنموي متكامل.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الأطر القانونية والإدارية في دول المغرب العربي ما تزال غير كافية لضمان حماية المهاجرين واللاجئين، وأن سياسات الهجرة السائدة تتأرجح بين الاعتبارات الأمنية والمتطلبات الاقتصادية دون تبني رؤية شاملة لحقوق الإنسان.

مقدمة

وتبرز أهمية هذا العمل في كونه يجمع بين التحليل الميداني والمعاينة القانونية، مع اعتماد مقاربة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، لتقييم مدى فعالية القوانين والسياسات في التعامل مع قضايا الهجرة.

تم تخصيص جزء من الدراسة حول الجزائر ، إذ تم اعتبارها بلدا مصدرا للعمالة المهاجرة نحو أوروبا، و في نفس الوقت ممر عبور للمهاجرين الأفارقة نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

كما أشارت الدراسة الى ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر أسهمت في استمرار تدفقات الهجرة العمالية نحو الخارج، في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الاستثمارات، وضعف التنسيق بين سياسات التشغيل والهجرة .

كما أظهرت الدراسة أن المقاربة الجزائرية في مجال الهجرة تهتم أكثر بالشق الأمني والسيطرة على الحدود، في حين تبقى الآليات المؤسسية لحماية المهاجرين محدودة.

وتوصي بضرورة إدماج الهجرة ضمن سياسات التنمية المحلية والتشغيل، وتوسيع التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز الأطر التشريعية ذات الصلة.

تمت الاستفادة من هذه الدراسة في بناء فهم الإطار الإقليمي للهجرة الجزائرية، وفي تحليل سياسات إدارة اليد العاملة المهاجرة، من حيث علاقتها بالأمن، والتنمية، والتعاون الأورو–متوسطي. كما ساهم هذا المرجع في فهم و توضيح كيف أصبحت الجزائر، جزءا من منظومة الهجرة متعددة الاتجاهات التي تربط إفريقيا بأوروبا.

تعتبر هذه الدراسة مقاربة مؤسساتية ميدانية تساعد على فهم أكثر للهجرة في المنطقة المغاربية، و تسهم في دعم التحليل البنيوي للهجرة العمالية الجزائرية من منظور السياسات العامة والحوكمة الإقليمية.

مقدمة

- دراسة "الهجرة الدولية: عندما تتوالى الأزمات وتتأخر الإجراءات الإصلاحية – دراسة تحليلية قياسية لدوافع هجرة الأيدي العاملة الجزائرية خلال الفترة 1990–2018"

هذه الدراسة عبارة عن مقال من إعداد سعيدة دالي **و** نبيل بوفليح من جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، *والمنشورة سنة* 2021 *في* مجلة التنمية والاستراتيجية، العدد 11 (أفريل 2021)، ص. 203–222.

تعد هذه الدراسة من أحدث البحوث القياسية الجزائرية التي تناولت العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين هجرة اليد العاملة الجزائرية وقد تميزت الدراسة بالمزج بين التحليل النظري الكمي (الاقتصاد القياسي)، لتفسير دوافع الهجرة في ظل الازمات المتوالية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري.

انطلق الباحثان من إشكالية محورية هي:

كيف أثرت الأزمات المتكررة التي عرفها الاقتصاد الجزائري على زيادة معدلات هجرة اليد العاملة نحو الخارج؟

وقد تم بناء الفرضيات على أساس أن تفاقم البطالة، واستفحال الفقر، وانتشار الفساد تشكل عوامل طرد رئيسية للشباب الجزائري، في ظل تأخر السياسات الإصلاحية، وضعف فعالية برامج التنمية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي التحليلي، مدعوما بنمذجة قياسية باستخدام نماذج قياسية لتحليل العلاقة بين:

- عدد المهاجرين الجزائريين (المتغير التابع)،
- ومؤشرات الأزمات (البطالة، الفقر، الفساد).

أظهرت النتائج أن:

مقدمة

- الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية كانت ذات تأثير طارد قوي للهجرة، سواء على المدى القصير أو الطويل.
- الفقر والفساد يمثلان أهم محددات الهجرة الخارجية حيث يضعفان الثقة في المؤسسات ويقللان فرص التشغيل.
- البطالة العامة **لم** تكن ذات دلالة احصائية في زيادة معدلات الهجرة بنفس القدر **مع** بطالة الكفاءات التي كانت محرك حقيقي للهجرة.
- أكدت الدراسة أن الهجرة السابقة نفسها تشكل عامل محفز يشجع البقية على الالتحاق بالمهاجرين.

لقد ساعدت هذه الدراسة على فهم كيفية توظيف أدوات التحليل الكمي في دراسة الهجرة الجزائرية حيث أظهرت أن الظاهرة ليست مجرد سلوك فردي بل استجابة هيكلية لمواجهة الازمات الاقتصادية، كما تظهر نتائجها أيضا العلاقة الوطيدة بين ضعف الحوكمة الاقتصادية **و**نزيف اليد العاملة المؤهلة، ما يربط الهجرة بمسائل الفساد، والبيروقراطية، وضعف الإصلاح الإداري.

–دراسة: "ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية: الحركيات والتداعيات – دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011"

بونيف سامي محمد، وطاهر أميرة.

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، ص. 78–98، سنة 2020.

يمكن اعتبار هذه الدراسة من المساهمات الفكرية التي حاولت تحليل العلاقة بين التحولات السياسية في دول المغرب العربي بعد 2011، وبين ديناميكيات الهجرة غير النظامية واللجوء في الفضاء الأورومتوسطي. وقد حاول الباحثان تفكيك الظاهرة من منظور جيوسياسي أمني، مع التركيز على انعكاسات "الربيع العربي "على تدفقات الهجرة في غرب المتوسط.

تنطلق الدراسة من سؤال جوهري:

مقدمة

كيف أثرت التحولات السياسية لما بعد 2011 على حركيات الهجرة واللجوء في المنطقة الأورومغاربية؟ وما هي التداعيات الأمنية الناتجة عن ذلك على استقرار الضفتين الجنوبية والشمالية للمتوسط؟

افترض الباحثان أن غياب الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة المغاربية أدى الى تشكيل بيئة طاردة و محفزة لتدفقات جديدة من الهجرة، سواء نحو أوروبا أو داخل الفضاء المغاربي ذاته، بما جعل المنطقة تتحول من "منطقة مصدر" إلى "منطقة عبور واستقرار مؤقت."

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوما بمقاربة تاريخية لتحليل تطور الظاهرة منذ الحربين العالميتين وحتى مرحلة ما بعد الثورات العربية.
كما استعانت الدراسة بمصادر ميدانية وتقارير منظمات دولية مثل:

- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- المنظمة الدولية للهجرة .

أظهرت الدراسة جملة من النتائج المهمة، من أبرزها:

- التحولات السياسية لما بعد 2011 (في تونس، ليبيا، الجزائر) ساهمت في تفكيك أنظمة الضبط الحدودي، ما أدى إلى تصاعد موجات الهجرة غير النظامية.
- الجزائر والمغرب أصبحتا دول استقبال وعبور، لا فقط دول مصدر، نتيجة الضغوط الأمنية في الساحل الإفريقي.
- الأمننة الأوروبية للهجرة جعلت الاتحاد الأوروبي يتبنى مقاربة "التحصين الجنوبي" عبر تحميل الدول المغاربية عبء المراقبة الأمنية، وهو ما خلق توترات سيادية وسياسية بين ضفتي المتوسط.
- ربطت الدراسة بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجنوب والخطابات الأمنية المتشددة في الشمال، مما أدى إلى صعوبات في إدارة قضايا الهجرة.

يمثل هذا المرجع إضافة نوعية في أدبيات الهجرة المغاربية لعدة أسباب:

- يعطي تحليلا متعدد الابعاد يجمع بين الأمني والسياسي والاجتماعي.
- يساعد في توضيح أن الهجرة في الفضاء الأورومتوسطي ليست مجرد حركة بشرية، بل إشكالية جيوسياسية.
- يربط بين مفهوم الأمن الإنساني والأمن القومي في مقاربة مسألة الهجرة.
- يبرز تحول سياسات الهجرة الأوروبية إلى سياسات انتقائية وأمنية بدل أن تكون تنموية.

4) الإشكالية

انطلاقا من الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج حول العلاقة الجدلية بين متغير التحولات السياسية ومتغير ديناميكيات الهجرة في الفضاء العالمي عموما و في الجزائر بصفة خاصة يسعى الباحث إلى تفكيك الظاهرة سيما وأن الجزائر تعاني من نزيف حاد لليد العاملة ما انفك يزداد مع مرور وتداعيات عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر في محطات عديدة في تاريخها منذ الاستقلال وفي مرحلة بناء الدولة و خاصة في مرحلة التحول الديمقراطي. إن هذه الدراسة تنطلق من إشكالية تأثير الأزمات السياسية على اليد العاملة الجزائرية و التي تدفعها إلى التفكير في الهجرة إلى الخارج للبحث عن فضاءات أرحب و بيئة عمل أنسب، وعليه صيغت مشكلة البحث على النحو التالي :

ما مدى تأثير عدم الاستقرار السياسي في الجزائر على هجرة اليد العاملة نحو الخارج؟

وحتى يتضح المشكل البحثي أكثر يطرح الباحث جملة من التساؤلات الفرعية لتوضيح المشكل البحثي أكثر

- ما العلاقة بين الأزمات السياسية و معدلات تدفق هجرة اليد العاملة الجزائرية؟
- هل تمثل العوامل السياسية العامل الحاسم في اتخاذ قرار الهجرة، أم تتقاطع مع عوامل أخرى كالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية؟

- ما هي السياسات الممكنة والسبل الكفيلة بمواجهة نزيف اليد العاملة الجزائرية؟

حتى يمكن الباحث أن يجب عن هذه الأسئلة و من ورائها الإشكالية يقترح الباحث الفرضيات التالية :

5) الفرضيات

تبعا للإشكالية السابقة وما تتطلبه من حلول للتعامل معها يقترح الباحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :

تشكل ظروف العمل غير الملائمة وضعف الأجور في الجزائر أحد أهم دوافع اليد العاملة نحو الهجرة.

الفرضية الثانية:

السياسات الجاذبة التي تنتهجها الدول المتقدمة تمثل عامل استقطاب للعمال الجزائريين.

الفرضية الثالثة:

الأزمات السياسية المتكررة، والإشكالات التي اعترت التجربة الديمقراطية –خلال فترات التحول الديمقراطي والعشرية السوداء – كانت من أبرز الأسباب المباشرة لارتفاع معدلات الهجرة.

الفرضية الرابعة:

القناعة الشخصية للمهاجر و الرغبة المنفردة هي سبب الهجرة أي أن الدوافع الذاتية والشخصية للمهاجرين تعتبر من العوامل الدافعة للهجرة.

لدراسة الفرضيات السابقة اتبع الباحث المنهج والمقاربات الموالية :

6 – منهجية الدراسة

يغلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي هو عبارة عن منهج يدرس الظاهرة كما هي على ارض الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا، أي وصف ظاهرة هجرة اليد العاملة الجزائرية و فهم العلاقة بينها و بين الأزمة السياسية.

كما اعتمد الباحث في الدراسة على المقاربة التاريخية خاصة عند تتبع تطور ظاهرة الهجرة أو تطور واقع الحياة السياسية في الجزائر و المحطات المختلفة التي مرت بها منذ الاستقلال .

بالإضافة إلى المنهج الوصفي الاحصائي الذي تم اعتماده في هذه الدراسة وذلك لضرورة عرض و تحليل البيانات الإحصائيات المتعلقة بتدفقات الهجرة عبر المراحل الزمنية المختلفة.

بناء على هذه المناهج والمقاربات وضع الباحث حدود الدراسة كالتالي:

–حدود الدراسة : تشمل الحدود المكانية والزمنية والموضوعية

الحدود المكانية: تركز الدراسة على الجزائر كبلد مرسل للمهاجرين و على ثلاثة دول و هي من أوروبا الغربية (فرنسا، سويسرا) و من أمريكا الشمالية(كندا)، باعتبار أوروبا الغربية و تحديدا فرنسا الوجهة الرئيسية للهجرة الجزائرية. و قد تم اختيارها نظرا لتوفر البيانات حولها من جهة، ولأنها تمثل النسبة الأكبر من التدفقات التاريخية لهجرة الجزائريين. أما بالنسبة لكندا فسبب الاختيار هو توفر البيانات القابلة للقراءة و التحليل و بغرض اختيار وجهة خارج القارة الأوروبية التي تعتبر المقصد الرئيسي للهجرة الجزائرية.

الحدود الزمنية :تغطي الفترة الممتدة من الاستقلال (1962) إلى (2015)، مع تركيز خاص على عقد التسعينيات باعتباره مرحلة أساسية في الدراسة نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي الواضحة والكبيرة آنذاك.

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على هجرة اليد العاملة الجزائرية بمفهومها الواسع أي اليد العاملة بجميع فئاتها البسيطة و المتوسطة و حتى هجرة الكفاءات و علاقتها بحالات عدم الاستقرار السياسي.

7) صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة عدة صعوبات، أبرزها:

-نقص البيانات الدقيقة والمحدثة حول موضوع الدراسة.

-عدم وجود مؤسسات و هيئات متخصصة على مستوى الجزائر تعنى بظاهرة الهجرة تساعد الباحثين و تزودهم بالمعلومات و الوسائل اللازمة .

-صعوبة الوصول إلى عينات ميدانية من المهاجرين نظرا لطبيعة الموضوع التي تتطلب الاحتكاك بمهاجرين حقيقيين.

-تعدد العوامل المتداخلة التي تجعل من الصعب عزل العامل السياسي عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

8 –الهيكل العام للدراسة

تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول رئيسية، تم تنظيمها وفق تسلسل منهجي يراعي الانتقال من الإطار النظري العام إلى التحليل التطبيقي ثم إلى استخلاص النتائج والآفاق المستقبلية، وذلك على النحو الآتي:

يتناول **الفصل الأول** مفهوم عدم الاستقرار السياسي و أبعاده والمقاربات النظرية المفسرة له إضافة الى مفهوم الهجرة والنظريات المفسرة لها من خلال تحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي للهجرة، والعناصر الأساسية المكونة لها، ثم استعراض أهم أنواعها وفق معايير متعددة كالاتجاه والرغبة والديمومة والمشروعية والسبب. فيما اختتم هذا الفصل ببيان أهم النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة، مثل نظرية القرار، ونظرية المسافة، ونظرية الطرد والجذب، ونظرية التحديث، بهدف وضع أساس نظري لفهم الظاهرة.

أما **الفصل الثاني** فيتناول ظاهرتي *هجرة الأزمات والهجرة العالمية لليد العاملة*، حيث يتم أولا توضيح مفهوم هجرة الأزمات وأنواعها وأسبابها الرئيسة، ثم استعراض خصائص الهجرة في العالم في ظل العولمة، مع التركيز على تطور هجرة اليد العاملة الجزائرية وأسبابها في سياقها الوطني والدولي. ويهدف هذا الفصل إلى وضع الظاهرة الجزائرية في إطارها المقارن مع الاتجاهات العالمية.

ويتناول **الفصل الثالث** أثر الأزمات السياسية في الجزائر على معدلات تدفق الهجرة العمالية الجزائرية، حيث يقدم المبحث الأول نظرة عامة عن تطور الحياة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال، قبل وبعد التعددية الحزبية. ثم يخصص المبحث الثاني لتحليل أبرز الأزمات السياسية التي عرفتها البلاد مثل أزمة صيف 1962، وأحداث أكتوبر 1988، والعشرية السوداء (1990–1999). أما المبحث الثالث فيتضمن دراسة كمية مقارنة حول تأثير تلك الأزمات على معدلات الهجرة نحو بعض الدول المستقبِلة، ولا سيما فرنسا وكندا وسويسرا، بالاعتماد على البيانات الإحصائية الرسمية والتقارير الدولية.

و يعالج **الفصل الرابع** آثار الهجرة العمالية وكيفية التعامل معها ، من خلال تحليل مستويات التأثير على الموارد البشرية، والتحويلات المالية، وسوق العمل، والجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية. كما يتناول آفاق المعالجة من منطلقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واستشرافية، بما يتيح استشراف إمكانات توظيف الهجرة كعنصر تنمية وطنية مستدامة.

أما **الخاتمة**، فتتضمن عرضا مفصلا لكيفية اختبار الفرضيات والتوصل إلى استنتاجات يمكنها أن تسهم في توجيه السياسات العامة المرتبطة بالهجرة والعمل في الجزائر. فإن أصاب الباحث فهذا ما يتمناه وإن أخطأ يرجو النصح والتوجيه حتى تستقيم الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي والهجرة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي والهجرة

يكتسي هذا الفصل أهمية خاصة كونه يمثل الأساس النظري الذي تُبنى عليه بقية فصول الدراسة، إذ يهدف إلى توضيح المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بموضوع البحث من جهة، وإبراز الإطار الفكري والنظري الذي تستند إليه دراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وظاهرة هجرة اليد العاملة من جهة أخرى. وتكمن أهميته في كونه يمكن الباحث من تحديد الأبعاد النظرية التي تساعد على فهم طبيعة الظاهرة المدروسة في سياقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرين محوريين في الدراسة هما عدم الاستقرار السياسي والهجرة حيث يعالج المبحث الأول مفهوم عدم الاستقرار السياسي من حيث أصوله النظرية وتطوره في الأدبيات المقارنة و كذلك أهم المقاربات النظرية المفسرة له كما تم كذلك في هذا المبحث التطرق الى ابعاده المختلفة مثل البعد المؤسسي و الاقتصادي و الدولي و كذلك بعد الشرعية ثم أهم المؤشرات النوعية و الكمية المستخدمة لقياس عدم الاستقرار السياسي.

يتناول هذا الفصل في مبحثه الثاني تعريف الهجرة لغويا واصطلاحيا وتحديد عناصرها الأساسية، ثم يصنف أنواعها وفق معايير متعددة مثل الاتجاه، والرغبة، والديمومة، والمشروعية، والسبب. كما يتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة، من نظرية القرار الفردي إلى نظريات الطرد والجذب والتحديث، في محاولة لبناء قاعدة نظرية تمهد لتحليل الظاهرة في سياقها الجزائري اللاحق.

ويعتبر هذا الإطار النظري ضروريا لفهم الظاهرة الجزائرية في سياقها السياسي ، وهو ما سيعالج في الفصول التالية

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي والهجرة

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي

يعتبر مفهوم عدم الاستقرار السياسي من المفاهيم المثيرة للجدل في مجال علم السياسة، ليس فقط لتعدد تعريفاته، بل لأنه مفهوم معقد يتعدى مجرد الوصف السطحي ليعبر عن حالة هيكلية وديناميكية تؤثر على طبيعة النظام السياسي، ومدى تماسك مؤسساته، ومستوى شرعيته، وأنماط تفاعله مع المجتمع. ومن ثمة، فإن فهم هذا المفهوم يتطلب استيعابا لطبيعته متعددة الأبعاد والمستويات، وأيضا للتشابك النظري المرتبط به .

التفسيرات المتعددة لهذا المفهوم تعكس اختلاف المناهج النظرية المستخدمة لفهمه. فبينما توجه النظريات السلوكية أنظارها إلى التغيرات في الهيئات التنفيذية، تركز المقاربات البنيوية على مرونة النظام وقدرته على التكيف، في حين أن الدراسات المتعلقة بالحوكمة تبحث المسألة من زاوية الأداء المؤسسي وفعاليته .لذلك، يعتبر المفهوم أداة تحليلية مرنة تتشكل طبقا للإطار المنهجي المستخدم لدراسته .بالإضافة إلى ذلك، يلتقي مفهوم عدم الاستقرار السياسي مع مفاهيم أخرى دون أن يتطابق معها تماما .

عدم الاستقرار السياسي يتجاوز كونه مجرد ظاهرة عابرة ليصبح حالة مركبة ذات طابع هيكلي . تنبع هذه الحالة من اختلالات في توازن الشرعية السياسية والفعالية المؤسسية، والمشاركة السياسية ، وكذلك من التجاذبات الداخلية والتأثيرات الخارجية .لذا فإن تحليله يتطلب منهجية شاملة ومتعددة الأبعاد تجمع بين الجوانب الهيكلية والسلوكية والمؤسسية والدولية لفهم ديناميكياته وأبعاده وآثاره المختلفة ضمن السياقات السياسية المتنوعة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي والهجرة

المطلب الأول: مفهوم عدم الاستقرار السياسي

في إطار هذا المطلب ، يستوجب التسلسل المنهجي الدقيق البداية بتحديد مفهوم الاستقرار السياسي إذ يمثل هذا المفهوم الإطار المرجعي الذي تقيم وفقا له مظاهر عدم الاستقرار .ويعود ذلك إلى أن تحليل أي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي يستلزم بداية تعريف الحالة المعيارية أو الوضع الطبيعي للنظام السياسي و هو الاستقرار السياسي و ذلك بهدف تسليط الضوء على طبيعة وحجم الاختلال الذي قد يعتريه، مع دراسة أبعاده وأشكاله ومستويات تأثيره.

أولا: تعريف الاستقرار السياسي

يعبر مفهوم الاستقرار السياسي عن قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه بفعالية، والاستجابة لمتطلبات الجماهير، والتأقلم مع التغيرات التي تطرأ على البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة به .ويتحقق ذلك بطريقة تعزز شرعيته الضرورية لضمان استمراريته، وتمنع وقوع أفعال عنف أو نزاعات يصعب احتواؤها بوسائل سلمية، مع الالتزام التام بالقواعد الدستورية([1])

يتضح من هذا التعريف أن الاستقرار السياسي لا ينبع من القوة الأمنية وحدها، بل هو ثمرة مجموعة من التدابير المتنوعة التي تشمل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .هذه التدابير تهدف إلى تلبية احتياجات الشعب وتحقيق مطالبه المتعلقة بالعدالة وضمان الحريات بمختلف أشكالها. في المقابل، لا يمكن تحقيق هذا الاستقرار بالاعتماد على وسائل القمع أو استخدام أساليب التسلط والقهر، أو عبر مواجهة تطلعات المواطنين بسياسات التجاهل والتعسف والقمع وغيرها من الإجراءات المرتبطة بنهج الأنظمة الاستبدادية.

ويعبر أيضا عن الاستقرار السياسي كحالة من استدامة النظام وقدرته على مواجهة التحديات والتحولات بطريقة مدروسة ومضبوطة. فهو يعكس قدرة النظام السياسي على إدارة الأزمات والصراعات

[1]) شيماء محي الدين محمود، **تداول السلطة و الاستقرار السياسي في افريقيا**، المكتب العربي للمعارف،القاهرة،2015،ص49.

الداخلية دون اللجوء إلى العنف، مما يجعله وسيلة وهدفا في آن واحد متكاملين .بتحقيق هذا الاستقرار، تتهيأ الفرصة للنظام لتحقيق الإنجازات الضرورية لتطوير المجتمع وتنميته .

كما يفهم الاستقرار السياسي على أنه التزام السلوك السياسي بمجموعة من القواعد المحددة مسبقا، مما يضمن للنظام مستوى معقولا من القدرة على توقع النزاعات الداخلية المحتملة والتعامل معها ضمن إطار هذه القواعد .ويُشترط لتحقيق ذلك وجود حد أدنى من الاعتراف المتبادل بين مؤسسات النظام والمعارضة .تحقيق الكفاءة في النظام السياسي يتوقف على قدرته في التنبؤ واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتجنب أي نزاع قد يهدد استقرار الدولة، مع الحفاظ على مبدأ قبول التعددية واحترام الاختلاف.([1])

ثانيا: تعريف عدم الاستقرار السياسي

1) تعريف المدرسة السلوكية

تشير هذه المدرسة في تعريفها لعدم الاستقرار السياسي الى ارتباطه بالعنف السياسي،. ووفقا لرؤيتها، يعتبر النظام السياسي غير مستقر إذا اتسم بحالة من العنف و عدم احترام القانون، إلى جانب حدوث التغييرات السياسية والاجتماعية خارج إطار مؤسسي منظم و بواسطة الممارسات العنيفة .وتشير هذه المدرسة إلى أن اللجوء إلى العنف لحل القضايا الخلافية، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقة مع المعارضة، يؤدي بشكل مباشر إلى زعزعة الاستقرار السياسي، مؤكدة على أهمية معالجة تلك الخلافات بالوسائل السلمية . وتعرف المدرسة عدم الاستقرار السياسي بوجود مظاهر العنف السياسي، مما يعني أن غياب هذا العنف يمثل جوهر رؤيتها للاستقرار. ومع ذلك، تعرضت هذه المدرسة لانتقادات متعددة بشأن تعريفها للاستقرار السياسي، وأحد أبرز هذه الانتقادات هو اعتمادها على متغير سلبي يتمثل في اعتبار غياب العنف السياسي مرادفا للاستقرار، مما يعكس نظرة محدودة لمفهومه الشامل الذي قد يتعدى مجرد انعدام العنف.

[1]) Keith Dowding ,Richard Kimber ,The meaning and use of political stability ,**European journal of political research review** ,May 2006,p 230.

2) تعريف مدرسة النظم

ترى المدرسة النظمية أن عدم الاستقرار السياسي يتمثل في عدم قدرة النظام السياسي على الحفاظ على وجوده واستمراره، مستندة في تفسيرها على أسس النظرية النسقية التي وضعها دافيد إيستون David Easton (1914-2014)تنطلق هذه النظرية من تصور أن النظام السياسي يمثل منظومة تفاعلات متبادلة تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار عبر عمليات تطور ونمو دائمة .وفقا لهذه المدرسة، يعبر الاستقرار السياسي عن وجود مؤسسات وهياكل مجتمعية تتميز بالموضوعية والاستقلالية، وتبرز هذه الاستقلالية من خلال حياد مؤسسات الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة السياسية والتأثيرات الداخلية والخارجية .كما يعني هذا الحياد الفصل الواضح بين تلك المؤسسات وعملية التنافس السياسي، مما يحول دون استخدامها كأدوات لتحقيق مكاسب شخصية أو ذاتية .ومع ذلك، يؤدي غياب هذه الشروط والمعايير إلى تهديد الاستقرار السياسي .فحين تصبح المؤسسات والهياكل منحازة إلى تيارات سياسية بعينها، أو عندما تربط مؤسسات الخدمة والإنتاج بمصالح داخل السلطة، تتحول هذه المؤسسات من خدمة أهداف عامة للمجتمع إلى تحقيق مصالح خاصة لبعض الأطراف الفاعلة .ويؤدي هذا الوضع إلى تداخل سلبي بين عمل المؤسسات وبين مكونات السلطة السياسية، مما يسهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار. وبذلك، تعد مثل هذه التداخلات والممارسات من أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار السياسي([1])

3) تعريف المدرسة البنائية الوظيفية

ركزت هذه المدرسة على دراسة هيكلة الأبنية الحكومية وقدرة المؤسسات السياسية على التفاعل والتكيف مع المتغيرات المحيطة بها، والاستجابة للتحديات التي تفرضها هذه البيئة .كما تسلط المدرسة الوظيفية الضوء على مفهوم التكامل بين الوظائف داخل الأبنية السياسية من أجل معالجة القضايا التي تفرضها البيئة الخارجية، حيث يؤدي غياب التكامل إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي . وفي هذا السياق، تناول ألموند(1911-2002) Gabriel Almond مفهوم الاستقرار السياسي بناء

[1]) بلحمزي نبيلة، دياب عبير، سيكولوجية السلطة (مقاربة نظرية)،**مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسية**، المجلد10،العدد3،الجزائر 2022،ص76

على المنهج الوظيفي، مع الأخذ في الاعتبار الإيديولوجية الليبرالية التي ينتمي إليها .بالنسبة لألموند، يعتبر استقرار النظام الديمقراطي محوريا وأساسيا من خلال قيامه بالوظائف التي تسهم في تعزيز مؤسسات النظام السياسي وضمان بقائه واستمراريته([1])

من خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف عدم الاستقرار السياسي من منظور إجرائي بوصفه حالة من الاختلال الهيكلي والوظيفي التي تستهدف النظام السياسي، مما يؤدي إلى تراجع في مستوى الشرعية السياسية، وتصاعد الخلل في العلاقة بين السلطة والمجتمع، اضافة الى افتقار المؤسسات إلى القدرة على إدارة الصراعات والمطالب الاجتماعية ضمن أطر قانونية مستقرة .تعكس هذه الظاهرة ضعف قدرة النظام السياسي على الحفاظ على تماسكه واستمراريته، أو تنظيم عملية تداول السلطة بشكل منتظم .ناهيك عن ان عدم الاستقرار السياسي لا يعد مجرد حدث عابر أو أزمة آنية معزولة، بل يمثل ظاهرة شبه مستدامة تتسم بتناقص الثقة السياسية وزيادة حدة التوترات الاجتماعية والسياسية، إلى جانب تراجع قدرة الآليات المؤسسية على الحد من النزاعات واحتوائها. هذا الوضع يهدد انتظام العملية السياسية، مما يجعلها عرضة للاضطراب بصورة متكررة تؤثر على استقرار النظام ككل.

المطلب الثاني:المقاربات النظرية المفسرة لعدم الاستقرار السياسي:

أولا: المقاربة الوظيفية

طرح "إيستون" فهمه لظاهرة عدم الاستقرار السياسي، واعتبرها نتيجة مباشرة لاختلال الأداء الوظيفي للنظام السياسي بوصفه نظاما مفتوحا يتفاعل مع بيئته .يركز هذا التصور على آلية تحويل المدخلات، التي تشمل المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى مخرجات تتمثل في السياسات العامة .يعتمد استقرار النظام واستمراريته على مستوى كاف من الدعم المجتمعي الذي يمكنه من الاستجابة لهذه المطالب .

[1]) حسن فتحي عبد المولى، الاستقرار السياسي المفهوم الأنماط و المؤشرات ،**مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية** ، مجلد 4، يناير 2023،ص ص،1431.1433

ومع ذلك، يختل هذا التوازن عندما تتجاوز المطالب السعة الاستيعابية للمؤسسات، أو حين تكون عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات غير قادرة على إنتاج سياسات عامة فعالة ترضي التوقعات المجتمعية المتزايدة . في ظل هذه الظروف، تتصاعد الضغوط داخل النظام السياسي، وتتراجع مستويات الثقة بفعاليته في تحقيق الأهداف المتوقعة. يؤدي ذلك إلى تآكل الدعم السياسي، سواء كان الدعم المرتبط بأداء النظام أو ذلك القائم على شرعيته .علاوة على ذلك، فإن عجز النظام عن الاستجابة للتغيرات البيئية المحيطة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو دولية، يسهم في تعميق الفجوة بين حجم المطالب والقدرة المؤسسية على معالجتها .ومن ثمة يصبح عدم الاستقرار انعكاسا لصورة من عدم التوازن التي تمثل أسس بقاء النظام واستمراريته.([1])

ثانيا: المقاربة المؤسسية

تشير هذه المقاربة إلى أن تحقيق الاستقرار لا يعني غياب التغيير أو جمود الحياة السياسية، بل يرتبط بوجود مؤسسات سياسية قوية وقادرة على تنظيم التغيير وإدارته ضمن إطار قوانين معترف بها. حيث أن المشكلة، ، لا تكمن في ارتفاع مستوى المشاركة السياسية بحد ذاته، بل في عدم التوازن بينها وبين مستوى المأسسة .و يظهر الاختلال عندما تتسارع وتيرة التعبئة السياسية نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، بينما تظل الأحزاب والمؤسسات التشريعية والهياكل البيروقراطية ضعيفة أو غير قادرة على استيعاب هذه المشاركة المتزايدة .في مثل هذه الظروف، تتسع الفجوة بين حجم المطالب المتزايدة والقدرات المؤسسية اللازمة لتنظيمها، وهو ما يطلق عليه فجوة المأسسة .هذه الفجوة تؤدي بدورها إلى تحويل المشهد السياسي إلى ساحة فوضوية تؤدي إلى صراعات غير منظمة، مما يزيد من احتمالية حدوث انقلابات أو أعمال

[1]) جلال معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و أبعادها، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 11،، 1983، ص265.

عنف أو تراجع الشرعية السياسية. بناء على ذلك، ترى هذه المقاربة أن عدم الاستقرار ينبع أساسا من اضطراب العلاقة بين المشاركة السياسية والمأسسة، وليس نتيجة مباشرة للتغيرات الاجتماعية نفسها.[1]

ثالثا: المقاربة السلوكية

في سياق المقاربة السلوكية يتم معالجة عدم الاستقرار السياسي من منظور ما اصطلح غور على تسميته بالحرمان النسبي .حيث يرى غور أن العامل الأساسي لتفسير مظاهر العنف والاضطراب هو الفجوة بين توقعات الأفراد والجماعات بشأن المكاسب والحقوق، وبين ما يتحقق لهم فعليا على أرض الواقع. فكلما زادت التوقعات بفعل التعليم أو التحديث أو الانفتاح الإعلامي دون أن يصاحبها تحسن ملموس في الفرص الاقتصادية والسياسية، تتولد حالة من الإحباط الجماعي. هذا الإحباط لا يبقى قاصرا على المستوى النفسي الفردي، بل يتمدد ليشكل شعورا جمعيا بالظلم قد يتبلور في صورة احتجاجات أو أفعال عنيفة . و بالتالي يصبح عدم الاستقرار السياسي نتاجا لفجوة نفسية جماعية بين الطموحات والواقع، و اختلال الإحساس بالعدالة في التوزيع. و يربط غور شدة العنف السياسي بعمق الحرمان ، ليقدم بذلك تفسيرا يركز على الجانب الإدراكي والعاطفي في فهم الاضطرابات .ووفق هذا الطرح، العنف ينشأ نتيجة تصاعد التطلعات التي تتصادم مع محدودية قدرات النظام للاستجابة ما يؤدي الى حالة من الهيجان وعدم الاستقرار السياسي.([2])

رابعا: المقاربة البنيوية

ترى هذه المقاربة أن الاستقرار السياسي يتعرض للتهديد عندما تفشل الدولة في أداء وظائفها المحورية التي تبرر وجودها. وتكمن هذه الوظائف أساسا في ضمان الأمن الداخلي، حماية الحدود، تأكيد سيادة القانون وتحقيق حد أدنى من العدالة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات العامة الأساسية واحتكار الاستخدام

[1]) بن يمينة شايب ذراع، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ،العدد 21،جانفي 2019،ص ص،110-115.

[2]) مي غيث، اسراء إسماعيل، الاستقرار السياسي، **مجلة مفاهيم**، العدد 72،ديسمبر 2010، ص08.

المشروع للقوة ضمن نطاقها الإقليمي .يظهر الخلل البنيوي للدولة بشكل واضح عندما تعجز عن ضبط العنف أو تتقاسم سلطتها مع جهات غير رسمية، وهو ما يؤدي إلى تقويض أسس الشرعية وإضعاف الثقة المتبادلة بينها وبين المواطنين. علاوة على ذلك، فإن غياب العدالة أو تسييس النظام القضائي يسهم بشكل مباشر في تفكيك العلاقة بين الفرد ومؤسسات الدولة .اضافة الى أن التدهور في قدرة الدولة على تقديم خدمات البنية التحتية الأساسية، مثل الصحة والتعليم، يعد مؤشرا مبكرا على انزلاقها نحو الهشاشة. ومع استمرارية هذا القصور الوظيفي، تتحول الدولة تدريجيا من حالة ضعف إلى فشل، وقد تصل في الحالات الأكثر خطورة إلى انهيار كامل. بناء على ذلك، يصبح عدم الاستقرار السياسي نتيجة مباشرة لتهالك بنية الدولة المؤسسية وعجزها عن أداء وظائفها الجوهرية .وتعد الهشاشة في هذا السياق حالة هيكلية دائمة أكثر منها مجرد أزمة ظرفية عابرة .

خامسا: مقاربة التحول الديمقراطي

تسلط هذه المقاربة الضوء على طبيعة مرحلة التحول الانتقالية بين الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية، باعتبارها زمنا يشهد حالة من الهشاشة والبعد عن الاستقرار.بسبب افتقارها لقواعد مؤسسية واضحة وثابتة تنظم المشهد السياسي، مما يفسح المجال لتشابك المطالب المختلفة في ظل غياب أدوات تنظيم فعال، ترافق هذه المرحلة أيضا تنافسٌ كبير بين النخب السياسية، حيث تسعى الأطراف المختلفة إلى تأمين مصالحها وإعادة توزيع السلطة بشكل يخدم مصالحها الخاصة، مما يعزز من فرص بروز التوترات ويؤدي إلى تقلبات في صناعة السياسات العامة. اضافة على ذلك، تتسم التحالفات التي تتشكل خلال هذه الفترة بدرجة عالية من الهشاشة والضعف، إذ تعتمد عادة على مصالح متغيرة باستمرار ، الأمر الذي يجعل هذه التحالفات عرضة للتصدع أو الانقسامات نظرا للضغوط الداخلية أو الخارجية ([1])

[1]) عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**، القاهرة، 2006، ص11.

يتضح إذا أن عدم الاستقرار ليس حالة طارئة أو عابرة في مراحل الانتقال الديمقراطي، بل هو نتيجة طبيعية للتفاعل الديناميكي بين غياب الهياكل الأساسية للنظام السياسي، والاستقطابات بين النخب السياسية، وهشاشة التكتلات السياسية المؤقتة .

سادسا: المقاربة الاقتصادية

ترتكز هذه المقاربة على أن الاستقرار السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فكلما شهد نصيب الفرد من الدخل ارتفاعا، وتعزز التعليم، وازداد التحضر، ازدادت قدرة المجتمع على التكيف مع التحولات السياسية وضمان استمرارية النظام الديمقراطي. كما يجب أن لا تقتصر التنمية فقط على الأبعاد الاقتصادية، بل تمتد لتشمل تطوير المهارات وتعزيز الوعي السياسي الذي يدعم المشاركة الواعية ويعزز التسامح السياسي .حيث أن المجتمعات التي تعاني من انخفاض في المستوى الاقتصادي غالبا ما تواجه تحديات في بناء مؤسسات قوية، ما يجعلها عرضة للتوترات والصراعات الداخلية التي تزيد من احتمالية عدم الاستقرار .

تقدم هذه المقاربة رؤية تربط بين التنمية الاقتصادية والبنية الاجتماعية والاستقرار السياسي، و تؤكد أن قدرة الدول على استيعاب التغيرات السياسية ترتبط بشكل مباشر بمستوى التنمية الشامل .حيث أن السياسات الهادفة إلى رفع مستويات الدخل وتوسيع التعليم وتحسين عملية التحضر تعود بالنفع المزدوج، إذ تسهم في تحسين جودة حياة الأفراد وتعزز استقرار النظام السياسي. هذه السياسات تعمل أيضا كوسيلة فعالة للحد من احتمالات الانهيار السياسي والفوضى عبر تشجيع قبول القواعد الديمقراطية والحد من فرص الصراع. بالمقابل، فأن عدم الاستقرار غالبا ما يكون نتاج محدودية الموارد الاقتصادية و ضعف المؤسسية وقلة الوعي المجتمعي.

المطلب الثالث: أبعاد و مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

أولا: أبعاد عدم الاستقرار السياسي

يمكن تحليل الأبعاد البنيوية لعدم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على خمسة أبعاد مترابطة

1) البعد المؤسسي

يظهر النص قدرة الدولة على إدارة العلاقات الداخلية وتوجيه عملية صنع القرار، ويبرز أهمية المؤسسات السياسية كركيزة للاستقرار. يظهر الخلل في هذا الجانب عندما تكون هذه المؤسسات ضعيفة أو تعاني من قصور وظيفي، مثل ضعف استقلالية القضاء الذي يؤدي بدوره إلى تآكل الثقة في النظام القضائي وقوانين الدولة، إضافة إلى تسييس الإدارة العامة مما يضعف كفاءتها ويحولها إلى أداة تستخدم لتحقيق أهداف سياسية .كذلك، فإن هشاشة الأحزاب السياسية تحد من قدرتها على تمثيل مصالح المجتمع وتنظيم المشاركة السياسية بشكل فعال، مما يفاقم احتمالية حدوث احتكاكات وصراعات داخلية. وعلى الصعيد الآخر، فإن غياب آليات واضحة ومنظمة لتداول السلطة يؤدي إلى تصعيد التوترات واستقطاب النخب داخل النظام السياسي، مع زيادة احتمال نشوء خلافات حادة .يرى الباحثون أن هذه العوامل المؤسسية المترابطة تؤدي إلى خلق مناخ سياسي هش يجعل الدولة أكثر عرضة للاختلالات وعدم الاستقرار .في ظل هذا الوضع، تصبح المؤسسات غير قادرة على استيعاب المطالب الاجتماعية والسياسية أو تحويلها إلى سياسات واقعية وفعالة. لذلك، فإن تحليل مشكلات عدم الاستقرار السياسي يتطلب نهجا شاملا يدرس العلاقة بين العناصر المؤسسية و تأثيرها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لضمان فهم أعمق لديناميات الاستقرار والهشاشة داخل الدول([1])

[1]) بن يمينة شايب ذراع ، مرجع سابق ، ص ص 110-116.

2) بعد الشرعية

يعتبر ضعف الشرعية أحد أبرز جوانب عدم الاستقرار السياسي، حيث يعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومدى رضا المواطنين عن السلطة والمؤسسات القائمة. يظهر الخلل في هذا الجانب مع انخفاض مستويات الثقة بالمؤسسات الرسمية، بما يشمل السلطات التشريعية، التنفيذية، والقضائية كما يؤدي هذا الانخفاض إلى إضعاف قدرة الدولة على فرض سيادة القانون وتنفيذ السياسات بشكل فعال .كما يتسبب تراجع القبول الشعبي للنظام في تقويض الشرعية الاجتماعية والسياسية، مما يجعل استمرارية السلطة موضع تساؤل متزايد من قبل أفراد المجتمع والجماعات المختلفة .يتحول هذا الوضع تدريجيا إلى حالة من السخط الجماعي تتجسد في مظاهر مثل الاحتجاجات الشعبية، الإضرابات أو حتى أعمال العنف ذات الدوافع السياسية، ما يعكس تزايد الفجوة بين تطلعات المجتمع وأداء المؤسسات. من هذا المنطلق، ينظر إلى ضعف الشرعية ليس كعرض جانبي لعدم الاستقرار فحسب، بل كمحور أساسي يعمل على تفاقم الأزمات السياسية ويزيد من احتمالات انزلاق الدولة من الهشاشة إلى الانهيار الشامل .لذا، فإن إجراء تقييم دقيق لدرجة الشرعية ومستويات الثقة والقبول الشعبي يصبح أمرا حيويا لفهم عدم الاستقرار وآليات تطوره بشكل أكثر أعمق وشمولية.

3) البعد الاجتماعي

البعد الاجتماعي يعد من الركائز الرئيسية لفهم أسباب عدم الاستقرار السياسي، حيث يسلط الضوء على العلاقات بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع وكيف تؤثر هذه التفاعلات على تحقيق التماسك الوطني. يظهر الخلل في هذا البعد من خلال الانقسامات الإثنية، التي يمكن أن تتحول فيها الخلافات العرقية أو الدينية إلى نزاعات سياسية حادة أو حتى مواجهات مسلحة إذا لم تدر بحكمة وفعالية سياسية . كذلك، يلعب التفاوت الطبقي دورا بارزا في تغذية التوتر الاجتماعي، إذ يؤدي اتساع الفجوة بين الطبقات فيما يتعلق بالدخل والفرص الاقتصادية إلى شعور البعض بالحرمان والإحباط بسبب تناقض التوقعات مع الواقع، مما يزيد من احتمالية الاحتقان المجتمعي .من جهة أخرى، يساهم التهميش الجغرافي في تعميق الانقسامات الداخلية، حيث تعاني المناطق النائية أو الأقل حظاً من ضعف الخدمات الأساسية وغياب

التمثيل الملائم، ما يعزز الشعور بالانعزال ويضعف الروابط بين المواطنين والدولة .من هنا، يتضح أن البعد الاجتماعي عامل محوري في فهم وتحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، حيث يتقاطع مع الجوانب المؤسسية والشرعية في تحديد مدى قدرة النظام على الصمود أمام التحديات والتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية. ولذلك، تبرز أهمية تبني سياسات شاملة تعزز العدالة الاجتماعية والمساواة والاندماج المجتمعي بهدف تقليص احتمالات النزاع وتدعيم أسس الاستقرار السياسي المستدام([1])

4) البعد الاقتصادي

يعتبر البعد الاقتصادي أحد العناصر الأساسية المؤثرة في مستويات الاستقرار السياسي، حيث يعكس التفاعل بين الموارد الاقتصادية ومستوى رفاهية السكان ومدى قدرة الدولة على إدارة التوازن الاجتماعي. يتجلى الاضطراب في هذا السياق عندما تتزايد معدلات البطالة بشكل حاد، مما يولد شعورا متزايدا بعدم الأمان الاقتصادي ويضاعف احتمالات اندلا ع الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية .بالإضافة إلى ذلك يساهم التضخم في تآكل القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى ضغط متزايد على الطبقة الوسطى والفئات الأقل دخلا، ويعمّق بالتالي التوترات الاجتماعية والسياسية .علاوة على ذلك يؤدي عدم التوازن في توزيع الثروة إلى اتساع الفجوات بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، ما يرسخ شعورا بالظلم والحرمان النسبي لدى شريحة واسعة من السكان، وهو ما يعد محفزا رئيسيا للتوترات السياسية والاجتماعية .في هذا الإطار، لا تقتصر تداعيات الأزمات الاقتصادية على تردي الظروف المعيشية، بل تمتد لتشكل ضغوطا مباشرة على مناعة النظام السياسي وشرعية المؤسسات الحكومية، خصوصا عندما تعجز الدولة عن تقديم الخدمات الأساسية وتوفير الفرص بشكل عادل لجميع المواطنين، الأمر الذي يعزز هشاشتها أمام التحديات الداخلية والخارجية .وبناء على ذلك، يتضح أن الاستقرار السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة الدولة على معالجة الأزمات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال توزيع أكثر عدالة للموارد .هذا يجعل

[1]) نفس المرجع .

البعد الاقتصادي مكونا رئيسيا لفهم عدم الاستقرار السياسي وتفاقم المخاطر التي تهدد الأمن الوطني والمؤسسات الحاكمة.([1])

5) البعد الدولي

يمثل البعد الدولي عاملا مهما في فهم تطور عدم الاستقرار السياسي، حيث يكشف عن مدى تأثير العوامل الخارجية في تفاقم الأزمات الداخلية أو جهود احتوائها .يبرز الاختلال في هذا السياق عندما تتدخل القوى الخارجية بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للدولة، سواء من خلال دعم أطراف سياسية معينة، التدخل العسكري، أو التأثير في اتخاذ القرارات، مما يضعف قدرة النظام السياسي على الحفاظ على سيادته واستقلاله .إضافة إلى ذلك، تلقي العقوبات الدولية بثقلها على الدولة عبر تشكيل ضغوط اقتصادية وسياسية تعوق تقديم الخدمات وإدارة الموارد بكفاءة، مما يؤدي إلى تصاعد الاحتقان الاجتماعي وتراجع الشرعية الداخلية للنظام .تؤثر أيضا الصراعات الإقليمية بشكل مباشر على استقرار الدولة فالأزمات المجاورة أو الحروب يمكن أن تساهم في إضعاف المؤسسات الوطنية، فضلا عن تقليص قدرة الدولة على حماية حدودها وأمنها الداخلي. وبهذا يتحول البعد الدولي إلى عنصر لا يمكن عزله عن الأبعاد الأخرى، كالجانب المؤسسي والشرعية الاجتماعية والظروف الاقتصادية، حيث يشكل تأثيرا في تحديد مستوى الاستقرار أو الاضطراب السياسي. يبرز ذلك أهمية تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز العلاقات الدولية لضمان استقرار النظام السياسي وديمومته([2])

[1]) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309،**مركز دراسات الوحدة العربية**، لبنان ، 2004، ص 51.

[2]) Hamdi Abdel rahman ,The military governance in Africa ,Center for African future studies, Cairo,1996,pp,124-125

ثانيا: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

1) المؤشرات الكمية

تتمثل هذه المؤشرات في الاعتماد على بيانات رقمية يمكن قياسها وإحصاؤها بشكل دقيق، وتستخدم للمقارنات التحليلية. تشمل أبرز هذه المؤشرات فيما يتعلق بعدم الاستقرار السياسي ما يلي :

- **مؤشر الانقلابات**: يعنى بقياس عدد الانقلابات العسكرية أو محاولات القيام بها خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر من أهم الأدلة على وجود خلل في قواعد تداول السلطة .
- **مؤشر الاحتجاجات**: يركز على تتبع عدد المظاهرات وأحداث الشغب والإضرابات ذات الطابع السياسي، ما يوضح درجة التوتر الموجودة داخل المجتمع .
- **مؤشر العنف السياسي**: يتضمن جرائم الاغتيال السياسي، الاشتباكات المسلحة، وأعمال التمرد، حيث يعد هذا المؤشر علامة مباشرة على تطور النزاع السياسي إلى مستويات أكثر خطورة.
- **مؤشر تغير الحكومات** :يشير إلى مدى تكرار تغييرات الحكومات خلال فترة زمنية قصيرة، وهو مؤشر على ضعف الاستقرار المؤسسي وهشاشة التحالفات السياسية القائمة.

2) المؤشرات النوعية

تسلط هذه المؤشرات الضوء على الأبعاد السياسية والثقافية التي قد يصعب قياسها أو رصدها من خلال الأرقام والإحصاءات التقليدية، ومن أبرز هذه الأبعاد :تصاعد خطاب الكراهية في المجال السياسي، تفكك النخب السياسية وغياب الانسجام بينها، تراجع التوافق الوطني حول المبادئ والقواعد الدستورية، قلة الوعي بالدستور وضعف الالتزام بسيادة القانون.([1])

[1]) بن يمينة شايب ذراع، مرجع سابق ، ص ص110-111.

إضافة الى مجموعة من المؤشرات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي ، وتشمل الضغط الناتج عن التحولات الديمغرافية، حالة التظلمات الجماعية، نزيف الكفاءات بسبب الهجرة، ومستوى غياب النمو الاقتصادي...

المبحث الثاني

الاطار النظري و المفاهيمي للهجرة

لبحث قضية هجرة القوى العاملة، من الضروري أولاً تناول الهجرة كظاهرة عامة لفهم سياقها قبل التطرق إلى تفاصيل هجرة اليد العاملة تحديدًا. تشكل الهجرة أحد العوامل الأساسية الثلاثة التي تحدد التغيرات السكانية إلى جانب معدلات الولادة والوفاة. وفي كثير من الحالات، تلعب الهجرة الدور الأبرز في تعديل حجم وتركيب السكان في دولة أو منطقة معينة، لما لها من تأثير مباشر على توزيع السكان ومؤشرات التنمية.الاجتماعية والاقتصادية[1].

تعتبر ظاهرة الهجرة من أقدم الظواهر الإنسانية التي رافقت تطور المجتمعات عبر العصور، حيث تعتبر استجابة لمجموعة من الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تباينت مقاربات تعريفها وفقا لكل منظور، ما يبرز الطبيعة المركبة لهذه الظاهرة التي يمكن اعتبارها ظاهرة اجتماعية كما يمكن اعتبارها كذلك ذات طابع اقتصادي أو سياسي. كما أن فهم مفهوم الهجرة يتطلب تحليل عناصرها الأساسية مثل الحركية المكانية والزمنية، ودوافع الأفراد، وطبيعة المكانين الأصلي والوجهة. إن هذا التحليل المفاهيمي يعتبر ضرورة لفهم الظاهرة وتحديد أبعادها النظرية والعملية و هو ما سنحاوله من خلال مطالب هذا المبحث الثلاثة:(التعريف اللغوي ،الاصطلاحي و العناصر الأساسية للهجرة)

[1]) عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري، **علم السكان نظريات ومفاهيم**، دمشق: دار الرضا،2002،ص145.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي والهجرة

المطلب الاول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للهجرة

أولا: التعريف اللغوي

في الاستخدام العام للغة، يُشير مصطلح الهجرة إلى الانتقال من مكان إلى آخر، وهو مشتق من الفعل هجر. ويعني هذا ترك الموطن الأصلي والانتقال إلى موطن جديد. كما يُستعمل لوصف ترك شيء أو شخص وراء الفرد المتنقل، سواء كان ذلك ترك أرض أو مكان إقامة أو أي موقع آخر. و تركه أي أعرض عنه[1].

ورد ذكر الهجرة في القرآن الكريم في مواضع عدة، منها قوله تعالى:

"ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة" سورة النساء الآية 100.

ويُستفاد من هذا السياق أن الهجرة تعني ترك المكان الأصلي والانتقال إلى موضع آخر بحثا عن الأمن أو لتحقيق هدف ديني أو إنساني. وقد طبّق النبي محمد ﷺ هذا المعنى عمليا عندما غادر مكة متجهًا إلى المدينة لمواصلة نشر الدعوة بعيدًا عن أذى قريش، وهي الواقعة التي أصبحت لاحقًا الأساس الذي بُني عليه التقويم الهجري.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

في الدراسات الأجنبية يشير مصطلح الهجرة إلى انتقال الأشخاص بشكل دائم من موطنهم إلى مكان آخر. وعند انتقال الفرد إلى دولة جديدة يعتبر وافدا إليها، بينما يُعد مغادرًا بالنسبة لدولته الأصلية. وإذا حدث الانتقال ضمن حدود الدولة نفسها، يُصنّف الشخص على أنه وصل إلى منطقة جديدة بالنسبة

[1]) محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، دار الرسالة، الكويت،1983، ص690.

للمنطقة التي غادرها، وهو ما يُعرف بالهجرة الداخلية، والتي غالبًا ما تنبع من أسباب اقتصادية أو اجتماعية مختلفة. [1].

قاموس Webster حدد ثلاثة معان للفعلMigrate ، وتُبرز هذه المعاني الثلاثة مفهوم الهجرة كعملية تنطوي على انتقال يقوم به شخص أو مجموعة أفراد، مما يؤدي إلى تغيير إقامتهم من مكان الى اخر.

يمكن استنتاج أن مصطلح الهجرة في اللغات الأجنبية يحمل أكثر من معنى بحسب الاتجاه الذي يُنظر إليه، سواء كان الانتقال داخليًا ضمن الدولة أو خارجيًا بين الدول، حيث تختلف التسمية والتصنيف وفق طبيعة الحركة والسياق الجغرافي والاجتماعي.[2].

ولعل ما يرد للدلالة على شيوع واتساع حجم هذه الظاهرة على الصعيد الدولي ما تفيد به الأرقام حول أعداد المهاجرين، إذ تفيد المصادر أن ملايين الأشخاص ينتقلون من بلدان فقيرة إلى بلدان أغنى ففي آسيا وحدها ينتقل ما يقارب مليونين سنويا[1].

يظهر تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة الدولية في نهاية القرن العشرين أن حوالي 175 مليون شخص يعيشون خارج أوطانهم الأصلية، وهو ما يمثل نحو 3% من سكان العالم .كما يوضح التقرير أن 60 %من المهاجرين حول العالم يقطنون حالياً في المناطق الأكثر تطورا، بينما يعيش 40%منهم في المناطق الأقل تطوراً. بالإضافة إلى ذلك، فإن واحداً تقريباً من بين كل عشرة أشخاص في المناطق الأكثر تطوراً يُعد مهاجراً .أما في البلدان النامية، فيشكل المهاجرون نسبة تُقارب فرداً واحداً من كل سبعين فرد في البلدان النامية هو مهاجر[3].

---

[1]) هال هلمان، ترجمة. محمد بدر الدين خليل، **السكان**، دار المعارف، القاهرة، 1974،ص56.

1) ليستر ثرو، ترجمة عبد القادر حلمي، **مستقبل الرأسمالية**، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص212.

3) United Nations, international migration report 2002, United Nation, New York, 2002, p.3.

مع اتساع ظاهرة الهجرة، شهدت الدراسات المتعلقة بها تنوعًا كبيرًا في التحليل والمقاربات، واختلفت زوايا النظر بحسب التخصص العلمي للباحثين. فالباحث الاجتماعي يرى الهجرة من منظور اجتماعي، بينما يركز الجغرافي على البُعد المكاني والانتقال بين المناطق، أما الاقتصادي فيولي اهتمامه للتأثيرات المالية والاقتصادية للهجرة. ومن هنا يظهر أن مفهوم الهجرة عند المتخصصين يتجاوز المعنى العام المرتبط فقط بانتقال الأفراد من مكان إلى آخر، سواء بين دول أو أقاليم أو مساكن، ويشمل أيضًا حالات التنقل المتكرر بين المناطق. ويشمل هذا المفهوم كل من الانتقال الدوري بين الأقاليم والهجرة الدائمة التي تمارسها بعض الجماعات المتنقلة مثل المجتمعات البدوية.

ينظر إلى الهجرة على أنها تحوّل سكاني يتضمن انتقالا طويل المدى يغير موقع الإقامة بصورة جوهرية، لذلك لا تدرج التحركات السريعة أو المؤقتة ضمن هذا المفهوم. ويؤدي التباين في استخدام المفردات المرتبطة بالتنقل البشري إلى الحاجة لتوضيح الإطار الدقيق الذي يميز الهجرة عن غيرها من التحركات.

فالانتقال الذي يحمل نية الاستقرار في مكان جديد يختلف جذريا عن الرحلات العابرة أو التحركات الموسمية التي لا تعكس تغييرا فعلًا في نمط العيش. وينطبق هذا الفهم على مختلف صور الهجرة، سواء تعلق الأمر بتحركات داخل حدود الدولة نتيجة البحث عن فرص أفضل، أو بالانتقال إلى دول أخرى سعياً لبيئة أكثر ملاءمة للاستقرار والعمل. [1].

تعد الهجرة حركة بشرية واسعة تنقل الأفراد من مجال جغرافي إلى آخر، بما يحملونه من خبرات ومعارف، فتُحدث تغيرًا في أماكن الاستقبال وأماكن المغادرة معا. فهي عملية إعادة توجيه للطاقات البشرية نحو فضاءات جديدة قد تُستثمر فيها الكفاءات بشكل أكبر، مما يفضي إلى تغيرات ملموسة في تركيبة سوق العمل وفي مستوى الإنتاج والتنمية. وفي المقابل، تترك مغادرة السكان آثارًا واضحة على المجتمعات

[1]) بيير فرومون، تعريب منصور الراوي وعبد الجليل الطاهر، **السكان والاقتصاد**، مطبعة النجوم، بغداد،1968، ص257.

الأصلية، سواء من خلال فقدان اليد العاملة أو تحوّل أنماط النشاط الاقتصادي، ما يجعل الهجرة ظاهرة مترابطة النتائج على أكثر من صعيد.[1].

يركز التعريف السابق على البعد الاقتصادي للهجرة، باعتبارها حركة للقوى البشرية تتجاوز الحدود الوطنية، سواء على شكل أيدي عاملة أو كفاءات عقلية، ما يجعلها مورداً يمكن استثماره في التنمية.

يمكن اعتبار الهجرة حركة للأفراد من منطقة إلى أخرى، سواء داخل حدود الدولة أو عبر الدول، وتكتسب أهميتها من تأثيرها على سوق العمل، إذ تساعد على مواءمة توفر اليد العاملة مع الحاجة إليها، حيث تزيد عدد العمال في المناطق التي تتطلب قوة عاملة أكبر، وتقلل التركيز في المناطق التي يشهد فيها الطلب تراجعا، ما يعكس قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية واستثمار إمكاناتهم بشكل فعال.[2].

يتبين أن هذا الطرح يبرز الجانب المرتبط بالدور الذي تؤديه الهجرة في إعادة تشكيل بنية العمالة وتوزيعها، سواء داخل الدولة الواحدة أو في المجال الدولي. وينظر إلى الهجرة كتحول فعلي في مسار حياة الفرد، إذ ينتقل إلى مقر إقامة جديد لفترة طويلة قد تغيّر ارتباطه بالمكان الأول، دون اعتبار لمسافة الانتقال أو لطبيعته الطوعية أو القسرية.

ويمكن فهم المهاجر على أنه شخص يقطع صلته بموقع سكنه المعتاد ليعيش في فضاء جغرافي آخر لمدة ليست قصيرة، وقد يتضمن ذلك عبور حدود سياسية يجعل التحول أعمق من مجرد حركة انتقال، لأنه يرتبط بتغيير في علاقاته الاجتماعية وموقعه الاقتصادي وطبيعة اندماجه في المجتمع الجديد.[3].

---

[1]) و.ر.بوينغ، عناصر نظرية في الهجرة الدولية والتعويض عنها، النشرة السكانية، الاسكوا، العدد 17، كانون الأول،1979،ص8

[2]) محمد محمود غنيمي، **فائض العمالة في الدول النامية**، عالم الكتب، القاهرة، 1983،ص315.

[3]) ليون ف. بوفير وآخرون، ترجمة. فوزي سهاونة، **الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، الجامعة الأردنية،عمان،1982،ص13.

يركز بعض علماء الاجتماع عند تعريف الهجرة على عنصر الاعتياد، معتبرين أن الهجرة هي انتقال فرد أو جماعة من مكان اعتادوا السكن فيه إلى موقع جديد، سواء داخل الدولة أو خارجها. وقد يكون هذا الانتقال طوعيا أو قسريًا، ودائمًا أو مؤقتا.

وبناءً على هذا المفهوم، يصبح من الضروري التفرقة بين المهاجرين والمتنقلين، إذ إن تغيير مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه تعديل كامل لنمط حياة الشخص، بما يشمل جوانب العمل والاجتماع والعلاقات اليومية، وليس مجرد تنقل مكاني عابر.

أما الذي ينتقل بين سكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول[1].

يعتقد جورج تابينوس George Tabinos (1940-2000) أن الهجرة ليست مجرد انتقال جغرافي من مكان إلى آخر، بل هي ظاهرة اجتماعية شاملة ترتبط بشكل وثيق بدورة حياة الأفراد. فقرار الهجرة لا يتمثل فقط في مغادرة الوطن، بل هو بمثابة مشروع شخصي يتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات المستقبلية مثل السعي للتدريب المهني، وتحقيق النمو الوظيفي والاجتماعي، وحتى التفكير في إمكانية العودة إلى الوطن الأم .وبذلك تشكل الهجرة عملية ديناميكية ذات تأثير مستمر تتشابك فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل معقد.[2]

[1]) علي عبد الرزاق الحلبي، **علم اجتماع السكان**، دار النهضة العربية،بيروت،1984،ص218.

[2]) جورج تابينوس، الظواهر الاقتصادية في الهجرة الدولية، **النشرة السكانية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، العدد 20، حزيران، 1981،ص45.

وقد اهتمت الهيئات والمنظمات الدولية بظاهرة الهجرة سيما التي تعنى بحركة انتقال الأشخاص، فقد عرفتها هيئة العمل الدولية بأنها انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام لأداء مهمة أو عمل أو الالتحاق بوظيفة[1].

أما الأمم المتحدة فتعرف الهجرة بأنها انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصحوبة بتغير محل الإقامة لمدة محدودة وهذا ينطبق على

السكان المستقرين، والذين لهم محلات اقامة ثابتة. كما أنها حددت المدة الزمنية التي يتم فيها تغيير محل الإقامة لأمد يتجاوز أثنى عشر شهرا[2].

يرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن هذه الظاهرة تمثل نشاطًا فرديًا أو عائليًا يمارس فيه الإنسان حقه الأساسي في اتخاذ قرار يتعلق بحياته الشخصية مع عائلته .وهذه الظاهرة تتجلى بوضوح في ملايين الأشخاص حول العالم الذين تركوا أوطانهم الأصلية وانتقلوا إلى دول أخرى لأسباب متعددة[3].

تجمع الدراسات على أن الهجرة ليست مجرد حركة مكانية، بل هي عملية ديناميكية تتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المرسلة والمستقبلة.

---

[1]) صلاح محمد الرحيم وآخرون، اتجاهات أساتذة الجامعات نحو الهجرة إلى خارج القطر دراسة في اثر العوامل الشخصية وتوصيف المعالجات، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 09،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2002،ص135.

[2]) Julian conda, The future of international Migration in the Arab world, volume. (1),Escwa,1982,P.59

[3]) هند هاني، الحماية الدولية للمهاجرين العرب حالة المهاجرين المغاربة، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 272، السنة الرابعة والعشرون، تشرين الأول، 2001،ص115.

فهي تعكس سلوكا فرديا يسعى المهاجر من خلاله إلى تحسين فرص العمل ونمط المعيشة، حيث تتضافر فيه عوامل الطرد من وطنه الأصلي، مثل البطالة وضعف الخدمات، مع عوامل الجذب في بلد الاستقبال، مثل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والفرص المهنية المتاحة.[1].

تبين الدراسات المهتمة بالهجرة أنها تتباين في زاوية النظر إلى الظاهرة، إذ تتجه بعض الأبحاث إلى المستوى الجزئي الذي يعالج دوافع الهجرة ونتائجها على وحدة صغيرة كالفرد أو الأسرة، بينما تنصرف دراسات أخرى إلى المستوى الكلي الذي يركز على الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية العامة دون التوقف عند التعقيدات المتعلقة بقرارات الأفراد في الانتقال من مكان إلى آخر، يلاحظ أيضا أن هذا التقسيم يساعد على فهم الهجرة من زوايا متعددة، كما يسهُل من خلاله تفسير اختلاف نتائج الدراسات باختلاف منظور التحليل المعتمد.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن اختلاف زوايا المقاربة بين المستويين الجزئي والكلي يفتح المجال لفهم أكثر شمولاً لتعقيدات الهجرة، إذ إن الجمع بين منظور الفرد والخلفيات البنيوية يمنح صورة أدق عن أسباب الانتقال. كما أن إدراك العلاقة المتبادلة بين الظروف الشخصية والعوامل الهيكلية يساعد على تفسير كيفية تشكّل القرار بالهجرة وتطور مساراته عبر الزمن.

من المفاهيم الحديثة في دراسة الهجرة مفهوم الشبكات الاجتماعية Social Networks أو الشبكات العائلية الدوليةFamily World Networks ، وهو توجه جديد يتجاوز الأساليب التقليدية التي كانت تُستخدم لدراسة وتحليل الهجرة على مدى فترات طويلة. وتكمن أهميته في اعتباره الهجرة عملية متعددة المستويات تشمل الجوانب السكانية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعائلية، مع الجمع بين المستويين الكلي والجزئي. على المستوى الجزئي، يبرز دور الشبكات العائلية والبيئية والقيم المحلية في تشكيل قرارات الهجرة، بينما يأخذ المستوى الكلي بعين الاعتبار الهياكل الاقتصادية والسياسية والقانونية الواسعة التي من خلالها يطور المهاجرون حياتهم ومجتمعاتهم. كما يُتيح هذا المنظور فهم تفاعلات الهجرة عبر الزمان والمكان، ويبرز التأثير المتبادل بين العوامل الفردية والمؤسساتية في تشكيل حركة السكان. ويتيح أيضاً تحليل طرق

[1]) هال هلمان، ترجمة. محمد بدر الدين خليل، السكان، مرجع سابق، ص56.

دعم المهاجرين لبعضهم البعض داخل المجتمعات الجديدة، وفهم كيفية تكيفهم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة في البلدان المستقبلة.

ولقد أظهر مفهوم عبر القومية فائدة جمة في تقديم أطار لمزاوجة الدوافع الهيكلية والشخصية للهجرة وتؤكد على أن الهجرة الدولية عملية مستمرة تعبر من خلالها الأفكار والموارد الأخرى من مكان إلى أخر، حيث ينسج الأفراد حياتهم حول أكثر من موقع، ويقترح هذا المفهوم أن الاحتفاظ بالروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين مواقع متعددة يمّكن الأفراد من التغلب على المعوقات التقليدية المرتبطة بالمسافات البعيدة والحدود الدولية[1].

وبذلك يشكل هذا التوجه إطاراً أوسع لفهم الهجرة المعاصرة، لكنه لا يقلل من أهمية الدراسات والبحوث السابقة التي أجرها العديد من الباحثين، والآراء التي قدموها على مدى فترات طويلة في دراسة وتحليل الظاهرة.

يرجع التباين في وجهات النظر بين هؤلاء الباحثين إلى عدم الوصول إلى تعريف محدد للهجرة، مما جعلها ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية، تعكس حركة الفرد أو الجماعة من منطقة إلى أخرى، وقد تختلف المسافات والأسباب حسب الظروف المحيطة بالأفراد ونوع الهجرة المتخذة. كما أن هذا التباين يسهم في فهم الهجرة باعتبارها عملية متعددة الأوجه، تجمع بين العوامل الشخصية والمؤسسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير السياق المحلي والدولي في تحريك السكان وتشكيل استراتيجياتهم.

[1]) منذر الشرع، **الهجرة الدولية وأسواق العمل العربية (سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية)**، مصدر سابق، ص4.

ثالثا: العناصر الأساسية لظاهرة الهجرة

من المفاهيم السابقة يمكن استخلاص جملة من العوامل المشتركة في تعريف المقصود بالهجرة، فهي تتضمن:

1) المكان

يتم التمييز هنا بين منطقتين، الأولى هي منطقة الأصلArea of origin ، حيث ترتبط بها عوامل الطرد التي تدفع الأفراد لمغادرة موطنهم الأصلي، مثل البطالة، الفقر، النزاعات أو نقص الخدمات الأساسية. أما المنطقة الثانية فهي منطقة الوصولArea of destination ، التي تتوافر فيها عوامل الجذب وتشجع على استقرار الأفراد فيها، بما في ذلك فرص العمل، المستوى المعيشي الأفضل، الخدمات التعليمية والصحية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يجعلها خياراً جذاباً للمهاجرين.

2) الدوافع

وهي العوامل الطاردة في مكان الأصل والجاذبة في مكان الوصول.

3) البيئة

وتتضمن الانتقال من بيئة اقتصادية واجتماعية إلى أخرى.

4) المسافة

وهي قد تطول أو تقصر بحسب الظروف.

5) المدة

أي المدة الزمنية التي يقضيها الأفراد في البلد المهاجر أليه حتى يتم عدهم مهاجرين والتأكيد فيما إذا كانت الهجرة مؤقتة أو هجرة دائمة.

6) الإجبار والاختيار

وهنا يتم التمييز بين ما هو طوعي أو إجباري في حركة الانتقال.

7) الآثار

بمعنى أن هناك آثارا اقتصادية واجتماعية جزئية وكلية تترتب على الهجرة في الجهة المصدرة والمتلقية.

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

تتنوع أنماط الهجرة وفقا لمعايير مختلفة، ما يعكس تعدد أبعادها وتشابكها. فهناك من ينظر إليها من زاوية الاتجاه المكاني بين الداخل والخارج، ومن يميزها حسب الرغبة بين القسرية والاختيارية، أو من حيث المدة بين الدائمة والمؤقتة. كما يمكن تصنيفها حسب الدوافع الاقتصادية والسياسية أو تبعا لشرعيتها القانونية. إن هذا التنوع في التصنيفات لا يقتصر على الجانب الوصفي فحسب، بل يساعد في تحديد الإطار التحليلي الذي يمكن من خلاله تفسير الظاهرة في سياقاتها المختلفة، خاصة في المجتمعات التي تعرف تحولات اقتصادية وأزمات سياسية مثل الجزائر.

الطريقة العلمية المثلى في تحديد أية ظاهرة تستند إلى أساسيات علم التنميط Pattern في التمييز بين أنواع او مراحل الظاهرة قيد الدراسة. وقد جرت محاولات عديدة لتصنيف أنواع الهجرة على هذا الأساس أبرزها النموذج الذي تم صياغته من قبل Fairchild إذ صنف الهجرة إلى هجرة غازية invasion ثم هجرة الفتوحات conquest Migration حيث يقوم من هم ذوو ثقافة ارقى بالعدوان ثم الاستعمار Colonization عندما تقوم دولة متقدمة مستقرة تتميز بالقوة الطبيعية بالاستيطان في دول جديدة

حديثة النشأة والاستقرار، ثم الهجرة الوافدة وهي حركة الهجرة التي تحدث في سلام ومتأثرة بدوافع فردية من دولة مستقرة إلى أخرى هي أيضا تتميز بالاستقرار[1].

وقد وجه نقد إلى هذا التصنيف وذلك لان المعايير التي عن طريقها يتم التفريق بين نمط وآخر يجب أن تختار بدقة، وكذلك يجب أن يتم تقديم بناء منطقي لعملية التنميط.

وقد قام عالم الاجتماع كنجزلي ديفيز Davis Kingsley (1908-1997)بتحديد عدة أصناف للهجرة وفق مفهومها العام والظروف التاريخية المرتبطة بها .تضمنت هذه الأنواع الهجرة الناجمة عن الغزو، حيث يدخل المهاجرون كقوة غازية مسلحة، والهجرة الناتجة عن الإزاحة، والتي يُجبر فيها السكان الأصليون على التشرد نتيجة لغزو خارجي. كما أشار إلى الهجرة المرتبطة بالعمل الإجباري مستشهدا بأمثلة من تاريخ استرقاق البشر للتوضيح على دور هذا الشكل من الهجرة في العصور القديمة .بالإضافة إلى ذلك، تناول ديفيز الهجرة الطوعية الفردية، والهجرة المقيدة التي تُمارس ضمن شروط معينة. وقد ميز بوضوح بين الهجرة الحرة أو الطوعية والهجرة القسرية أو الإجبارية، وكذلك بين الهجرة الجماعية التي تشمل أعدادًا كبيرة من الناس والهجرة الفردية التي يقوم بها الاشخاص فرادى.[2].

وبصورة عامة يمكن تصنيف ظاهرة الهجرة وفق معايير محددة للدلالة على أنواعها وكما يأتي:

أولا: معيار الاتجاه

1) الهجرة الخارجية (الدولية)

وهي الحركة السكانية التي تجري بين الوحدات السياسية المستقلة وعبر الحدود مدفوعة بعوامل مختلفة[3].

---

[1]) عبد الله المحمد الخريجي و محمد الجوهري، **علم السكان**، مصدر سابق، ص175.

[2]) دنيس هـ. رونج، ترجمة محمد صبحي عبد الحكيم، **علم السكان**، مصدر سابق، ص127.

[3]) محمد علي الجاسم، **القواعد الأساسية الاقتصاد الدولي**، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الثالثة، 1976، ص104.

وتعد هذه الظاهرة وسيلة مهمة لنقل الخبرات واكتساب المهارات، فضلاً عن كونها عاملا فاعلا في تخفيف الضغط السكاني، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية، مثل التخفيف من وطأة العجز المالي والإسهام الإيجابي في موازين المدفوعات من خلال توفير العملات الأجنبية والموارد المتنوعة. كما تُعتبر الهجرة الدولية تمهيداً لممارسة الأفراد لحقهم الطبيعي في حرية التنقل، وتجسيداً لهذا الحق في سياق التعاون والتضامن والتقارب بين الشعوب بمختلف أبعاده وغاياته.على مستوى العالم[1]. زيادة على أنها تعد تطبيقا لحق الإنسان في الحصول على فرصة أفضل في الحياة دون أن تحول الحدود السياسية من تحقيق هذا الهدف.

مع ذلك فإن الواقع لا يعكس مبدأ حرية الهجرة بسبب الإجراءات والتنظيمات التي تضعها البلدان وخاصة المتقدمة تجاه البلدان الفقيرة في الحد من تيار الهجرة[2].

يمكن النظر إلى الهجرة الدولية على أنها حركة متعددة الأبعاد، تتضمن انتقال الأفراد سواء من بلدهم الأصلي إلى دولة أخرى (الهجرة المغادرة) أو وصولهم من الخارج إلى دولة معينة (الهجرة الوافدة). لا يرتبط تعريف الهجرة بالمسافة المقطوعة، إذ قد يقطع البعض مسافات داخلية أطول من أولئك الذين يعبرون الحدود الدولية. كما تتضمن الهجرة الدولية أشكالاً متعددة تشمل الاستقرار الدائم أو الهجرة المؤقتة، حيث يغادر الأفراد بلادهم للعمل أو الدراسة لفترة محددة ثم يعودون لاحقا إلى وطنهم الأصلي.[3].

2) الهجرة الداخلية

الهجرة الداخلية تتعلق بتنقل السكان ضمن نفس الدولة أو الإقليم، وتشمل أشكالا متعددة مثل التنقل بين القرى، بين المدن، أو من الريف إلى الحضر، وهو الشكل الأكثر شيوعا في البلدان التي تشهد تحولات نحو التنمية الصناعية. هذا النوع من الهجرة يؤدي إلى زيادة تركيز السكان في المراكز الحضرية، ما

---

[1]) غازي صالح الطائي، **الاقتصاد الدولي**، دار الكتب، الموصل، 1999، ص115-116.

[2]) صلاح الدين نامق، **مقدمة في التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص99.

[3]) فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص283.

يعزز النشاط الاقتصادي ويدعم القطاعات الصناعية، بينما يقلل الاعتماد على الزراعة ويقلص المساحات الريفية المستخدمة. كما تدفع هذه الحركة الحكومات إلى تركيز استثماراتها في المدن لتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية، ما يجعل المناطق الحضرية أكثر جاذبية للسكان الباحثين عن فرص أفضل في العمل والدخل.[1].

وقد استندت النظريات المعاصرة التي تفسر ظاهرة الهجرة الداخلية إلى جوهر النظرية البنائية الوظيفية Functional Structure Theory، القائمة على رؤية المجتمع كنظام من الأنساق المترابطة والمتفاعلة، بحيث أن أي تغيير يطرأ على أحد هذه الأنساق يؤدي إلى خلل في التوازن والوظائف العامة للنظام الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تُفسر الهجرة الداخلية بحسب هذه النظرية على أنها انعكاس لخلل اجتماعي يظهر نتيجة اضطراب النسق في المجتمع من الناحية الوظيفية[2].

لعب الهجرة دورا أساسيا في تعزيز النمو الحضري، حيث تعتمد نتائجها على مدى قدرة المدن على استقطاب السكان مقارنة بالضغوط التي تجعل الأفراد يغادرون المناطق الريفية .يظهر هذا التأثير بشكل واضح في الدول النامية، إذ ساهم انتقال أعداد كبيرة من سكان الريف إلى الحضر في زيادة الكثافة السكانية، ورفع مستوى الطلب على الإسكان والخدمات الأساسية، والتوسع العمراني السريع .هذه التحولات تسلط الضوء على الدور الذي تلعبه الهجرة في إعادة توزيع السكان وتسريع عملية التحضر، والتي غالبًا ما تكون غير متوازنة ومليئة بالتحديات[3].

---

[1]) فتحي محمد ابو عيانة، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000، ص171.

[2]) احمد فلاح العموش، **الهجرة الريفية الحضـرية دراسـة ميدانية في تمثيل المهاجرين الريفيين إلى مدينة عمان**، مجلة دراسـات العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 28 ،كانون الأول 2001، ص709.

[3]) فتحي محمد ابو عيانة، **جغرافية السكان**، مرجع سابق، ص344.

ثانيا: معيار الرغبة

1) الهجرة الطوعية (الاختيارية)

الهجرة الطوعية تمثل انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقتهم الأصلية إلى منطقة أو بلد آخر بناء على قرارهم الخاص وبإرادتهم الحرة، حيث يكون الاختيار والرغبة في الانتقال هو العامل الرئيسي. غالبًا ما يكون الدافع الاقتصادي، مثل فارق مستوى الدخل بين المكان الأصلي والوجهة الجديدة، المحرك الأساسي لهذا النوع من الهجرة. يندرج تحت هذا التصنيف أشكال عدة، مثل هجرة العودة التي تتم برغبة المهاجر في الرجوع إلى موطنه الأصلي دون أي ضغط خارجي، وكذلك عمليات تنظمها السلطات المختصة لإعادة المهاجرين إلى ديارهم بعد مغادرتهم لأسباب معينة، ويعرف هذا النوع بـ "إعادة المهاجرين ."كما يشمل التصنيف مفهوم التنقل الطوعي للسكان(*).

2) الهجرة الإجبارية (القسرية)

وفي هذا الشكل من الهجرة يتم انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي إلى مكان آخر بشكل قسري أي أن المهاجر ليس له الخيار في ترك مكان إقامته.

(*) تم نقل (1.2) مليون يوناني من تركيا نتيجة لتدابير ميثاق لوزان عام 1923. كما تم نقل (0.6) مليون تركي من مختلف بلاد البلقان، وقد حدث مثل هذا التبادل السكاني بين بلغاريا واليونان، انظر في ذلك:

- محمد رشيد الفيل، **أصول الجغرافيا**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980،ص228-229.

ويدخل ضمن هذا النمط من الهجرة كل عمليات إجلاء بعض المناطق من السكان، وكذلك عمليات الطرد والإزاحة أمام حركة الجيوش الغازية(**)، أو نقل السكان رغماً عنهم إلى مكان آخر كما حدث تاريخياً في تجارة الرقيق عن طريق نقل الأفارقة إلى أمريكا للعمل هناك، أو إجلاء بعض الأفراد أو الجماعات خشية الكوارث كالزلازل أو الفيضانات أو الحرب[1].

ثالثا: معيار الديمومة

ويندرج ضمن هذا التصنيف الأنواع الآتية

1) الهجرة الدائمة

يطلق على هذا النوع من الهجرة اسم الهجرة الدائمة أو المستمرة، حيث يقرر الفرد الاستقرار بشكل نهائي في موطنه الجديد، مفضلاً التخلي عن وطنه الأصلي بلا رجعة .غالبا ما تكون العودة إلى البلد الأم مستبعدة في هذه الحالة، ويصبح المهاجر جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للمجتمع المضيف .هذا

(**) اشارة إلى **الهجرة القسرية أو الإجبارية** التي تحدث نتيجة الصراعات المسلحة أو الاحتلال أو الاضطهاد السياسي والديني، حيث يُجبر الأفراد على مغادرة أوطانهم هرباً من الخطر. فهجرة اليهود إلى فلسطين بعد عام 1948 وما تلاها من نزوح واسع للفلسطينيين تُعد أحد أبرز الأمثلة على النزوح القسري المرتبط بالنزاعات السياسية والعسكرية. كما أدى التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان عام 1979 إلى نزوح أكثر من مليون أفغاني إلى باكستان.

انظر في ذلك:

- محمد رشـــيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل العاكس للتكنولوجيا**، دار مجدلاوي، عمان،2000، ص.ص42-44.

[1]) علي عبد الرزاق، **علم اجتماع السكان**، مرجع سابق، ص222.

التفاعل ينتج عنه تغييرات ديموغرافية، اقتصادية، وثقافية تدوم مع الزمن، وتؤثر بشكل ملموس على كل من المجتمعين :المصدر والمستقبل[1].

وقد تكون هذه الهجرة فردية أو جماعية أو منظمة، والمثل الأكبر على هذه الهجرة هي هجرة الأوربيين إلى القارة الأمريكية واستراليا واستيطانهم فيها[2].

2) الهجرة المؤقتة

تشير إلى حركة الأفراد من دولة إلى أخرى لفترة زمنية تتراوح بين شهر واحد وسنة واحدة، مثل انتقال العمال الموسميين إلى مناطق توفر فرص عمل بهدف تحقيق مكاسب مادية مع نيتهم العودة لاحقا إلى بلدانهم. وهو ما يُعرف أحيانًا بهجرة العودة أو التنقل المؤقت .يشمل ذلك إقامة الأجانب من المسؤولين الإداريين، والضباط، ورجال الأعمال، والمسؤولين الحكوميين في البلدان التي يعملون بها[3].

3) الهجرة الموسمية

وتعرف هذه الظاهرة بـ الهجرة الدورية الموسمية للعمالة ، وتشير إلى انتقال الأفراد مؤقتاً من مسكنهم الدائم إلى مناطق الإنتاج الزراعي أو الصناعي الموسمي، مثل عمليات القطاف أو الحصاد، على أن يعودوا إلى محل إقامتهم الأصلي بعد انتهاء فترة العمل المحددة. ويُصنف هذا النوع من الهجرة ضمن الحركة الانتقالية المؤقتة، حيث لا يطرأ أي تغيير دائم على الإقامة المعتادة، بل يُعد جزءاً من الديناميات الاقتصادية الموسمية التي تربط الفرد بوظائف مؤقتة دون المساس بالاستقرار الاجتماعي الأساسي.

---

[1]) عبد الرحيم بوادقجي و عصام خوري، **علم السكان نظريات ومفاهيم**، مرجع سابق، ص150.

[2]) علاء الدين جعفر محمد علي، **العمالة الوافدة إلى العراق وآثارها الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1990،ص18.

[3]) موزة عبيد غباش، **الهجرة الخارجية والتنمية دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً**، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، 1986، ص52.

كما يطلق على هذا النوع من الهجرة لمدة محدودة (هجرة عمال الأهداف) Target Workers وتعني هجرة العمال عندما تكون أعمارهم ضمن فئات عمرية محددة بين 18 و 30 عاماً[1].

رابعا: معيار السبب

الهجرة الاقتصادية تهدف أساسًا إلى تحسين الوضع المادي أو المهني للمهاجر، مثل الحصول على دخل أعلى أو فرص عمل أفضل، بينما تركز الهجرة غير الاقتصادية على دوافع اجتماعية أو ثقافية، مثل الزواج أو الدراسة أو الهروب من ظروف قاهرة. ويعرف النوع الأول بالهجرة العمودية لأنها تصعد بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي للفرد، في حين تُسمى الهجرة الأفقية عندما يغيّر الشخص مكان إقامته دون تغيير جوهري في مهنته أو مستوى دخله، مع الحفاظ على نمط حياته الحالي.[2].

يلعب البُعد الاقتصادي دوراً محورياً في تحفيز الهجرة، إذ تمثل الفروقات في مستوى الدخل بين المناطق أو الدول دوافع قوية للأفراد للانتقال، سواء بحثاً عن فرص عمل أفضل أو تحسين مستوى المعيشة. ومع تزايد التفاوت الاقتصادي العالمي، يصبح لدى شريحة كبيرة من السكان حافز ملموس للرحيل، سواء هروباً من البطالة والفقر أو سعيًا لتحقيق استقرار مالي أكبر في بيئة جديدة توفر دخلاً أعلى وسبل حياة أفضل.[3].

بالإضافة إلى ذلك فإن المبررات غير الاقتصادية وخاصة السياسية والدينية هي الأخرى لها أهمية كبيرة في اتجاه الكثير من الأفراد إلى خارج بلدانهم الأصلية كالهروب من الطغيان،

---

[1]) فتحي محمد أبو عيانه، **دراسات في علم السكان**، مرجع سابق ، ص148.

[2]) عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري، **علم السكان نظريات ومفاهيم**، مرجع سابق، ص153

[3]) منصور الراوي، **دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي**، دار الكتب، الموصل، 1991،ص49.

والبحث عن الحرية السياسية والدينية، والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية والأمثلة كثيرة فهناك العديد من اللاجئين في العالم الهاربين من الاضطهاد الديني أو السياسي أو الذين يسعون لإيجاد مجتمعات جديدة[1].

خامسا: معيار المشروعية

هنا يتم التمييز بين نوعين من الهجرة وهذا التمييز ينطبق على الهجرة الخارجية وذلك لان الهجرة الداخلية لا تحتاج إلى أية اذونات مسبقة أو لاحقة ومعظم البلدان لا تضع أية حواجز أو قوانين تجاه الهجرة الداخلية.

وهي على نوعين:

1) الهجرة المشروعة

وهي الهجرة التي تتم بين بلد و آخر وبموافقة البلدين على قيام المهاجر بعملية الانتقال من موطنه الأصلي إلى البلد المستقبل، ويمكن أن تكون للبلدان المستقبلة للمهاجرين قوانين مشجعة للهجرة أو أن القوانين تسمح للمهاجرين بالقدوم وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين فتمنح تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب باستقبالهم من هؤلاء المهاجرين[2].

---

[1]) Delbert A. snider, **Introduction to International economics**, Fourth Edition, Richard D. Irwin,Illinois,1967, P.131.

[2]) عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري، **علم السكان نظريات ومفاهيم**، مرجع سابق، ص154.

2) الهجرة غير المشروعة

وتسمى أيضا بالهجرة غير الموثقة وتعني بأن المهاجرين قد دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة، لان هؤلاء المهاجرين لم يستطيعوا التغلب على العوائق التي وضعتها الدولة التي ينوون الهجرة إليها بالطرق المشروعة وهذه المشكلة تعاني منها العديد من بلدان العالم[1].

تشير بعض الاحصائيات إلى أن الولايات المتحدة تحتل موقعا بارزا بين الدول المستقبِلة للمهاجرين غير النظاميين خاصة من المكسيك، الذين يدخلون البلاد عبر وسائل متعددة تتجاوز تصاريح الهجرة الرسمية. وتتنوع أساليب دخول هؤلاء الأفراد، فمنهم من يُهرَّب إلى الأراضي الأمريكية، ومنهم من يستخدم وثائق مزورة للتسلل. وتسبب هذه الظاهرة تحديات كبيرة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، ما دفع العديد من الدول إلى تعزيز التشريعات والإجراءات الرادعة للحد من الهجرة غير الشرعية. كما ينظر كثير من الباحثين إلى المهاجر غير النظامي باعتباره منافساً للمواطنين والمقيمين الشرعيين على فرص العمل، مما يثير جدلاً حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة.

ووفقا لهذه النظرة يجب استبعاد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ومنع غيرهم، في حين ترى وجهة نظر أخرى أن المهاجرين غير الشرعيين يقبلون في الغالب بتأدية أعمال لا يقبل فيها المواطن الأصلي وبأجور أقل بكثير من مستواها الفعلي[2].

زيادة على ذلك هناك نوع أخر من الهجرة بحسب عنصر الحجم تتمثل بالهجرة الفردية والهجرة الجماعية

ومهما كان نوع الهجرة فإنها تشترك جميعا بان البواعث الأساسية للهجرة هي عوامل طاردة وأخرى جاذبة كالحوافز الاقتصادية والاجتماعية ولهذا فان معظم أنواع الهجرة إنما تتم من الأرياف إلى المدن وهذه

---

[1]) فوزي سهاونة، وموسى عبودة سمحة، **جغرافية السكان**، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص184.

[2]) رونالد ايرنبرج وروبرت سميث، ترجمة فريد بشير طاهر، **اقتصاديات العمل**، دار المريخ، الرياض،1994، ص438، ص440.

الآثار تنعكس على حياة المهاجرين وعوائلهم تحديدا فيما يصل بالبناء الاجتماعي للعائلة ووظيفتها مما يترك آثارا مختلفة على النسق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على عموم المجتمع .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة

حاول العديد من الباحثين فهم الدوافع والآليات التي تؤدي الى حركة الأفراد والجماعات عبر الحدود. حيث ظهرت نظريات تربطها بالقرار الفردي و أخرى بعوامل الطرد والجذب. وتطورت التفسيرات مع النظريات الاقتصادية التي ربطت الهجرة بالتفاوت في الأجور وفرص العمل إلى جانب المقاربات البنيوية التي رأت في الهجرة صورة لعلاقات التبعية العالمية.

تمت دراسة الهجرة من وجهات نظر مختلفة توزعت بين مختلف العلوم كالأنثروبولوجيا والاجتماع والاقتصاد والجغرافية وعلم النفس والعلوم السياسية لذا و يمكن ان نجمل أهم النظريات التي درست الهجرة بالشكل الآتي :

أولا: نظرية القرار

تستند هذه النظرية إلى أن قرار الهجرة ينشأ نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تلعب البيئة الاجتماعية دوراً محورياً في دفع الفرد أو الجماعة لاتخاذ خطوة الانتقال. ويشير "بيشرس" إلى أن القرار النهائي للهجرة يتخذه المهاجر نفسه، فحين تكون احتياجاته الأساسية غير متوفرة في موطنه الأصلي، قد يسعى للانتقال إلى مكان آخر، مع الأخذ بالاعتبار تأثير الآخرين مثل أفراد العائلة والأصدقاء. ويعتمد هذا القرار على توازن بين عوامل الطرد في المكان الأصلي وعوامل الجذب في المكان المقصود، بحيث يصبح دافع الهجرة نتيجة تأثير هذه العوامل بدرجة قوية على حياة الفرد أو الجماعة. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى الهجرة على أنها قرار شخصي، فيما ربط تايلور اتخاذ هذا القرار بمفهوم الدافعية Motivation، بمعنى إدراك المهاجر للمكان الذي ينوي الانتقال إليه. وبناء على ذلك، صنف المهاجرين

إلى فئتين بحسب دوافعهم ومدركاتهم، الأولى ترى في الهجرة فرصة لتحقيق أهدافهم، والثانية تعتبرها وسيلة لحل المشكلات التي يعانون منها.[1]

ثانيا: نظرية المسافة

تعتبر هذه النظرية من أوائل المحاولات لتفسير ظاهرة الهجرة، حيث قدم " إرنست جورج رافنشتاين " Ernst Georg Ravenstein (1834-1913)جملة من الملاحظات الأساسية نذكر منها:

- وجود علاقة واضحة بين الهجرة والمسافة، حيث يفضل معظم المهاجرين التنقل لمسافات قصيرة ويقل عددهم كلما ازدادت المسافة.
- الهجرة تتزايد مع تطور الصناعة والتجارة وتحسن وسائل الاتصال، ويظل الدافع الاقتصادي هو العامل الرئيس وراء حركة الأفراد.
- تتم الهجرة عادة على مراحل تبدأ من أطراف المدن والمناطق المحيطة بها، مما يؤدي إلى إزاحة السكان الأصليين واستيعاب المهاجرين تدريجياً.

و تجدر الإشارة إلى أن مدى الهجرة يختلف باختلاف أهمية المناطق المستقبلة، ويتناسب حجمها طرديا مع جاذبية هذه المناطق وعكسيا مع قوة الطرد في المنطقة الأصلية والمسافة بين منطقتي الطرد والجذب، كما أشار إلى أن اتجاه الهجرات غالباً ما يكون نحو المناطق الأكثر قدرة على الاستيعاب والنمو الاقتصادي في المدن.[2]

---

1) خالد إبراهيم حسن ، **هجرة السودانيين الى الخارج ، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية** ، أطروحة دكتوراه في علم النفس غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 1988 ص30.

2) د. خضر زكريا وآخرون، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر**، ط2 ، دار الأهالي، دمشق، 1999 ص25.

ثالثا: نظرية الطرد والجذب

لقد قدم (دونالد بوج) (Donald Bogue) نموذجا نظريا لتفسير الهجرة على أساس عملية الطرد والجذب التي تؤثر على الناس فتدفعهم للهجرة ويمكن إجمال قوانين النظرية على النحو الآتي:[1]

- عملية الهجرة بمراحل متتابعة تبدأ بالانتقال الفعلي إلى المكان الجديد ثم الاستقرار فيه، مع ملاحظة أن المراحل الأولى عادة ما يشكل فيها الرجال نسبة أكبر مقارنة بالنساء، وتعتمد الهجرة بشكل أساسي على البالغين متوسطي العمر وغير المتزوجين.
- قوة عوامل الجذب في منطقة الوصول تلعب دورا أساسيا في تحديد مسار الهجرة، بينما تفقد المناطق المرسلة أعدادا من المتعلمين، في حين تجذبهم مناطق النمو الاقتصادي والصناعي في الوجهة الجديدة.
- كلما زاد تدفق المهاجرين نحو منطقة معينة، تزداد عمليات الاختيار والانتقاء في الهجرة، مما يعكس تفاعلاً بين قوة الجذب وطبيعة المهاجرين المتجهين نحو المنطقة المستقبلة.

رابعا: نظرية التحديث

ويرى منظرو هذه النظرية أن المهاجرين القادمين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يواجهون أشكالاً جديدة من الحياة الاجتماعية والسلوكيات وأنماط الاستهلاك، ما يؤدي إلى نشوء صراعات بين من يتبنى هذه القيم الجديدة ومن يرفضها. كما تترتب على ذلك توترات محتملة بين المهاجرين والسكان المحليين، نتيجة الاختلافات في الثقافة والعادات وأنماط المعيشة، مما يخلق بيئة اجتماعية تتسم بالتفاعل والصراع بين المجموعتين.[2].

1) نفس المرجع السابق، ص51.

2) باقر سلمان النجار ، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية ، **مجلة علم الفكر**، العدد 2، المجلد 17 ،وزارة الأعلام الكويت ،1986 ، ص37.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي والهجرة

تفسر نظرية التحديث الهجرة باعتبارها جزءا من عملية الانتقال الاجتماعي والاقتصادي التي تمر بها المجتمعات من التقليدية إلى الحديثة، حيث يؤدي التطور الصناعي والاقتصادي إلى تغييرات هيكلية واجتماعية تدفع الأفراد للانتقال من المناطق الريفية أو التقليدية إلى المراكز الحضرية والصناعية بحثاً عن فرص أفضل. وتعتبر الفجوة الاقتصادية بين المناطق المختلفة العامل الأساسي في هذا الانتقال، بينما تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دوراً ثانوياً في اختيار المهاجر لمكانه الجديد، ويرتبط بذلك تغيّر الهياكل العائلية والقيم الاجتماعية وانخراط المهاجرين في نمط حياة حضري أكثر استقلالية. كما ترتبط الهجرة بالتنمية الاقتصادية للمناطق المستقبلة من خلال توفير اليد العاملة وتطوير المدن، في حين يمكن أن تتسبب في نقص القوى العاملة بالمناطق المرسلة، مما يتطلب سياسات للتوازن الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن النظرية تواجه نقداً لتبسيطها العلاقة بين التنمية والهجرة وتجاهلها العوامل السياسية والنزاعات وأهمية الشبكات الاجتماعية في توجيه حركة الأفراد.

الفصل الثاني

هجرة الأزمات والهجرة العالمية لليد العاملة

الفصل الثاني: هجرة الأزمات و الهجرة العالمية لليد العاملة

يعد هذا الفصل امتدادا للإطار النظري والمفاهيمي السابق، حيث يكتسي أهمية كبيرة في ربط الظاهرة قيد الدراسة بسياقها الدولي والاقتصادي والاجتماعي. ففهم الهجرة في ظل الأزمات السياسية لا يكتمل دون تحليل أبعادها العالمية وأنماطها المتنوعة، إذ تمثل الأزمات ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ أحد المحركات الأساسية التي تدفع اليد العاملة إلى البحث عن فضاءات أكثر استقرارا.

يسعى هذا الفصل إلى إبراز العلاقة بين الأزمات بمختلف أشكالها وبين ظاهرة الهجرة، مع التركيز على مفهوم "هجرة الأزمات" باعتبارها استجابة مباشرة لظروف عدم الاستقرار الداخلي. كما يتناول الاتجاهات العالمية لهجرة اليد العاملة من حيث الحجم والتوزيع والمناطق المستقبلة و المصدرة، مع تحليل العوامل البنيوية التي تساهم في تعميق هذه الظاهرة على المستوى الدولي، مثل الفوارق التنموية، وسياسات الاستقطاب في الدول المتقدمة، والتغيرات في سوق العمل العالمي.

يهدف الفصل كذلك إلى توضيح الكيفية التي تؤثر بها الأزمات الإنسانية والسياسية والاقتصادية في حركة الأفراد نحو الخارج، مع إبراز السمات المميزة لهجرة العمالة الجزائرية وأسبابها ضمن السياق العالمي وسوق العمل الدولي.

المبحث الأول

الهجرة المرتبطة بالأزمات.

تمثل هجرة الأزمات أحد الأشكال الأكثر حدة من الحركية السكانية، إذ تنجم عادة عن أحداث سياسية أو أمنية أو بيئية تشكل تهديدا لاستقرار الأفراد وتدفعهم للبحث عن الأمان. وقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة زيادة في هذا النوع من الهجرة نتيجة تصاعد النزاعات والحروب والأزمات الاقتصادية..

تتسبب الأزمات السياسية والحروب و الكوارث الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البيئة التي يعيش فيها الناس إلى بيئة خطيرة و غير قابلة للاستقرار فيها حيث يواجهون فيها الكثير من الصعوبات من اجل توفير أساسيات الحياة الكريمة ما يدفع بهم إلى البحث عن بيئة أفضل و أكثر استقرارا حتى توفر لهم الشروط المطلوبة للعيش.

المطلب الأول: مفهوم هجرة الأزمات

حدد " معهد دراسات الهجرة الدولية " ثلاثة أوجه يتجلى فيها أثر الأزمات الإنسانية على التحرك البشري (الهجرة):([1])

1)**التهجير**: يخص فئة الأشخاص الذين يتأثرون بصورة مباشرة بالأزمات أي المتواجدين في خط المواجهة الأول و لهذا يجبرون على الانتقال الفوري من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أكثر أمنا و قد يكون هذا

[1]) سوزان مارتن ،سانجو لافيراسينغي، **الازمات الإنسانية و الهجرة :الأسباب و العواقب و الاستجابات** ، Forced Migration Review، http://bit.ly/46WQJAs، https://www.fmreview.org/martin-weerasinghe-taylor-2/#_edn4

التهجير بصورة مؤقتة إلى غاية استتباب الأمن و الاستقرار أو مطولا إذا طال وقت الأزمة أو اثر المهاجر الاستقرار في مكانه الجديد حتى بعد استقرار الوضع في وطنه الأصلي.

2)**التحرك المبني على التوقعات:** و يضم الأشخاص الذين يتحركون بسبب توقعهم للتعرض لمخاطر مستقبلية تهدد حياتهم أو سلامتهم الجسدية و الصحية أو سبل كسب رزقهم، و في بعض الأحيان تشمل هذه التحركات مجتمعات بأكملها.

3)**نقل الأشخاص العالقين:** تضم هذه الفئة الأشخاص المتأثرين مباشرة بالأزمة و المعرضين لمخاطرها و الذين لمن يمكنوا من مغادرة أماكنهم نظرا لعدم قدرتهم الجسدية أو المالية أو وجود خطورة أمنية أو لأي سبب أخر ،و بتعبير أخر هم أولئك المتأثرون بالأزمة الراغبون في الهجرة غير القادرين عليها.

رغم أن ظاهرة هجرة الأزمات هي ظاهرة قديمة قدم الصراعات و الأزمات الإنسانية إلا أنها و من حيث الدراسة لم تأخذ كل حقها و لم يتم ضبط كل المصطلحات المتعلقة بها نظرا لتطور و اختلاف صورة النزاعات في الوقت الحالي بشكل يجعل من الصعوبة التحديد الدقيق لمن هم مهاجروا أزمات أو هم مجرد مهاجرين عاديين بالمعنى التقليدي للكلمة والتي تعني انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من أرضهم الأصلية إلى أرض جديدة بغرض الاستقرار.

يمثل مصطلح "هجرة الأزمات" مصطلحا وصفيا يشير إلى جميع الأشخاص الذين يتحركون بمن فيهم الأشخاص الذين يحتاجون إلى إعادة الانتقال في سياق أزمة معينة، و يعكس هذا المفهوم الواقع التاريخي لهذه الظاهرة و الذي يعتبر حركة الهجرة بصفة عامة كاستجابة حتمية لوجود نوع معين من الأزمات.

تنطوي هجرة الازمات على نوع من القسر و الاكراه لان المهاجر في هذه الحالة لا يكون له الخيرة من امره فيما يتعلق بالتحرك او البقاء، فالحركة في هذه الحالة هي انعكاس و رد فعل طبيعي يقوم به الانسان في سعيه للبقاء نظرا لاستحالة ذلك في بيئته الأصلية التي تقع تحت تأثير الازمة لان مخاطر هذه البيئة قد

تؤدي به الى فقد حياته او مورد رزقه و بالتالي فاختيار الشخص لوجهته يتوقف على اعتبارات متعلقة بكسب الرزق أو تحسين الاوضاع المعيشية او الحفاظ على الحياة.

تركز هجرة الازمات على التنقلات البشرية المدفوعة بالأزمات هذه الاخير التي تنشأ من عدد متنوع من الاسباب التي تشكل مخاطر كبيرة على الحياة و الصحة و السلامة البدنية و موارد كسب الرزق و يمكن اجمال هذه الاسباب فيما يلي:

- التدهور البيئي البطيء (الجفاف، التصحر).
- الكوارث الطبيعية الكبرى (الزلازل ، الفيضانات).
- الأزمات السياسية و الحروب و حالات الانفلات الأمني.
- انتشار الأوبئة و الأمراض.

و يشمل مصطلح "مهاجري الأزمات" الأشخاص الذين ينتقلون إلى أماكن أخرى هربا من المخاطر التي تهددهم أو خوفا من أن يعلقوا في مناطق الأزمة و يصبحوا عاجزين عن الانتقال إلى أماكن أكثر أمنا.

المطلب الثاني: أنواع مهاجري الأزمات

1)اللاجئين: " الأشخاص الذين يهربون عبر الحدود بسبب خوف مسوغ من التعرض للاضطهاد لأسباب مبنية على العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي" (اتفاقية الأمم المتحدة للمهاجرين بروتوكول رقم 67).([1])

[1]) اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 و برتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ص.ص3-5، https://www.unhcr.org/ar/5355f64e6

كما يعرف اللاجئ بأنه كل شخص موجود خارج الدولة التي ينتمي اليها برابط الجنسية و لا يستطيع أو يرغب لخوف مبني على أسباب معقولة من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء الى جماعة معينة أو بسبب رأيه السياسي([1])

تعتبر الأزمات أحد العوامل الأساسية المؤثرة على حركة الهجرة في العالم و هذه الأخيرة تكون مدفوعة بمجموعة من الأسباب كالمخاطر الطبيعية و الأزمات الغذائية و عدم قدرة الأنظمة السياسية على الحوكمة أو التعامل مع أي شكل من أشكال الاضطرابات و التهديدات التي تمس حياة الناس.

تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي نصف مليار شخص في أكثر من 20 دولة متضررون من الأزمات الممتدة و غالبيتهم في قارة إفريقيا.

و من المهم ان نفرق بين الهجرة التي تعتبر خيارا من اجل تحقيق ظروف اقتصادية أفضل و تلك التي تنجم عن النزاعات أو ما يسمى بالهجرة القسرية، فبالنسبة للأشخاص المعرضين لهذه الأزمات و ما تنطوي عليه من تهديدات على أمنهم و سلامتهم فان الهجرة في هذه الحالة هي استجابة طبيعية متعلقة بغريزة البقاء.

2)النازحون داخليا: أشخاص أجبروا على ترك أماكن استقرارهم بسبب نزاعات مسلحة أو عنف أو انتهاك لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية لكنهم لم يعبروا أي حدود دولية.

[1]) mutoy mubiala, **la mise en œuvre du droit des réfugiés et des personnes déplacées en Afrique**, Academia bruylant,2006,p18

3)التهجير القسري: تشير الهجرة القسرية و تسمى أيضا بالاجتثاث الى هجرة السكان من موطن الإقامة المعتاد الى مكان اخر دون ارادتهم بسبب عوامل متعددة كالحروب و الاضطهاد السياسي و الكوارث الطبيعية.([1])

كما ترى «Susan Martin»: بان المقصود بها الأشخاص المجبرين على مغادرة موطنهم أو مكان اقامتهم المعتاد بسبب أحدات تهدد حياتهم و امنهم.([2])

في هذه الحالة يكون الإنسان مجبرا على ترك بلده حتى و لو كانت له الرغبة في البقاء برغم المخاطر التي تتهدده.أي انه رغم قبول الشخص بالوضع الخطير الذي تخلفه الأزمة و استعداده للتضحية بالبقاء و الاستقرار في بلده إلا أن أطراف أخرى تدفعه للهجرة و المغادرة.

تعرف بعض دول العالم النامي العديد من الأزمات التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة خاصة القصرية منها وزيادة كبيرة في عدد المهاجرين النازحين وقد تم تهجير أكثر من 65,000,000 شخص على مستوى العالم بسبب النزاعات والعنف والاضطهاد وفي عام 2015 تم تسجيل 40.8 مليون نازح داخلي و21.8 مليون لاجئ.

وتستقبل الدول النامية 86% من اللاجئين في العالم حيث تعتبر تركيا الدولة الأكثر استقبالا للاجئين ب 1.59 مليون تليها باكستان ب 1.51 مليون ثم لبنان ب 1.15 مليون ثم جمهورية إيران الإسلامية ب 982 ألف ثم إثيوبيا 659.5الف ثم الأردن 654.1الف. ([3])

---

[1]) حسين كريم حمد الساعدي، **التحليل المكاني للهجرة القسرية الوافدة الى مدينة الكوت** ،كلية التربية ، جامعة واسط، ص258.

[2]) Susan F. Martin, **Forced migration and the evolving humanitarian regime**, Working Paper No. 20,p04.

[3]) الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/refugee-statistics/data-summaries ،تاريخ الاطلاع 12أوت 2019,

وفي الفترة من 2008 حتى 2014 تم تهجير 184,000,000 شخص عبر العالم بسبب الكوارث الطبيعية أي بمعدل 26.4مليون شخص سنويا.

أما بالنسبة لحالة النزاعات فإن حوالي 87% من المتضررين لا يهربون من بلدانهم ويعاني غالبيتهم من انعدام الأمن حيث يكون النزوح الداخلي هو الخيار الأول لهم في البداية وبسبب الطبيعة طويلة الأمد لغالبية الأزمات تتراجع فرص المهاجرين في إعادة التوطين في مناطقهم الأصلية ففي عام 2015 استطاع 126,000 لاجئ فقط العودة إلى الوطن وهو ما يمثل 11% فقط من إجمالي اللاجئين.

وحسب تقارير لمنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة " FAO " فإن متوسط مدة التهجير بسبب الأزمات هو 17 عاما وفي نهاية عام 2015 هناك حوالي 56 مليون شخص أي ما يعادل 85% من إجمالي النازحين على مستوى العالم ممن يعانون من تهجير طويل المدى.

المطلب الثالث: الأسباب الرئيسية لهجرة الأزمات

1) **النزاعات:** وخاصة النزاعات المدنية التي زادت بصورة ملحوظة منذ 2008 بعد تراجع ملحوظ شهدته فترة نهاية التسعينات وقد عانت أكثر من ثلث الدول التي صنفت في عام 2015 على أنها دول هشة من نزاعات بما يعكس وجود علاقة بين بنية الدولة وبين حدوث النزاعات وقد عانت كافة الدول ال 22 التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها تعاني من أزمات طويلة الأمد في عام 2010 إلى نوع من أنواع الحالات الطارئة التي يتسبب فيها الإنسان بحدوث نزاعات أو أزمات سياسية من نوع ما.([1])

[1]) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، **الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، هيئة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، ص-ص25.30.

2) **سوء الإدارة وعدم الاستقرار السياسي:** وهي التي تكون غالبا السبب وراء اندلاع النزاعات والعنف وتضيف ضغوطا على الناس تؤدي بهم للهجرة من أجل حماية سبل عيشهم.

3) **عوامل بيئية:** وتتضمن حالات الجفاف والندرة المائية و التغيرات المناخية والتي تؤدي إلى المجاعة وانتشار الفقر والأزمات الاقتصادية والضغوط المصاحبة لها والتي تؤدي بهم في نهاية المطاف إلى النزوح والهجرة حيث شهدت الفترة من 2008 إلى 2014 هجرة 184,000,000 شخص حول العالم بسبب الكوارث الطبيعية كما تم ذكره انفا.([1])

تؤدي الأسباب المذكورة آنفا إلى دفع الناس إلى الهجرة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حيث تقلل الوصول إلى موارد الرزق وتحد من الفرص الاقتصادية سواء بصورة مؤقتة أو دائمة كما تشكل خطرا على حياتهم أو حريتهم وفي حال تحولت هذه الأزمات من مؤقتة إلى دائمة تصبح الهجرة خيارا لا مفر منه بفعل غياب ضمانات الأمن الاقتصادي والإنساني.

المبحث الثاني

هجرة اليد العاملة عالميا

تعتبر الهجرة الدولية للعمال إحدى أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، إذ تعتبر اليد العاملة اليوم من الموارد الاستراتيجية للدول. وتشير تقارير منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن العمال المهاجرين يشكلون نسبة معتبرة من القوى العاملة في العديد من الدول الصناعية. وتحليل هذا النوع من الهجرة يساعد على فهم كيفية إعادة توزيع العمل ورأس المال على المستوى العالمي، كما يبرز الدور الذي تلعبه الدول النامية كمصدر رئيسي للعمالة، ومن بينها الجزائر التي تعاني من اثار هذه الظاهرة بفعل تضافر العوامل الاقتصادية والسياسية.

[1]) هيئة الأمم المتحدة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/refugee-statistics/data-summaries ،مرجع سابق.ص6.

الفصل الثاني: هجرة الأزمات و الهجرة العالمية لليد العاملة

المطلب الأول: ظاهرة الهجرة في العالم

ظاهرة الهجرة من الظواهر الرئيسية نظرا التزايد الكبير العدد المهجرين حول العالم الذين ينتقلون من بلدانهم الأصلية الى بلدان أخرى سعيا وراء حياة أفضل وفرص عمل أكثر سواء كان هذا بمحض إرادتهم أو ناتج عن ظروف خارجية قاهرة أجبرتهم على اتخاذ هذا القرار كالأزمات الاقتصادية والسياسية أو الكوارث الطبيعية...

وقد ساهم التطور تكنولوجي في مجالات الاتصالات والنقل في زيادة هذه الظاهرة نظرا لسهولة الوصول إلى المعلومة وسهولة التنقل الذي أصبح في متناول الجميع وبالمقابل هناك أيضا الكثير من الدول التي تشجع على الهجرة إلى أراضيها وتقدم التسهيلات في سبيل ذلك بغرض استغلال المهاجرين في سوق العمل لديها.

في واقع الحال فإن الهجرة هي سلاح ذو حدين فعلى الرغم من الفرص التي قد تتيحها والمزايا التي تمنحها إلا أنها بالمقابل تنطوي على الكثير من التحديات حيث يجد المهاجر نفسه في مجتمع جديد يختلف عن المجتمع الذي كان يعيش فيه خاصة المهاجرين القادمين من الدول النامية والذين يقصدون الدول المتقدمة وما يصاحب ذلك من صعوبات في التأقلم، كما أن الكثير منهم يصطدمون بواقع وظروف عمل سيئة وغير متكافئة مقارنة مع أبناء البلد الأصليين رغم أنهم يقومون بنفس الأعباء ويمارسون نفس المهام، فالعديد من البلدان المستقبلة للمهاجرين لا تحترم المعايير الدولية وليست لديها القوانين التي تحمي العمال المهاجرين وحقوقهم.

يعتبر المهاجر الدولي هو كل شخص يغير بلد إقامته المعتادة.([1])

[1]) United Nations, Recommendations on statistics of international migration, department of economic and social affairs, statistics devision,Series M, No 58,Revision 1, p-p 01-04.

أما العامل المهاجر فهو كل شخص سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطا مأجورا في دولة ليس من رعاياها([1])

في سنة 1990 تم إحصاء 120 مليون مهاجر وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009 فقد انتقل معظم المهاجرين الدوليين من بلد نامي إلى بلد نام آخر أو بين بلدين متقدمين، أما حسب إحصائيات قسم الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية لدى منظمة الأمم المتحدة لسنة 2013 بلغ عدد المهاجرين الدوليين 232 مليون شخص أي بنسبة 3.2% من سكان العالم مقابل 175 نسمة سنة 2000 .

الملاحظ من خلال هذه المعطيات إن ظاهرة تدفقات الهجرة الدولية عبر دول العالم أخذت منحا تصاعديا عبر مرور السنوات وتحولت إلى ظاهرة عالمية فرضت على كل الدول سواء الدول المصدرة أو المستقبلة أو حتى دول العبور اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحكم بهذه الظاهرة في إطار تعزيز مقاربة تنموية تستطيع من خلالها الاستثمار في هذه الظاهرة والاستفادة منها قدر المستطاع .

وفي تقرير آخر للمنظمة الدولية للهجرة فإن عدد المهاجرين حول العالم في عام 2019 بلغ 270 مليون مهاجرا دوليا وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القبلة الأولى للمهاجرين حيث تستقبل ما مجموعه 51 مليون مهاجرا ،وتبلغ نسبة المهاجرين الدوليين 3.5% من سكان العالم يعيش أكثر من نصفهم 141 مليونا في أوروبا وأمريكا الشمالية وتبلغ نسبة الذكور منهم 52% ويعاني حوالي ثلثي المهاجرين الدوليين من مشكل البطالة وعدم توفر مناصب عمل قارة و تحتل الهند المرتبة الأولى كأول دولة في العالم تصديرا

[1])الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، .1990،ص4.

للمهاجرين حيث يبلغ عدد الهنود الذين يعيشون خارج الهند حوالي 17.5 مليون شخص ثم المكسيك في المرتبة الثانية ب11.8 مليون ثم الصين في المرتبة الثالثة ب10.7 مليون نسمة .([1])

الشكل رقم (01)

رسم بياني يوضح تطور عدد المهاجرين الدوليين

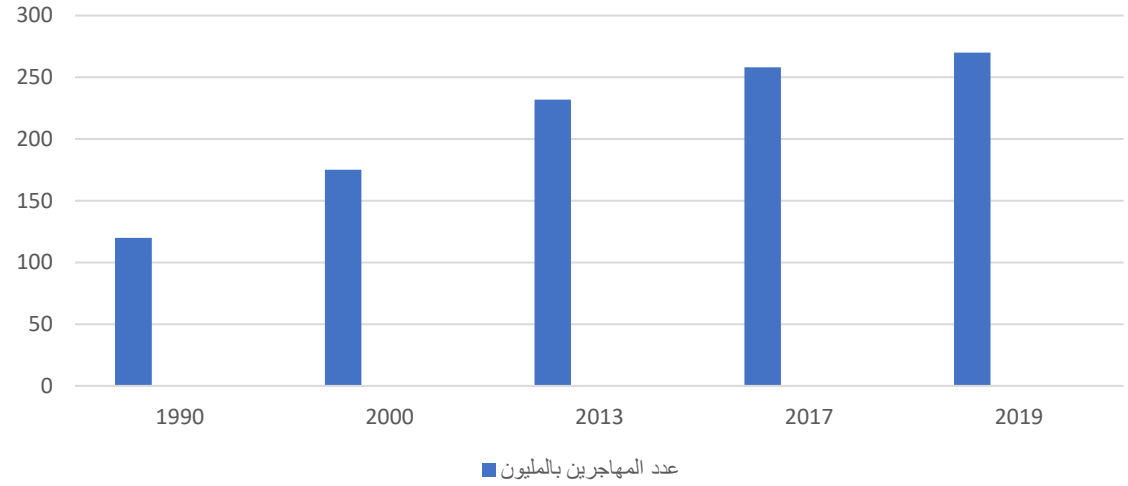

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة 2019

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات خلصت إلى انخفاض طفيف في إقبال المهاجرين على الدول ذات الدخل المرتفع من 112.3 مليون إلى و111.2 مليون مقابل زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين في الدول ذات الدخل المتوسط حيث ارتفع العدد من 17.5 إلى 30.5 مليون.([2])

تعتبر منطقة شرق آسيا أقل المناطق جذبا للهجرة العمالية بنسبة 0.6% ثم شمال إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة تتراوح بين واحد و1.5% .([3])

[1]) موقع أخبار الأمم المتحدة، الهجرة الدولية تصل الى 270 مليون نسمة، المنظمة الدولية للهجرة،27 نوفمبر 2019، http//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521.

[2]) نفس المرجع.

[3]) المرجع نفسه،ص2.

من بين 150مليون عامل مهاجر هناك 112.3 أي بنسبة 74.7 % في البلدان المصنفة في فئة الدخل المرتفع و17.5 مليون أي بنسبة 11.7% في بلدان الدخل المتوسط المرتفع و15.9 مليون أي بنسبة 11.3% في بلدان الدخل المتوسط المنخفض إما بلدان الدخل المنخفض فبلغ عدد العمال المهاجرين فيها 3.5 مليون أي بنسبة 2.4%.([1])

الشكل رقم (02)

رسم بياني يوضح نسبة توزيع العمال المهاجرين حسب فئات الدخل لدول العالم

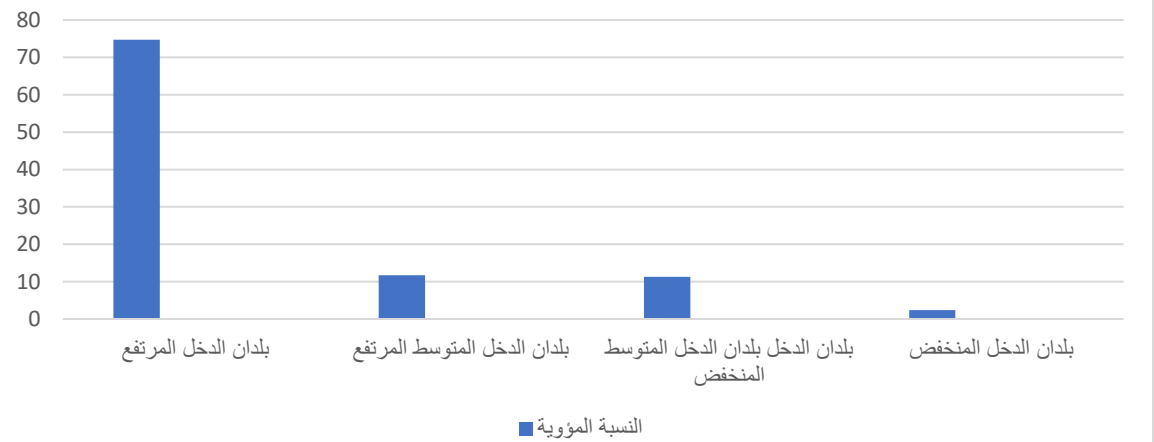

المصدر : المنظمة الدولية للهجرة 2019

المطلب الثاني: الهجرة العالمية لليد العاملة

انطلقت موجة الهجرة الحديثة للعمال نحو الدول المتقدمة، وخاصة أوروبا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية .ازدادت وتيرة هذه الهجرة نتيجة الحاجة الملحة إلى الأيدي العاملة، حيث كانت القوى العاملة في

[1]) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الدول الغربية قليلة مقارنة بالطلب الكبير على إعادة إعمار البلاد .لعب انخفاض تكلفة العمالة المهاجرة دورا مهما في هذا الصدد، حيث كان العمال يكدون ويعملون بجد مقابل أجور منخفضة

في البداية، كانت الهجرة مقتصرة على العمال فقط، ثم لحقت بهم أسرهم، مما أدى إلى ولادة أجيال جديدة في دول المهجر .أصبح تصدير الأيدي العاملة إلى الغرب مصدر دخل كبير للعديد من الدول الفقيرة، حيث تعد تحويلات العمال أحد العناصر الأساسية التي تساعد تلك الدول على الحصول على العملات الصعبة التي تحتاجها بشدة. دول مثل تركيا والمغرب وتونس والجزائر ومصر ترى في الهجرة إلى الغرب فرصًا لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتخفيف الضغط على سوق العمل .لذا، يتسم هذا النوع من الهجرة بتأثيرات متعددة، فهو ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل ينطوي أيضًا على تأثيرات اجتماعية وسكانية وحتى سياسية .وتشهد الدول الغربية زيادة مطّردة في أعداد العمال الأجانب الذين يسعون إلى إقامة طويلة الأمد وربما التجنس، مما يؤدي إلى تغييرات ملموسة. هذا الواقع أسفر عن نتائج يمكن تلخيصها في مجموعة من الجوانب

بعد الأزمة الاقتصادية التي تلت حرب عام 1973، ارتفعت الدعوات المطالبة بالحد من هجرة العمال الأجانب، لكن هذه المناشدات لم تؤدِ إلى توقف الهجرة .بل تفاقم الوضع سوءا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وفتح أوروبا الغربية أبوابها أمام أوروبا الشرقية، مما دفع الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات لإغلاق أبواب الهجرة .مع ولادة الجيلين الثاني والثالث من العمال المهاجرين في الغرب، بدأت تظهر تحديات جديدة أمام هؤلاء العمال .فهم يواجهون تهديدات في حال قرروا الاستقرار الدائم في الغرب، وفي الوقت نفسه يعانون من مشكلات عند التفكير في العودة إلى بلدانهم الأصلية .هذا بالإضافة إلى قلق الأنظمة في بلدان العمال الأجانب من احتمالية إغلاق باب العمالة الأوروبية نتيجة التنظيمات الجديدة التي أقرتها السوق الأوروبية الموحدة .وفي هذا السياق، يشعر العديد من العمال بأنهم مستهدفون كعناصر غير مرغوبة، خاصة مع تصاعد النزعات المناهضة للهجرة التي يتبناها سياسيون يمينيون في دول مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وإن كان هذا التصاعد أقل حدة في أماكن كهولندا والدنمارك .في المقابل، تشهد دول أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا اهتمامًا متزايدًا بالجيلين الثاني والثالث من أبناء المهاجرين .هذا الاهتمام لا

يعكس مجرد اعتراف بوجودهم، بل ينبع أيضا من الحاجة إليهم لتحقيق التوازن السكاني .فالزيادة التي يمثلها هؤلاء الأجيال تسهم بشكل ملحوظ في النمو الطبيعي لعدد السكان في تلك الدول

تتسم الهجرة العمالية، التي تتجه أساسًا نحو أوروبا وأمريكا الشمالية، بنطاق واسع وتزايد مستمر، مما أسفر عن ظهور مجتمعات محلية كبيرة من العمال الأجانب في مناطق عدة، خاصة في أوروبا الغربية وأمريكا، وإن كان ذلك بدرجة أقل في الأخيرة. ففي بلدان مثل ألمانيا وبلجيكا وفرنسا، يشكل العمال الوافدون من دول المغرب العربي جزءا مهما من المشهد الاقتصادي والاجتماعي على مر أجيال.

ومع انتهاء الحرب الباردة وتزايد البطالة، أصبح المناخ غير مواتٍ وأحيانا يحمل تهديدات للعمال الأجانب .وقد دفع ذلك الظروف المتغيرة إلى إثارة مواقف عدائية ليس فقط من اليمين المتطرف، بل أيضًا من بعض الأحزاب الأخرى التي تبنت سياسات تستهدف الحد من الهجرة القادمة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الفقيرة والمكتظة بالسكان .من ناحية أخرى، كانت دول مثل البرتغال وإسبانيا واليونان في يوم ما مصدّرة للأيدي العاملة، إلا أنها باتت تواجه مؤخرًا ظاهرة استقبال أعداد متزايدة من المهاجرين واللاجئين القادمين بالأساس من دول إسلامية فقيرة وتخضع لأنظمة استبدادية .وعلى الرغم من أن إسبانيا وإيطاليا كانت تستخدم كدول عبور للهجرة نحو المراكز الصناعية في الاتحاد الأوروبي، إلا أن الوضع تغير مع تفشي البطالة في تلك المراكز، ما جعل إسبانيا وإيطاليا وجهتين نهائيتين يقصدهما المهاجرون .

هذا التحول أدى إلى تفاقم مشاعر العداء بين الشعوب الأوروبية والمهاجرين بشكل عام، وبصفة خاصة تجاه المسلمين منهم .وقد صدرت العديد من الدراسات والتحليلات التي تناولت آثار هجرة المسلمين إلى الغرب، محذرةً من تداعياتها الخطيرة على العلاقات الدولية في سياق السياسة الخارجية والأمن العالمي . ومن أبرز تلك الدراسات واحدة مترجمة إلى العربية بعنوان" الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة"، حيث أشير فيها إلى أن المجتمعات الإسلامية، بوعي أو دون قصد، ستضطر لمواجهة حقائق النظام الدولي الذي تهيمن عليه الرأسمالية والتجارة الحرة والديمقراطية والقيم الإنسانية المستوحاة من أنماط التطور الغربي .ويُعتبر الغرب العنصر المحوري لهذا النظام الدولي بمختلف جوانبه، ولا توجد خيارات بديلة تمكن المجتمعات الإسلامية من الانسحاب دون الوقوع في حالة تهميش كامل.

في عام 1998، لم تزد نسبة المهاجرين عن 4.2% من إجمالي القوى العاملة في الدول المتقدمة .وقد تركز معظم هؤلاء المهاجرين في مناطق أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .أما بالنسبة لنسبة العمال المهاجرين من إجمالي السكان في أمريكا الشمالية، أستراليا، فرنسا، المملكة المتحدة، ودول الخليج العربي، فقد تجاوزت عتبة 10%([1])

يهاجر حوالي نصف عدد المهاجرين من بلد نامٍ إلى بلد نامٍ آخر، حيث يتم ذلك عادة بحثا عن فرص عمل أفضل .على سبيل المثال، شهدت جمهورية الدومينيكان انتقال عدد كبير من العمال من دولة هايتي، كما انتقل العديد من العمال من بوركينا فاسو إلى كوت ديفوار .بالإضافة إلى ذلك، يغادر حوالي مليوني عامل آسيوي بلدانهم سنويًا للعمل في دول أخرى داخل نفس المنطقة، وذلك من خلال عقود عمل قصيرة الأمد.([2])

تضم القوى العاملة المهاجرة العديد من الأنواع سواء إن كانت أيدي عاملة مؤهلة والتي تشمل مثلا أولئك الذين يتحركون داخل أسواق العمل للشركات عبر الوطنية ينتقلون داخل فروع الشركة الواحدة والذين يساهمون في نقل التقنية والمعلومات حيث ينتقل ثلاثة من أصل أربعة منهم من بلد غني إلى آخر، إضافة إلى التنقلات الأخرى للعمال ذوي الكفاءات العالية الذين يشتغلون في مهنة الطب والهندسة والتدريس والتكنولوجيا إلا أن الوظائف التي لا تتطلب مؤهلات تبقى هي المهيمنة على تدفقات المهاجرين لأن السياسات التي تنتهجها الدول المستقبلة تلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية المهاجرين المطلوبة.

[1]) الأمم المتحدة، **إشكالية الهجرة في سياسيات و استراتيجيات التنمية في شمال افريقيا دراسة مقارنة** ،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ،مكتب شمال افريقيا، 2014، ص56.

[2]) M .Abella,**Diving Forces labour migration in Asia** , World migration , Geneva,2003.p5.

الجدول رقم (01): تقديرات المهاجرين حسب الاقليم

الإقليم	المهاجرون مع احتساب اللاجئين		العمال المهاجرون دون احتساب اللاجئين		العمال المهاجرون مع احتساب اللاجئين	
	العدد بالمليون	النسبة المئوية	العدد بالمليون	النسبة المئوية	العدد بالمليون	النسبة المئوية
افريقيا	16.3	9	5.4	7	7.1	8
اسيا	49.9	29	22.1	27	25	29
أوروبا	56.1	32	27.5	34	28.2	33
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	5.9	3	2.5	3	2.5	3
أمريكا الشمالية	40.8	23	20.5	25	20.5	24
أوقيانوسيا	5.8	3	2.9	4	2.9	3

المصدر: تقرير مكتب العمل الدولي لسنة 2000

بلغ عدد العمال المهاجرون وفقا لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية لسنة 2015 حوالي 150.3 مليونا من أصل قرابة 232مليون مهاجرا في العالم وتظهر الدراسة الموسومة ب: "تقديرات العمل الدولية للعمال المهاجرين في العالم" أن العمال المهاجرين يشكلون 72.7% من مجموع 206.6 مليون مهاجر بعمر العمل (15سنة فما فوق) ،وتشمل هجرة العمال كل مناطق العالم ولكن نصفهم تقريبا 48.5%

يتركزون في أمريكا الشمالية وأوروبا الشمالية و الغربية و الجنوبية وتبلغ نسبة العمال المهاجرين في الدول العربية 35.6% من مجموع العمال وهي نسبة كبيرة جدا يتركز أغلبهم في دول الخليج العربي.([1])

الشكل رقم(03)

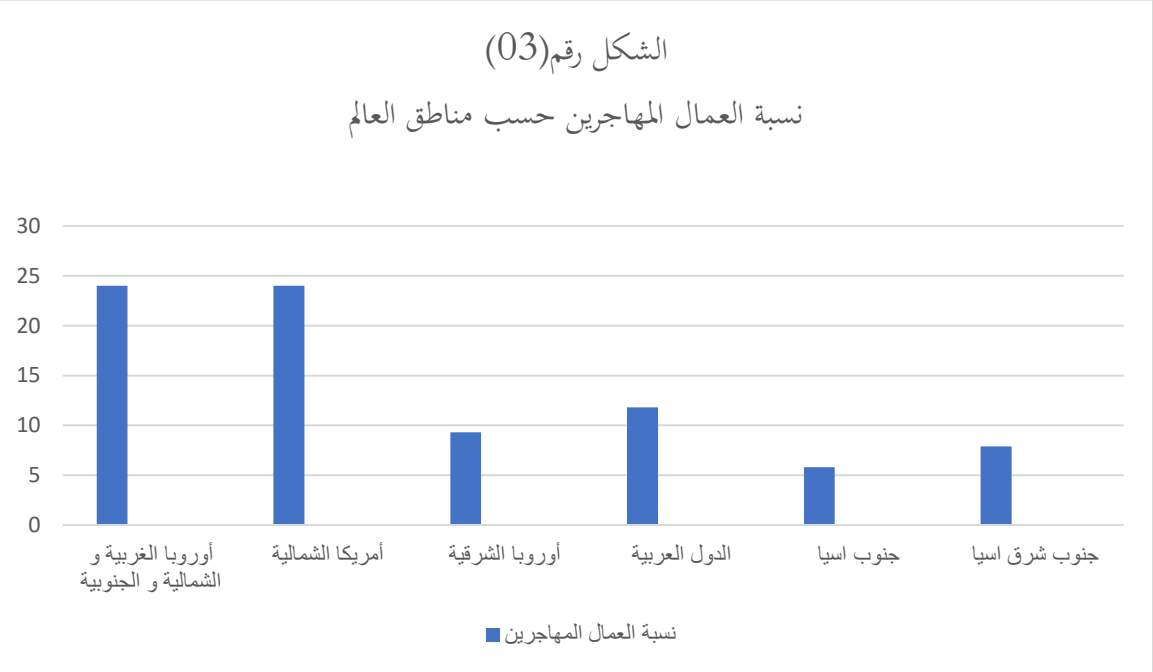

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2015

تشتغل الغالبية العظمى من العمال المهاجرين في قطاع الخدمات حيث يبلغ عددهم 106.8 مليون عامل بنسبة 71.1% من إجمالي العمال المهاجرين ثم يأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية حيث يستقطب حوالي 26.7 مليون بنسبة مئوية تبلغ 17.8% ثم قطاع الزراعة بنسبة 16.7 مليون و بنسبة 11.1% إما العمال المنزليون فيشكلون 7.7% من مجموع العمال المهاجرين.

[1]) الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية، بيان صحفي بعنوان: أرقام جديدة لمنظمة العمل الدولية تظهر وجود 150 مليون مهاجر في القوى العاملة العالمية،16 ديسمبر 2015، ص.ص01.05.

معدل مشاركة العمال المهاجرين في القوى العاملة وفقا لمنظمة العمل الدولية في سنة 2013 بلغ نسبة 73 % لكلى الجنسين بينما يرتفع لدى الذكور الى 77% و ينخفض لدى الاناث الى 66%([1])

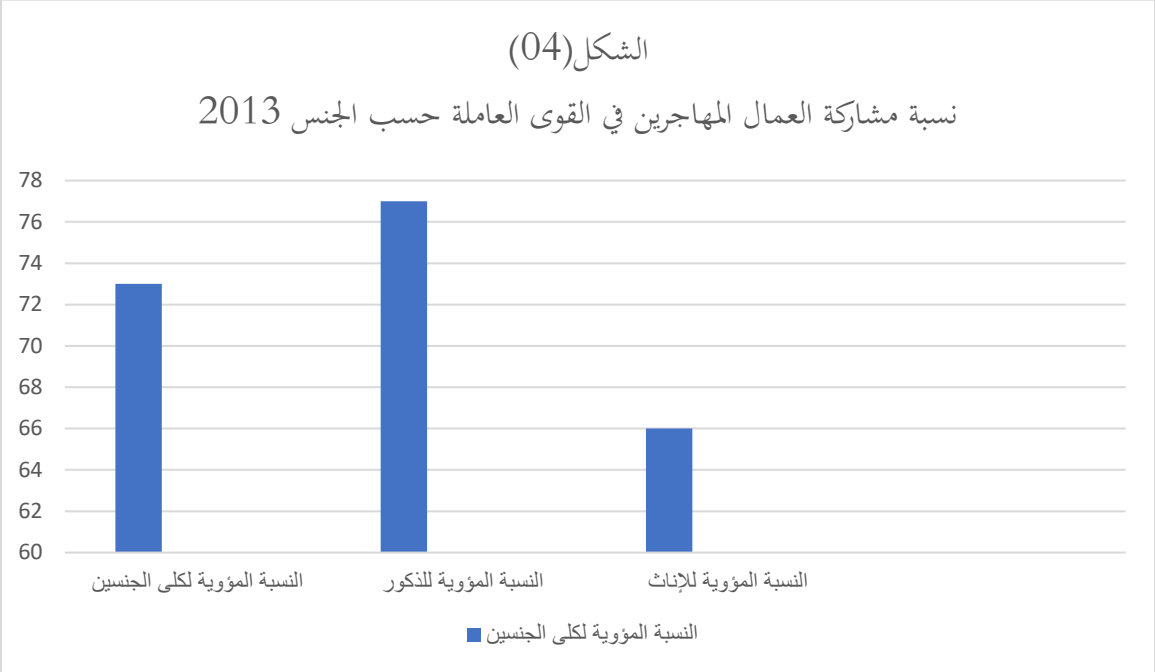

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية 2013

كما ركز التقرير على العدد الكبير للعمال المنزليين نظرا لأن هذا القطاع هو أقل القطاعات تنظيما في الإقتصاد ويشكل المهاجرون قرابة 11.5 مليون من حوالي 67.1 مليون عامل منزلي في العالم أي 6.7% وتشكل النساء ما نسبته 73.4% أي حوالي 8.5 مليون من جميع العمال المنزليين المهاجرين يتركز 24% منهم في في منطقة جنوب شرق آسيا ثم أوروبا الشمالية والجنوبية بنسبة 22.1% ثم البلدان العربية بنسبة 19 %.([2])

[1]) الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية، بيان صحفي بعنوان: أرقام جديدة لمنظمة العمل الدولية تظهر وجود 150 مليون مهاجر في القوى العاملة العالمية،16 ديسمبر 2015،ص.ص01.05.

[2])المرجع نفسه، ص.05.

المطلب الثالث: هجرة العمال في الجزائر و أسبابها

الفرع الأول: ظاهرة هجرة العمال في الجزائر

أولا: على المستوى المغاربي

شهدت العمالة المهاجرة العربية نموا ملحوظا من حيث العدد، حيث بلغ إجمالي المهاجرين العرب نحو 16 مليون شخص في عام 2000، وكان منهم حوالي 20 مليون في أوروبا، أي ما يقارب 10% من القوى العاملة النشطة في تلك الفترة.

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2021، تجاوز عدد العمال المهاجرين في الدول العربية عام 2019 أربعة وعشرين مليون عامل، منهم نحو 20 مليون رجل و4 ملايين امرأة، ما يمثل حوالي 14% من مجموع العمال المهاجرين على مستوى العالم والبالغ 169 مليون شخص. وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية عالميًا من حيث استقبال العمالة المهاجرة بعد أمريكا بنسبة 25.6%، تليها أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 37.7%، متقدمة بذلك على آسيا والمحيط الهادئ التي استقبلت 14.2% وإفريقيا بنسبة 8%، ما يعكس الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعمالة المهاجرة في المنطقة ودورها الحيوي في دعم أسواق العمل المحلية. ([1])

سجلت الدول العربية أعلى نسبة من العمال المهاجرين مقارنة بمجموع العمال في العالم، حيث وصلت إلى نحو 41%، بعد أن كانت هذه النسبة حوالي 35.6% في عام 2013، مما يعكس تزايد اعتماد المنطقة على القوى العاملة الأجنبية. ويشير هذا النمو المستمر إلى الدور المتصاعد للهجرة في دعم الاقتصادات العربية، سواء من خلال تلبية احتياجات سوق العمل أو المساهمة في تعزيز الإنتاجية والخدمات في مختلف القطاعات([2])

[1]) منظمة العمل الدولية، تقييم للإحصاءات المتعلقة بهجرة ليد العاملة في الدول العربية، تقرير إقليمي،2023، ص3.

[2]) المرجع نفسه ، ص4.

أصبحت دول حوض البحر المتوسط الأوروبية خلال السنوات الأخيرة من أبرز وجهات العمالة المهاجرة القادمة من دول المغرب العربي، حيث يقيم في فرنسا نحو خمسة ملايين مهاجر عربي مغاربي، يشكل الجزائريون نصف هذا العدد نتيجة لهجرة طويلة الأمد. ويعود هذا الواقع جزئيا إلى الخلفية التاريخية والاستعمارية، إذ شجعت فرنسا الهجرة المغاربية لتلبية احتياجاتها الاقتصادية ودعم جهودها الحربية، وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الاستفادة من برامج مثل خطة مارشال الأمريكية لتعزيز النمو الاقتصادي.([1])

تشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن نحو 85% من المهاجرين القادمين من دول المغرب العربي كانوا يقيمون في فرنسا عام 2000، بينما توزّع الباقون على بلجيكا وألمانيا بنسبة 6% لكل منهما، فيما استقر عدد محدود منهم في هولندا وبريطانيا والسويد.

وقد شهدت الهجرة المغاربية إلى فرنسا زيادة مستمرة بمعدل 2% سنويا بين 1974 و1993، رغم الإجراءات التي اعتمدتها السلطات الفرنسية للحد من هذه الحركة. ويشكل المهاجرون المغاربيون نحو 30% من مجموع الجالية الأجنبية في فرنسا، ما يجعلهم أحد الأعمدة الأساسية في تركيبة العمالة الأجنبية.

تشير البيانات الحديثة إلى أن غالبية هؤلاء العمال يتمركزون في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية، ويعانون من ضعف المهارات مقارنة بالعمال المحليين، كما يتقاضون أجورا أقل من نظرائهم الأوروبيين. ومع ذلك، يستفيد أرباب العمل في البلدان المضيفة من الخبرات الأولية التي اكتسبها المهاجرون في بلدانهم الأصلية، رغم محدودية التأهيل الرسمي الذي يحصلون عليه. ويعكس هذا الوضع التهميش الاجتماعي للعمال العرب المغاربيين، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على استقرارهم وإمكانياتهم في سوق العمل.

[1]) مشروع مارشال هو مبادرة أطلقتها الولايات المتحدة عام 1948، قصدت بها إعانة أوروبا الغربية التي أضناها الدمار وأثقلها الفقر بعد الحرب العالمية الثانية .فكان أن أرسلت لها الأموال التي بلغت 13 ملياراً من الدولارات في ذلك الزمان، تقصد بها ترميم المدن، وإحياء الصناعة، ودفع عجلة الاقتصاد.

عقب الصدمة النفطية الأولى، اعتمدت بعض الحكومات الأوروبية سياسات صارمة للحد من الهجرة، متجاهلة الالتزامات السابقة الرامية لتعزيز تبادل الموارد البشرية والمالية مع الدول العربية. هدفت هذه الإجراءات إلى تقليص أعداد الوافدين على مدى سنوات، متأثرة بالتيارات السياسية سواء اليمينية أو اليسارية التي ركزت على الحد من الهجرة الرسمية.

لم تؤد هذه السياسات إلى موجة كبيرة من العودة إلى بلدان المنشأ، إذ ظلت الاقتصادات الأوروبية بحاجة ملحة للعمالة المهاجرة. ونتيجة لذلك، تصاعدت الهجرة غير الرسمية، في حين رفض العديد من المهاجرين العودة تحت الشروط الرسمية المعروضة، التي لم تلبي احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، خاصة للأجيال الجديدة التي اعتادت العيش في الدول المضيفة وجعلتها موطنا دائما لها.

يؤكد العدد الكبير للعمال العرب المغاربة في أوروبا مدى أهمية هذه اليد العاملة بالنسبة لاقتصادات الدول المستقبلة، كما يدحض الرأي القائل بعدم قدرتهم على منافسة العمال الأوروبيين، على الرغم من تركيزهم في قطاعات محددة. كما تتضح مساهمتهم في التنمية الاقتصادية لبلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية، التي تعزز التوازن التجاري والمالي، وتدعم عمليات البناء الاقتصادي الداخلي في المغرب والجزائر وتونس بشكل ملحوظ.

ثانيا: على مستوى الجزائر

1) الهجرة العمالية الجزائرية عموما

شهدت الفترة بين 1962 و1974 تصاعدا كبيرا في الهجرة العمالية نحو أوروبا الغربية، حيث انخرط المهاجرون في أعمال شاقة مثل البناء، إنشاء الجسور والأنفاق، وأعمال الصيانة والتنظيف. غير أن المرحلة التالية شهدت تقليصًا لهذه الهجرة، ففي الفترة بين 1974 و1989، وبسبب ظروف دولية وإقليمية متغيرة، بدأت الدول الأوروبية في وضع قوانين صارمة لتنظيم الهجرة وتقنينها، مثل اتفاقية شنغن عام 1974 التي حدت من تدفق المهاجرين وأغلقت الحدود جزئيا.

واستمرت هذه الإجراءات بعد الحرب الباردة، مع ظهور مخاوف أمنية دفعت إلى سن قوانين خاصة، على غرار قانون اللجوء السياسي الفرنسي عام 1991، وإطلاق برامج تنظيمية مثلTEMPER ، الذي وضع إطارا لمدة خمس سنوات للحد من الهجرة الرسمية ومكافحة الهجرة غير النظامية. كما أطلقت فرنسا برنامج ترشيد الهجرة في عهد نيكولا ساركوزي، الذي ركز على استقطاب الكفاءات الأجنبية لتلبية احتياجات سوق العمل الأوروبي. وكانت هذه السياسات رد فعل للأزمات السياسية في بعض البلدان، مثل الجزائر، التي دفعت إلى زيادة الهجرة خارجيا.([1])

بشكل عام، لم تشهد اليد العاملة الأجنبية في أوروبا تراجعا كبيرا خلال فترات الأزمات الدولية، حيث استمر معدل نمو الهجرة بمعدل متوسط حوالي 10% سنويًا بين 1974 و2000. ورغم الركود الاقتصادي والنمو البطيء الذي عرفته بعض الاقتصادات الأوروبية، وما صاحب ذلك من تقلص في عدد الوظائف الجديدة وارتفاع معدلات البطالة، فإن هذه الأزمة الاقتصادية لا تبدو العامل الأساسي وراء استمرار الهجرة أو تراجعها. ويشير ذلك إلى ضرورة دراسة العوامل الجوهرية التي تحدد حركة العمالة الأجنبية، بما يشمل بنية النظام الإنتاجي الأوروبي، والطلب على المهارات، وقدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة، بدلاً من الاقتصار على الربط المباشر بين البطالة والهجرة.

[1]) فكاني بلال، "تأثير الاختلافات السوسيوثقافية على اندماج الجالية المسلمة في كل من فرنسا و بريطانيا -2001، 2018 " أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03 كلية العلوم السياسية و العالقات الدولية، قسم العالقات الدولية، ،2019 ص ص. 156-161.

الجدول رقم (02): تعداد الجالية الوطنية المقيمة في الخارج 2005

المنطقة	المجموع		اكبر من 18 سنة	الجنس	
	عدد	نسبة		ذكور	إناث
أوروبا	1.204.800	93	814.414	710.300	494.500
فرنسا	1.101.300	85	739.800	635.000	466.000
البلدان العربية	56.638	4.3	42.860	27.457	29.211
أفريقيا	3.041	-	2.341	2.363	678
أمريكا	26.836	2	14.463	17.479	9.367
آسيا	1.139	-	758	81	358
المجموع	1.292.450	100	874.836	758.350	534.100

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي جويلية 2005.

تشير بيانات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لشهر جويلية 2005 إلى أن المهاجرين الجزائريين يتركزون بشكلٍ ساحق في أوروبا(93%) ، وبالأخص في فرنسا التي تستحوذ وحدها على نحو 85% من مجموع المهاجرين الجزائريين في الخارج، أي ما يقارب 1.1مليون شخص من أصل 1.29 مليون، كما يظهر الجدول كذلك أن أغلب المهاجرين الجزائريين من الفئة البالغة أكثر من 18 سنة (نحو 874 ألف)، أي أن الهجرة ذات طابع نشط ومنتج اقتصاديا، وليست أسرية بحتة.

هذا التركيز التاريخي في فرنسا يعزى الى عوامل تاريخية واستعمارية وثقافية، حيث ظلت فرنسا الوجهة التقليدية للمهاجرين الجزائريين منذ خمسينيات القرن الماضي. غير أن هذا الثبات الجغرافي يعكس أيضًا بعض القيود فرضتها سياسات الاتحاد الأوروبي، التي حدّت من انتشار المهاجرين الجزائريين في بقية أوروبا، وحصرتهم في المجال الفرنكفوني بسبب العلاقات اللغوية والمؤسساتية. اما من منظور سياسي، يعكس هذا التوزيع كذلك أثر الأزمات الداخلية في الجزائر على وجهات الهجرة. فخلال العشرية السوداء كانت فرنسا الوجهة الأكثر جذبا للنازحين الجزائريين، سواء في شكل لجوء سياسي أو هجرة غير نظامية. بالمقابل، نقص الوجود في البلدان العربية (4.3%) رغم التقارب الثقافي، بسبب محدودية فرص العمل والاستقرار القانوني في تلك الدول، خاصة في الخليج والمشرق.

ضعف النسب في أمريكا (2%) وآسيا يعكس عوائق التأشيرات وغياب الروابط التاريخية. كما تشير الفجوة بين الذكور (758 ألف) والإناث (534 ألف) تظهر استمرار الطابع الذكوري للهجرة الجزائرية، رغم تزايد مشاركة النساء في الهجرة منذ بداية الألفية الجديدة. ومعظم المهاجرين في سن العمل، ما يشير إلى نزيف في الموارد البشرية المنتجة، ويؤكد الطابع الاقتصادي–السياسي للهجرة الجزائرية. من الناحية السياسية، ويكشف هذا التوزيع أنّ الأزمات السياسية الداخلية (أزمة التسعينيات، البطالة، انسداد الأفق السياسي) كانت عوامل دفع رئيسية للهجرة، بينما شكلت فرنسا وبدرجة أقل أوروبا مجال استقبال قائم على تاريخ استعماري سابق، تحكمه اليوم اعتبارات سياسية وأمنية.

الجدول رقم (03): الفئة الاجتماعية المهنية للجزائريين المغتربين بالمقارنة بالجنسيات الرئيسية و فرنسا بأكملها.

الفئة الاجتماعية المهنية	الجزائر	المغرب	البرتغال	مجموع المغتربين	فرنسا بأكملها
الفلاحة	0.0	0.0	0.1	0.7	2.9
الحرفيون أصحاب الشركات	8.9	606	6.3	8.4	6.9
الإطارات و المهن الفكرية السامية	7.5	8.3	1.1	10.1	13.5
المهن الوسيطة	10.1	7.4	7.4	11.6	21.1
الموظفون	24.8	19.5	31.4	25.1	28.9
العاملون	48.7	58.2	53.6	44.1	26.3
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100
عدد العمال بالآلاف	193	182	394	1654	22923

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية 1999.

يشير هذا الجدول الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية 1999 الى أهم المؤشرات الاجتماعية–الاقتصادية الخاصة بالهجرة الجزائرية في فرنسا، لأنه يربط الانتماء الاجتماعي المهني للمهاجرين الجزائريين بباقي الجاليات الكبرى (المغربية والبرتغالية)في فرنسا ويقارنها كذلك ببنية المجتمع الفرنسي ككل سنة 1999 حسب بيانات المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي (INSEE).

يظهر الجدول مقارنة للفئات الاجتماعية–المهنية العمال الجزائريين في فرنسا سنة 1999 حيث يشير الى تمركزهم بوضوح ضمن الطبقات الدنيا والعاملة مقارنة ببقية الجاليات الأجنبية وبالمجتمع الفرنسي ككل.

فقد بلغت نسبة العمال (48.7%) من مجموع الجزائريين المقيمين، وهي أعلى من المتوسط العام للفرنسيين (26.3%) وأعلى قليلا من المتوسط العام لكل المهاجرين.(44.1%) ما يدل على أن الهجرة الجزائرية ظلت ذات طابع اقتصادي يدوي بالأساس، على خلاف الجاليات التي شهدت اتجاها أسرع نحو الطبقات الوسطى.

تشير المعطيات الى ان المهن الفكرية العليا والإطارات تشكل فقط 7.5%من الجزائريين مقابل 13.5%في فرنسا عموما، وهو فارق يعكس صعوبة الاندماج المهني والاجتماعي، خاصة خلال عقد التسعينيات الذي تزامن مع الأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر كما أن ضعف تمثيل الفئات المتوسطة (10.1%) مقارنة بالمعدل الفرنسي (21.1%) يشير إلى محدودية فرص الترقية المهنية والتعليمية داخل سوق العمل الفرنسي للمهاجرين الجزائريين وأبنائهم.

يعكس توزيع العمالة الجزائرية في أوروبا تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال التسعينيات، حيث أدت الحرب الأهلية وتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة إلى استمرار الهجرة العمالية التقليدية دون تحوّل كبير نحو هجرة الكفاءات أو الأكاديميين. ولم تؤدِ الأزمة الداخلية فقط إلى موجة نزوح واسعة، بل عمّقت أيضًا البعد الطبقي للهجرة الجزائرية في فرنسا، مما أبقى الجالية في موقع اجتماعي غير مستقر مقارنة بالمهاجرين من جنسيات أوروبية أخرى.

كما ظهر التفاوت الطبقي في سياسات الإدماج المحدودة التي اتبعتها فرنسا تجاه الجزائريين، إذ كانت عملية الاندماج مرتبطة أكثر بالاعتبارات السياسية والتاريخية، وليس بالجانب الاقتصادي أو فرص التنمية.

وتعد أوروبا الغربية، وعلى رأسها فرنسا، الوجهة الرئيسية لهجرة الجزائريين، نتيجة للعلاقات الاستعمارية السابقة والقرب الجغرافي والثقافي واللغوي. وشهدت الستينيات تكثيفا في موجات الهجرة، إذ

تم استقطاب العمالة من دول جنوب أوروبا وتركيا والمغرب العربي لتغطية الوظائف منخفضة المهارات في القطاعات الصناعية.

الجدول رقم (04): أبرز و جهات الهجرة للجزائريين

أبرز الوجهات	نسبة الزيادة السنوية	عدد الجزائريين العاملين بالخارج	السنة
فرنسا، بلجيكا		850,000	1990
فرنسا، إسبانيا	2.80%	1,100,000	2000
فرنسا، كندا	2.50%	1,400,000	2010
فرنسا، إسبانيا، كندا	1.80%	1,700,000	2023

المصدر : المرصد الوطني للهجرة بالجزائر(2023)

تشير المنظمة الدولية للهجرة (IOM, 2023) إلى أن عدد الجزائريين المقيمين في الخارج يبلغ حوالي 1.7مليون شخص، أغلبهم من الفئة العاملة

تمثل الهجرة العمالية النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين حوالي 70% حسب المرصد الوطني للهجرة بالجزائر.(2023)

الوجهة الأساسية للعمال المهاجرين تبقى فرنسا (حوالي 63%)، تليها إسبانيا(12%) ، إيطاليا (8%)، وكندا.(6%)

أكثر من 45% من المهاجرين الجزائريين يمارسون أعمالا يدوية أو تقنية (البناء، الصناعة، الخدمات).

نحو 25%يعملون في القطاع الصحي والتعليمي والتكنولوجي، خصوصا في أوروبا وكندا.

بلغت نسبة هجرة الكفاءات مثل المهندسين والأطباء نحو 18% من إجمالي المهاجرين في الفترة بين 2018 و2023، وفق تقرير البنك الدولي حول هجرة الكفاءات في شمال إفريقيا. وخلال السبعينات والثمانينات، ومع تباطؤ النشاط الاقتصادي في أوروبا، ضاقت أسواق العمل وارتفعت معدلات البطالة في الدول المستقبلة، ما دفع حكومات القارة إلى تبني سياسات هجرة أكثر تقييدا.

ورغم هذا التباطؤ في الاقتصادات الأوروبية، ظل الطلب على الهجرة من الجزائر مرتفعًا بسبب تدهور أوضاع سوق العمل المحلي، ما دفع الهجرة إلى اتخاذ أشكال متعددة مثل لم شمل العائلات، طلب اللجوء، والهجرة غير النظامية. كما شهدت وجهة المهاجرين تحولًا من أوروبا الشمالية إلى الدول الجنوبية، حيث أصبحت إيطاليا وإسبانيا قطبان رئيسيان لاستقبال الجزائريين، مستفيدة من تاريخها كدول مصدرة للعمالة وأيضًا من سواحلها الطويلة على البحر المتوسط التي سهّلت وصول المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا.([1])

على مدى الأربعين سنة الماضية، شهدت الجزائر حركة كبيرة للهجرة الدولية نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة. وفي الوقت نفسه، تواجه البلاد تحديات كبيرة في سوق العمل، أبرزها بطء النمو الاقتصادي وارتفاع النمو السكاني المصحوب بزيادة معدل البطالة. ويواجه الشباب الوافدون حديثًا إلى سوق العمل صعوبات تجعلهم أكثر عرضة للبطالة. ومع توفر فرص التعليم وسهولة الوصول إلى مستويات معيشية أفضل في الخارج، بالإضافة إلى التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت الهجرة لأغراض التعليم أو العمل أو حتى السياحة جزءًا من نمط حياة الشباب الجزائري. ومع تصاعد السياسات المقيدة في بعض الدول الأوروبية وعدم تفضيل العمال الجزائريين في هذه الأسواق، تقلصت بشكل ملحوظ فرص الشباب في الحصول على وظائف خارج الوطن، مما يزيد من ضغوط البطالة المحلية ويؤثر على طموحاتهم المهنية.

[1]) سعود البريكان، **التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والافاق**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،2005، ص148.

الجدول رقم (05): تقديرات اتجاهات هجرة العمالة الجزائرية							
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2015	2020
اجمالي الهجرة نحو أوروبا							
بلجيكا	712	700	684	671	659	583	542
فرنسا	23458	22458	22363	21395	20368	19561	15298
اسبانيا	6222	7406	8637	9992	11476	12012	13346
معدل العمالة							
بلجيكا	698	672	646	623	603	532	490
فرنسا	22973	21485	20098	18991	17887	15391	13822
اسبانيا	6093	7115	8152	9277	10494	10944	12058

المصدر: Alejandro Lorcarafael de arce, a dynamic long and short term Migration between MCPc's and the eu: demographical framework approach to and the role of economic and social reforms, FEMISE, 2007-2008, p 137-139

يشير الجدول الى أنه قبل 2008، إسبانيا كانت سوق عمل قوية (قطاع الإنشاءات والزراعة) وجذبت مهاجرين شمال أفارقة بنسبة معتبرة و لكن بعد الأزمة الاقتصادية تراجع الطلب الكلي لكن، على مدى العقد التالي، شهدت إسبانيا تحسنا في بعض القطاعات وظهور مسارات هجرة غير نظامية مؤقتة عبر البحر المتوسط ما سيرفع أعداد الجزائريين المهاجرين في اتجاه إسبانيا في حتى 2020 حسب تقديرات هذه الدراسة. مع ضرورة التنويه الى ان انخفاض التدفقات إلى فرنسا و بلجيكا لا يعني بالضرورة نقص في الهجرة الجزائرية إلى أوروبا بل تغيير جزئي في الوجهات.

فرنسا باعتبارها الوجهة التاريخية للجزائريين، شهدت منذ منتصف الألفية سياسات أدت إلى تراجع دخول العمالة الأجنبية عبر تقييد تصاريح عمل أو تحول في سياسة منح الإقامات (زيادة في الإقامة العائلية و التجنيس بدل تصاريح عمل جديدة). هذا ما يفسر الانخفاض البنيوي في أرقام الجدول تجاه فرنسا وبلجيكا.

تظهر أرقام الجدول عموما تحولا في توقعات مسارات هجرة العمالة الجزائرية بين 2006 و2020 تراجع نسبي باتجاه فرنسا وبلجيكا، مقابل تصاعد باتجاه إسبانيا. هذه التحولات ناتجة عن تداخل العوامل الاقتصادية و كذلك سياسات الهجرة الأوروبية وطنيا وإقليميا.

2) هجرة الكفاءات

لا يقتصر الاهتمام على هجرة العمالة العربية نحو أوروبا، بل يجب أيضًا تسليط الضوء على هجرة الأدمغة. فقد أظهرت دراسات حديثة أن ما لا يقل عن 30 مليون عامل وباحث غادروا بلدانهم متجهين نحو الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة، وتشكل القوى العاملة العربية حوالي 10% من هؤلاء المهاجرين، وغالبًا ما يُنظر إليهم كموجهين لرأس المال والمعرفة. بالإضافة إلى ذلك، غادر أكثر من 200 ألف متخصص عربي، من أطباء ومهندسين وخبراء، نحو كندا وأمريكا وأوروبا الموحدة، ما يعكس اتساع ظاهرة هجرة الأدمغة العربية من الدول النامية التي هي في أمس الحاجة لمثل هذه الكفاءات، خاصة في المجالات العلمية والتقنية الحديثة.

وتعد هجرة الكفاءات والمهن الماهرة من أخطر النتائج السلبية للهجرة الدولية، إذ كان الاعتقاد السائد أن هجرة الجزائريين ستقلل البطالة دون التأثير على الإنتاجية أو برامج التنمية، لكن التجربة أظهرت أن هذا الافتراض غير دقيق. فالهجرة غالبا ما تكون انتقائية، مستهدفة فئات محددة ومهارات معينة، مثل مهندسي الصناعات البترولية، وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات، والحرفيين في قطاع البناء والتشييد. وتشير بيانات تقرير التنمية البشرية الأخير إلى أن نسبة العمالة الماهرة في الجزائر، أي الحاملين لشهادات تعليم عالٍ، تتجاوز 31%، مما يبرز حجم الكفاءات التي تغادر البلاد ويؤكد الحاجة إلى سياسات احتواء للهجرة للحفاظ على الموارد البشرية الحيوية.

الجدول رقم (06): دول المقصد من منظمة التعاون الاقتصادي ودول أخرى لهجرة الكفاءات الجزائرية

الدول	عدد المهاجرين	النسبة المئوية	النسبة المئوية للكفاءات
فرنسا	1320,8	86,50	18,70
كندا	45,2	3,00	70,20
اسبانيا	39,4	2,60	18,30
المملكة المتحدة	24,2	1,60	47,60
بلجيكا	23,6	1,50	13,10
إيطاليا	18,1	1,20	14,30
الو.م.أ	15,6	1,00	54,20
سويسرا	7,20	0,50	44,60
هولندا	3,7	0,20	21,30

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي OCDE

لعب التعليم دورا مهما في أنماط هجرة الشباب في الجزائر، حيث يعتبر التعليم بوابة الهجرة الدائمة أمام الشباب ذوى المهارات العالية ولا سيما إلى دول أوروبا، أما الشباب الذين لا يمتلكون المؤهلات المناسبة والذين لا يرغبون في البقاء على الجانب الأخر من الفجوة الرقمية والتكنولوجية، أصبحوا عرضة للأشكال غير النظامية من الهجرة .يوضح الجدول التالي اتجاهات هجرة الكفاءات الجزائرية حسب المستوى التعليمي نحو دول أوروبا.

الجدول رقم (07): االكفاءات االمهاجرة حسب المستوى التعليمي في دول OCDE

الفترة	2011-2010			2001-2000
الجنس	ذكور	اناث	المجموع	
عدد المهاجرين بالالاف	780,90	741,80	1522,0	**1325,4**
عدد المهاجرين الجدد بالالاف	65,30	67,9	133,20	**65,30**
مستوى تعليمي منخفض(%)	46,50	51،60	49,10	**55,50**
حاملي شهادات عليا(%)	22,50	20,00	21,30	**16,50**
النسب الكلية للهجرة(%)	5,40	5,30	5,30	**6,00**
نسبة حاملي الشهادات العليا(%)	**10,80**	**8,50**	**9,60**	**14,60**

المصدر: OCDE

الجدول رقم (08): توزيع الطلبة الجزائريين على دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

الدول الأكثر استقطابا	2008	2010	2012
فرنسا	18780	20066	21804
كندا	796	366	339
اسبانيا	51	180	199
المملكة المتحدة	335	237	183
الو.م.أ	179	176	171
المجموع	20653	21578	23281

المصدر: OCDE

الفرع الثاني: أسباب هجرة اليد العاملة الجزائرية:

لكل ظاهرة أسبابها، وينطبق ذلك على هجرة اليد العاملة من الجزائر، إذ ترتبط هذه الحركة بمجموعة من العوامل والدوافع التي تجعل الأفراد يغادرون بلدهم. فلو توفرت للعمال في الجزائر نفس الفرص والظروف التي يجدونها في الخارج، لما فكر الكثيرون في الهجرة. ونظرًا لحساسية هذه المشكلة وتأثيرها الكبير على الاقتصاد والمجتمع، أصبح من الضروري البحث عن حلول تقلل من آثارها السلبية أو تحد منها قدر الإمكان. ولكن قبل اقتراح أي حلول، يجب أولاً فهم طبيعة المشكلة وتحديد مواقعها وأعراضها. وفي هذا الإطار، سنركز على أبرز الأسباب التي تدفع اليد العاملة الجزائرية إلى الهجرة، مقسمين هذه الأسباب إلى عوامل مرتبطة بالبلد المصدر، أي ما يُعرف بعوامل الدفع، وعوامل متعلقة بالدول المستقبلة، أي عوامل الجذب.

أولا: الأسباب الدافعة للهجرة:

ا) الأسباب الاقتصادية:

يُعتبر العامل الاقتصادي من أهم عناصر تقدم الدول وتطورها، إذ يشكل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاجتماعية والاستقرار المجتمعي. وتعود مشكلات الدول النامية، بما فيها الجزائر، جزئيًا إلى ضعف التحكم في هذا العنصر الحيوي، ما يؤدي إلى عجزها عن توفير مستوى معيشي مناسب لشعوبها. في المقابل، تتمتع الدول المتقدمة بسيطرة قوية على اقتصادها وقدرات تنافسية عالية في الأسواق العالمية، مما مكّنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية. وبفضل هذا الاستقرار الاقتصادي، استطاعت هذه الدول توجيه اهتمامها لتطوير جوانب أخرى من حياة الأفراد، وعلى رأسها تحسين جودة القوى العاملة، إدراكًا لأهميتها في دفع عجلة التقدم والرقي والازدهار([1])

[1]) زيغنيو بريجنسكي، **بين عصرين امريكا و العصر التكنوالكتروني**، (ترجمة عمر محبوب) ،بيروت: دار الطليعة،1980،ص36.

في المقابل، لا تزال الدول العربية تكافح لتوفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ويُعد الدافع الاقتصادي من أبرز الأسباب التي تحفز الشباب على الهجرة. ومن أهم هذه الأسباب:

- تدني الدخل المادي، الذي ينعكس سلبًا على الاستقرار الاجتماعي، إذ لا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للأفراد والعائلات.
- انخفاض المستوى المعيشي ونقص الظروف المادية والاجتماعية التي تضمن حياة كريمة، مما يؤدي إلى شعور بعدم الاستقرار النفسي ويزيد من رغبة الشباب في البحث عن فرص أفضل خارج البلاد.

وتشكل مسألة انخفاض الدخل تحديا كبيرا، إذ في معظم دول العالم تحدد الأجور والرواتب وفق خطط منظمة تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والخبرات، إضافة إلى معايير للترقيات والمكافآت والعلاوات، بما يضمن عدالة وتكافؤ الفرص. أما الواقع في الجزائر، فغالبًا ما يكون عكس ذلك، حيث يفتقر بعض الموظفين، وحتى بعض مديري المؤسسات، إلى التأهيل والمهارات العلمية اللازمة لأداء مهامهم بكفاءة، مما يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي ويعزز دوافع الهجرة

في المقابل، يواجه بعض الشباب حاملي المؤهلات العالية وضعا غير عادل، حيث يعملون تحت سلطة أشخاص أقل منهم علميًا ويتقاضون أجورًا أقل، رغم خبراتهم ومؤهلاتهم. مثل هذه الفجوة تعزز شعورهم بالإحباط وتضعف فرصهم في التقدّم داخل بيئة العمل المحلية، ما يجعل الهجرة إلى دول تقدّر كفاءاتهم وتوفر لهم المكانة والمردود الذي يستحقونه خيارًا منطقيًا وضروريًا لتحقيق طموحاتهم المهنية والحياتية.([1])

-حالة التخلف الاقتصادي التي تعيشها معظم الدول النامية تجعل من الصعب على تلك البلاد أن تقوم بتوفير الإمكانيات المادية التي تستلزمها عملية التنمية الاقتصادية.

[1]) -محمد ربيع، مرجع سابق،ص69.

يشير بعض الباحثين إلى أن الركود في تطوير القوى الإنتاجية يعد من الأسباب الأساسية لهجرة اليد العاملة في بعض الدول العربية. ويتمثل هذا الركود في الجمود الذي يطال وسائل الإنتاج في القطاعات الصناعية والزراعية، بالإضافة إلى الحرمان من أبسط الخدمات الأساسية مثل الماء الصالح للشرب والكهرباء والرعاية الصحية. وتظهر هذه المشكلة بشكل أكبر في الدول الفقيرة غير النفطية، حيث يفتقر السكان إلى الحد الأدنى من المقومات الضرورية للعيش الكريم، ما يدفع الكثير من الشباب إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج.([1])

-تعاني بعض الجامعات العربية من فجوة واضحة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، حيث يتخرج سنويًا آلاف الحاصلين على الشهادات، في حين تبقى فرص العمل محدودة. حتى من يجد وظيفة قد لا تتوافق مع تخصصه العلمي، ما يضع الشباب أمام خيارين: البطالة الحقيقية نتيجة نقص المناصب المناسبة، أو البطالة المقنعة بالعمل في وظائف لا تستفيد من مؤهلاتهم. ومع استمرار هذا التباين بين عدد الخرجين وإمكانات الاقتصاد المحلي، تقل الفرص أمام استثمار الكفاءات العلمية، ما يدفع أعدادًا كبيرة من الشباب إلى الهجرة بحثًا عن بيئات توفر فرصًا أفضل لتطوير قدراتهم العقلية وتحقيق مستوى معيشي يضمن لهم الاستقرار والارتقاء المهني.([2])

- تتسم برامج التنمية الاقتصادية في الوطن العربي غالبًا بنقص التخطيط العلمي والأكاديمي، إذ تُبنى القرارات والمشاريع على اعتبارات سياسية أكثر من استنادها إلى بيانات إحصائية وتحليل علمي. ونتيجة لذلك، كثير من المشاريع الاقتصادية، سواء الكبرى أو الصغرى، تصبح مجرد قرارات ارتجالية أو عشوائية لا تعكس احتياجات السوق أو الإمكانيات الفعلية للبلاد، ما يقلل من فعاليتها ويحد من قدرتها على توفير فرص عمل مناسبة واستثمار الكفاءات المحلية بشكل أمثل.([3])

---

[1]) محمد جعفر زين، **هجرة العقول في اطر التحولات الجارية في اليمن**، ندوة هجرة الكفاءات اكوا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ص 76

[2]) محمد ربيع، مرجع سابق، ص98.

[3]) انطوان زحلان: هجرة الكفاءات العربية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993، ص 08

حين تؤدي الظروف الاقتصادية المتخلفة إلى نقص الموارد المادية اللازمة لتوفير فرص العمل، يصبح النظام التعليمي في كثير من الدول النامية غير قادر على إعداد القوى العاملة المطلوبة لعملية التنمية. وبدون هذه اليد العاملة المدربة، يواجه البحث العلمي والتنمية الاقتصادية صعوبات كبيرة، ما يؤدي إلى انخفاض دخول العمال، وتراجع أحوالهم المعيشية، وتقلص فرص التقدم المهني والاجتماعي، وبالتالي يضعف المستوى المعيشي للسكان بشكل عام.([1])

ب)الأسباب السياسية:

تعاني العديد من الدول النامية من أزمات سياسية متراكمة، تتجلى في صراعات السلطة وضعف مؤسسات الحكم، ما أدخل بعضها في دوامات من العنف والحروب الأهلية، كما شهدت الجزائر مثالاً على ذلك. وقد أدت هذه الأوضاع إلى فرض قيود صارمة على الحريات الفردية، مما أثر سلبًا على استقرار المواطنين، وهو عنصر أساسي لإطلاق طاقاتهم في العمل والإبداع. ونتيجة لذلك، يضطر الكثيرون إلى الهجرة بحثا عن بيئة مستقرة تتيح لهم فرص النمو المهني والاجتماعي وتحقيق طموحاتهم في الأمن والعيش الكريم.([2])

يساهم غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى الإشكاليات المرتبطة ببعض تجارب الديمقراطية، في شعور العمال بالغربة داخل أوطانهم. هذا الشعور يدفعهم أحيانا إلى البحث عن بيئات أكثر حرية واستقرارًا خارج حدود بلادهم، حيث يمكنهم ممارسة حقوقهم والعيش في أجواء توفر لهم الأمان والاستقرار اللازمين لمتابعة حياتهم المهنية والاجتماعية.

تؤدي ظروف عدم الاستقرار السياسي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، ومع ضعف الاقتصاد تزداد مظاهر الفساد مثل الرشوة والمحسوبية، بينما تتراجع الحريات الفردية والاجتماعية. هذا المناخ ينعكس سلبًا

[1]) regional conferonce on arab immigration in a globalized world , cairo ,2-4 september 2003 ,p 68

[2]) عطوف محمود ياسين، **نزيف الادمغة**، بيروت: دار الاندلس،1984، ص 65.

على الحالة النفسية للأفراد، فيغيب شعورهم بالأمان والثقة، ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية والإبداع، ويحد من قدرتهم على المساهمة الفعلية في التنمية والتقدم.([1])

ج)الأسباب الإدارية:

تتأثر المؤسسات والإجراءات الإدارية في أي مجتمع بالبيئة السياسية والنظام الاقتصادي السائد. ففي العديد من دول العالم الثالث، تسود المركزية في صنع القرار، بحيث لا يمكن لأي إدارة أو قسم اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى المستوى الأعلى. هذا النمط من المركزية يعيق سرعة الإنجاز ويحد من استقلالية الإدارات، مما يخلق بيئة رسمية بطيئة تقلل من فعالية العمل وتحد من الابتكار داخل المؤسسات.([2])

البيروقراطية و الفساد الإداري و تضييق الحريات اليد العاملة، و التي تبدأ من دخولهم البوابات الحدودية لدولهم وصولا لأصغر موظف استعلامات في الدوائر الرسمية، مما يولد لديهم ما يسمى بالشعور بالغبن.

يؤدي اعتماد نظام بيروقراطي جامد يفتقر للمرونة ويغفل تطلعات القوى العاملة المختلفة إلى هدر كبير في الوقت والموارد المالية والجهود البشرية دون تحقيق نتائج ملموسة. تعتبر البيروقراطية من أخطر العقبات التي تواجه الإدارة في أي دولة، إذ تؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين وتعيق القدرة على الابتكار والتطوير الضروريين للعمل الإداري.

ولا ينجو أصحاب الكفاءات من آثارها، بل هم من أكثر المتضررين، حيث كثيرًا ما تُهدر مشاريع علمية وأبحاث دقيقة بعد جهود سنوات طويلة، بسبب الجمود الإداري والروتين المستشري في المؤسسات،

[1]) نفس المرجع السابق، ص 69.

[2]) سليمان رشيد سليمان، اسباب هجرة العقول، **شؤون عربية**، العدد 74، مصر:1994، ص212.

ما يحول دون تحويل الأفكار إلى إنجازات عملية ويحد من الاستفادة الحقيقية من المواهب والقدرات المتاحة.([1])

د)الأسباب الاجتماعية:

يعد العامل الاجتماعي من أهم المحددات في أي مجتمع، إذ يعكس مدى انسجام الأفراد وتوافقهم عبر العادات والتقاليد والأعراف التي تنظم حياتهم وسلوكهم. وعندما يصاب المجتمع بخلل اجتماعي، فإن ذلك يؤدي إلى تفككه وانقسامه. وفي الدول النامية، لم يقتصر التخلف على المجالات الاقتصادية والسياسية، بل امتد إلى البنية الاجتماعية، متأثرًا بالموروث الاستعماري الثقيل الذي شوه اللغة والعادات والمعتقدات. وجدت اليد العاملة الجزائرية نفسها ضمن نظام اجتماعي لا يتيح فرصًا متكافئة ولا يعترف بالكفاءات الفردية، بل تحكمه اعتبارات الولاءات القبلية والجهوية، ما دفع الكثيرين إلى البحث عن آفاق أوسع يمكنهم من التعبير عن إمكانياتهم وتحقيق طموحاتهم.

ومن أبرز العوامل الاجتماعية التي تشجع الهجرة بين الشباب الجزائري:

- ارتفاع النمو السكاني وزيادة أعداد الشباب، خاصة بعد تحسن خدمات الرعاية الصحية، ما أدى إلى ارتفاع البطالة نتيجة قلة فرص العمل مقارنة بالطلب المتزايد.
- انتشار التعليم وتطور وسائل الإعلام، مما رفع وعي الشباب سياسيًا واجتماعيًا، وزاد من إدراكهم للفجوة بين طموحاتهم والواقع المحلي.
- هيمنة التقاليد والأعراف، وتركيز السلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي مجموعات محددة غالبًا ما وصلت إلى مواقعها بطرق غير دستورية، أو من خلال سيطرة حزب واحد أو النفوذ العشائري والقبلي، ما يقلل من فرص الآخرين في المشاركة والتقدم ويزيد شعورهم بالإحباط والبحث عن فرص في الخارج.([2])

[1]) انطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 01، جانفي 2001، ص 52.

[2]) عطوف محمود ياسين، مرجع سابق، ص79.

- هناك فجوة واضحة في تقدير الخبرات، حيث يُفضّل في كثير من الأحيان العاملون الأجانب على الكفاءات المحلية، حتى وإن كانت هذه الأخيرة قد تلقت تعليمها وتدريبها في جامعات غربية وحققت إنجازات ملموسة هناك. هذا التفضيل يضع الشباب والكفاءات الوطنية في موقف صعب، إذ تستثمر أموال طائلة في تأهيلهم، لكنهم يجدون أنفسهم مهمشين في بلدهم، وكأنهم يعيشون في غربة داخل وطنهم.
- يفتقر النظام الإداري في بعض الدول النامية إلى الاستمرارية في السياسات العامة وبرامج العمل، رغم أن الالتزام بالخطط هو المفتاح لتحقيق الأهداف المرجوة. كثير من البرامج لا ترى النور بسبب التغييرات المتكررة في الخطط والمسؤولين عنها، ما يؤدي إلى زوال هذه البرامج وفقدان استقرارها، وبالتالي إهدار الجهود والموارد.
- يغيب التقدير الحقيقي للكفاءات المحلية، حيث لا تحظى اليد العاملة المؤهلة بالاهتمام المناسب، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي. في المجتمعات المتخلفة، وبفعل الإرث الاستعماري وما تركه من جهل وأمية، غالبا ما ينظر إلى أصحاب الكفاءات على أنهم مجرد صفوة المجتمع دون الاعتراف بمساهمتهم الحقيقية في التطور والتنمية. على العكس من المجتمعات المتقدمة التي تقدّر العلم وتضعه في قلب نهضتها، تُهمش الكفاءات في كثير من الدول النامية، ما يدفعها للبحث عن بيئات تقدّر جهودها وتتيح لها الانطلاق نحو الإبداع والابتكار.

هـ) الأسباب الثقافية:

تلعب الأوضاع الثقافية السائدة في المجتمعات المتخلفة دورًا مهمًا في دفع العمال، وخصوصًا اليد العاملة المؤهلة والكفاءات، نحو الهجرة. فالمستوى الثقافي والعلمي لهذه النخبة يجعلها غالبًا غير متوافقة مع الثقافة العامة للمجتمع، ما يؤدي إلى شعورهم بالعزلة والقصور عن ممارسة دورهم الفعلي في التنمية. كما تسهم المنظومة التعليمية بدورها في هذا التوجه، إذ تخرج الجامعات العربية أعدادًا كبيرة من حاملي الشهادات، لكن ليس دائمًا من يمتلك المعرفة والمهارات العملية المطلوبة. الكثير من التخصصات المقدمة في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، أو تتطلبها بكميات محدودة، ما يترك الشباب في مواجهة نقص

الفرص والتوافق بين مؤهلاتهم ومتطلبات العمل، ويزيد من رغبتهم في البحث عن بيئات أكثر ملاءمة لتطبيق خبراتهم وتحقيق طموحاتهم المهنية.

يواجه حاملو الشهادات الجامعية في العديد من الدول النامية صعوبة كبيرة في إيجاد فرص عمل تتناسب مع تخصصاتهم، ما يضطر بعضهم للعمل في مجالات بعيدة تمامًا عن مؤهلاتهم، بحيث تتحول الشهادة إلى مجرد وثيقة رسمية تدرج ضمن طلبات التوظيف للحصول على وظيفة تساعدهم على تحمل مصاعب الحياة اليومية.

وتتفاقم هذه المشكلة بسبب اعتماد منظومات تعليمية مستوردة بالكامل، صُممت أساسا لتلبية احتياجات مجتمعات مختلفة عن مجتمعاتنا من حيث الثقافة والاقتصاد والواقع الاجتماعي. وبالرغم من الفروقات الجوهرية، يتم تطبيق هذه البرامج التعليمية بشكل حرفي، دون تعديل أو مواءمة مع خصوصيات المجتمع المحلي، ما يؤدي إلى إعداد الشباب للعمل في بيئات لا تنتمي إليها خبراتهم ومهاراتهم.

إضافة إلى ذلك، يفتقر الشباب إلى مناخ عملي يدعم الابتكار وتوظيف المهارات في مشاريع واقعية، إذ تبقى معظم المبادرات متوقفة وغير قادرة على معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يخلق شعورا بالإحباط ويدفع بالكفاءات إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج، حيث يمكنهم ممارسة مهاراتهم وتحقيق طموحاتهم في بيئة أكثر دعما واستقرارا.

يمكن تلخيص العوامل الرئيسية التي تدفع الشباب الجزائري العاطل، سواء كانوا عمالا عاديين أو من ذوي الكفاءات، إلى الهجرة والبقاء في الخارج بدلاً من العودة إلى الوطن فيما يلي:

- غياب التقدير الحقيقي للخبرات والتخصصات العلمية نتيجة عدم وجود آليات علمية لوضع الفرد المناسب في المكان المناسب.
- صعوبة التكيف مع بيئة عمل تعاني من الفوضى، وعدم احترام الوقت، وظهور مشكلات مصطنعة تعيق الإنجاز.

- الضغوط الفكرية وغياب الحرية الأكاديمية، إضافة إلى انعدام الاستقرار بمختلف أشكاله، مما يقلل فرص التطور الشخصي والمهني.
- سياسات الرواتب والأجور غير العادلة، التي تعتمد على النفوذ السياسي أو الحزبي بدلاً من مؤهلات الفرد وكفاءاته، ما يؤدي إلى شعور بالإحباط وعدم المساواة.
- احتكار المناصب العليا من قبل فئة محدودة، مع تكليف الكفاءات بأدوار روتينية أو تنفيذية لا تتطلب مهاراتهم، ما يقلل من استفادة الاقتصاد الوطني من طاقاتهم.
- نقص الاعتماد على البيانات الإحصائية والبحث العلمي عند وضع البرامج التنموية، ما يجعل هذه السياسات غير فعالة ولا تعكس الاحتياجات الحقيقية للشباب والسوق المحلي.

هذه العوامل مجتمعة تخلق بيئة غير محفزة داخل الوطن، تدفع بالشباب إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج، حيث تتاح لهم الحرية والتقدير واستثمار قدراتهم.

و)الأسباب الذاتية:

الأسباب الذاتية لهجرة اليد العاملة تتعلق بالعوامل الشخصية والظروف الفردية للطلاب والكفاءات التي تلقت تعليمها أو تدريبها في الخارج، ومن أبرزها:

- التعود على نمط الحياة والبيئة الاجتماعية في البلد الذي درسوا أو تدربوا فيه، ما يجعل العودة صعبة.
- الروابط العائلية والزواجية، خصوصًا عند ارتباط المهاجر بشريك من جنسية أخرى، ما يزيد من استقراره في الخارج.
- السن المبكر عند السفر للدراسة، إذ تشير التجارب إلى أن الطلاب الذين يغادرون بين 18 و20 سنة غالبًا ما يميلون إلى البقاء بعيدا عن وطنهم.
- طول فترة الدراسة في الخارج، إذ أن الذين يقضون أكثر من ثلاث سنوات يميلون إلى تأجيل أو التخلي عن العودة.

- الالتزامات العسكرية في الوطن، التي قد تبدو طويلة ومرهقة، تدفع البعض إلى البقاء في الخارج لتجنب ضياع وقت حياتهم فيها.
- التعلق الكبير بالتخصص العلمي أو المهني، ما يجعل اهتمامهم بالعودة إلى وطنهم محدودًا.
- ضعف التواصل مع السفارات أو المؤسسات الوطنية في الخارج، والتي لا توفر معلومات كافية عن تطورات الوطن أو فرص العمل المتاحة، ما يقلل ارتباطهم بالبلد الأصلي.
- التوجه الفردي وحب المنفعة الشخصية، حيث يختار الكثيرون الطريق الذي يوفر لهم أكبر مكاسب مادية ومعنوية.
- غياب التربية الوطنية أو ربط الطالب بوطنه منذ الصغر، ما يضعف شعوره بالانتماء ويزيد من ميله للاستقرار في الخارج مهما كانت ظروف العودة مغرية.

هذه العوامل تفسر جزئيًا ظاهرة هجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة واستمرارهم في البقاء خارج وطنهم لفترات طويلة أو بشكل دائم

ثانيا: عوامل الجذب:

ا)الاستقرار الاقتصادي :

تشهد الدول المتقدمة مستويات معيشية أعلى بكثير مقارنة بالدول النامية، كما تتسم بسوق عمل أكثر نشاطًا وتنوعًا يتيح فرص عمل مستقرة ومجزية. الفارق في الأجور بين هذه الدول والدول النامية يظهر بشكل واضح، حيث يمكن أن تصل الرواتب إلى أضعاف ما يحصل عليه العامل في البلاد المتخلفة. إلى جانب ذلك، توفر الدول المتقدمة بيئة عمل منظمة تشمل تأمينات صحية، ترقيات عادلة، حوافز تشجيعية، ونظام إداري قائم على الكفاءة والجدارة، بعيدًا عن المحسوبية والوساطات والتمييز الطبقي أو الطائفي المنتشر في بعض الدول النامية. هذه العوامل مجتمعة تجعل الهجرة نحو هذه البلدان خيارا جذابا للعمال الباحثين عن حياة مستقرة ومستوى معيشي أفضل، كما أن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط العائد المالي

للعامل في دول مثل كندا والولايات المتحدة يتجاوز ثمانية أضعاف ما يحصل عليه في العديد من دول العالم الثالث.([1])

ب)المناخ العلمي المناسب:

يتوفر للباحث في الدول المتقدمة إمكانيات أكبر بكثير مقارنة بما هو متاح في بلده الأصلي، حيث تتوفر موارد ضخمة للبحث العلمي على مستويات متعددة، وقد تتجاوز ميزانيات البحث العلمي في بعض هذه الدول ميزانيات دول كاملة في العالم النامي.

تسعى الدول الرأسمالية المتقدمة إلى خلق بيئة علمية محفزة، توفر للباحثين أدوات وإمكانات متطورة تمكنهم من متابعة مشاريعهم البحثية وتطبيق نتائجها عمليًا، ما يزيد من خبراتهم ويعزز من قدرتهم على الابتكار. كما أن ظروف العمل المنظمة، والدعم المالي والتقني، تجعل هذه الدول مكانًا ملائمًا لتحقيق الطموحات العلمية وتحويل الأفكار إلى نتائج ملموسة، وهو ما يفتقده كثير من الباحثين في بلدانهم الأصلية.([2])

ج)الاستقرار النفسي:

عندما يحصل الأفراد الموهوبون والكفاءات على الدعم والتشجيع، فإنهم يتجهون بشكل طبيعي نحو النجاح والإبداع، في حين يؤدي التضييق والضغط على قدراتهم إلى تراجع أدائهم وانحسار طاقاتهم. لا يمكن للإنسان أن يحقق إمكاناته كاملة إلا إذا وفرت له البيئة المناسبة للعمل بحرية والانخراط في مشاريع مبتكرة. الدول المتقدمة تقدم مثالا واضحا على هذا النهج الإيجابي، حيث يتم استقبال العمالة الأجنبية في بيئة تشجع على الابتكار وتتيح فرصًا للتطور المهني. كما أن الاستقرار النفسي لا يتحقق إلا عندما يشعر الفرد بالأمان، فغياب هذا الشعور يقوض التوازن الشخصي ويحد من القدرة على الإنتاج والإبداع.

[1]) عطوف محمود ياسين، مرجع سابق، ص53

[2]) محمود عبد المولى، **العالم الثالث ونمو التخلف**، القاهرة: الدار العربية للكتاب، القاهرة،1990، ص 206.

د)سن القوانين المشجعة للهجرة:

أدركت الدول المتقدمة الدور الحاسم للعمالة خاصة الماهرة منها في تعزيز اقتصادها، فباشرت بوضع قوانين وسياسات تهدف إلى جذب الخبرات والكفاءات المتخصصة. فقد تصدرت الولايات المتحدة قائمة هذه الدول من خلال تعديل أنظمة الهجرة بطريقة تركز على استقطاب أصحاب المهارات النادرة والخبرات التقنية، مع إعطاء الأولوية لحملة الشهادات الجامعية والتخصصات الدقيقة في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي.

تعتمد هذه السياسات على الانتقاء الدقيق، بحيث يتم منح تصاريح الإقامة والعمل بناءً على الكفاءة والمؤهل العلمي، دون النظر إلى الجنسية أو اللون. كما تمنح هذه القوانين للطلبة المتفوقين إمكانية التحول من وضع الزائر المؤقت إلى الإقامة الدائمة، مما يعكس استراتيجية ممنهجة لجذب العقول المبدعة. وبذلك أصبحت هجرة الكفاءات ظاهرة منظمة ومخططة، تعرف اليوم بمصطلح "اصطياد العقول"، وهو ما ينطبق أيضًا على الهجرة العربية للكفاءات، التي تتبع آليات انتقائية محددة تستجيب لبرامج وسياسات الدول المستقبل.([1])

هـ)توفر فرص التدريب و التكوين:

التركيز النظري السائد في مؤسساتنا التعليمية جعل العديد من الشباب يتجهون نحو الجامعات والمعاهد في الدول المتقدمة، حيث توفر هذه الأخيرة برامج تعليمية متطورة، مختبرات حديثة، وفرص تدريب عملي متكاملة. هذا الجمع بين النظرية والتطبيق جذب الطلاب وأصبح عاملًا مهمًا في استقطاب رأس المال البشري المميز. وقد أدرك الشباب المهاجرون أن هذه التجربة تمنحهم فرصًا فريدة لاكتساب مهارات ومعارف غير متوفرة في أوطانهم، مما يعزز قدراتهم التنافسية. وإذا أُتيحت لهم فرصة العودة، فإن هؤلاء

[1]) محمود ربيع، مرجع سابق، ص 66.

الشباب يمثلون قوة استراتيجية يمكن استثمارها في خدمة بلدانهم، وتطبيق خبراتهم في المجالات المتخصصة، تمامًا كما تفعل الدول المتقدمة مع كوادرها المهاجرة.

و) قيام مؤسسات لتشجيع هجرة اليد العاملة:

شهدت أوروبا والولايات المتحدة تأسيس العديد من المؤسسات والهيئات والجمعيات التي تهدف إلى جذب العقول المبدعة والكفاءات العلمية من مختلف دول العالم. وتشمل هذه الجهات مؤسسات دولية كخدمات العمل الدولية، ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى شركات ومؤسسات خاصة مثل فورد وكارنيجي وجنرال موتورز، التي تستخدم برامج المنح الدراسية، البعثات العلمية، والقروض التحفيزية لجذب الموهوبين. كما تسهم بعض المؤسسات الدينية، مثل الاتحاد الدولي للكنائس المسيحية، في دعم وتشجيع حركة الهجرة العلمية.

إضافة إلى ذلك، تلعب العوائد المالية المغرية دورًا محوريًا في استقطاب الكفاءات، حيث يمكن أن تصل الرواتب إلى أضعاف ما يحصل عليه الشخص في بلده الأصلي. توفر الدول المتقدمة أيضًا ثروات مادية ضخمة تدعم إنشاء فرص عمل مجزية، ومستوى معيشة مرتفع يشمل الضمانات الاجتماعية والخدمات الأساسية، مع إمكانية الوصول إلى وسائل الاستهلاك والرفاهية التي تجعل البيئة الجاذبة أكثر تأثيرًا على رغبة العمالة الأجنبية في الهجرة والاستقرار في هذه الدول([1])

انخفاض عدد السكان العاملين في الدول الصناعية المتقدمة نتيجة انخفاض معدلات الولادة دفع هذه الدول إلى اللجوء إلى العمالة الأجنبية لسد النقص، مع تقديم حوافز مالية وجاذبة لتشجيعهم على الانتقال والاستقرار. وقد ازدادت هذه الحاجة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث شهدت العديد من الدول المتقدمة معدلات نمو سكاني منخفضة أو حتى صفرية، في حين تتجه دول العالم النامي، بما فيها الجزائر، نحو زيادة سكانية مستمرة، ما يبرز فجوة واضحة بين العرض والطلب على اليد العاملة. ([2])

[1]) الاتحاد البرلماني العربي، مرجع سابق، ص 02.

[2]) ليستر ثرو، مستقبل الرأسمالية، (ترجمة فالح عبد القادر حلمي)، منشورات بيت الحكمة،2000، ص 204.

إلى جانب الفجوة الديموغرافية بين الدول المتقدمة والنامية، تلعب التفاوتات في مستوى المعيشة وفرص التعليم والبحث العلمي دوراً إضافياً في جذب العمالة الأجنبية. فالدول المتقدمة لا توفر فقط رواتب أعلى، بل تتيح أيضاً بيئة عمل متطورة، وتأمين صحي واجتماعي، وإمكانات للنمو المهني والابتكار، وهو ما يجعل الانتقال إليها خيارا جذابا للأفراد الباحثين عن الاستقرار والفرص المهنية، مقارنة بالوضع المحدود والمتقلب في بلدانهم الأصلية.

الفصل الثالث

أثر الأزمات السياسية في الجزائر على الهجرة العمالية

الفصل الثالث: أثر الازمات السياسية في الجزائر على الهجرة العمالية

يعتبر هذا الفصل المحور المركزي للدراسة، إذ يترجم الجانب النظري العام إلى تحليل واقعي يعنى بالحالة الجزائرية بالتحديد. تكمن أهميته في كونه يربط بين التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال . خاصة فترات عدم الاستقرار والصراعات الداخلية . وبين تزايد معدلات الهجرة العمالية نحو الخارج. ومن خلال ذلك، يتيح الفصل شرحا لكيفية تأثير الأزمات السياسية في القرارات الفردية والجماعية للهجرة، سواء كانت هذه الأزمات مرتبطة بعوامل بنيوية في النظام السياسي أو بنتائج اقتصادية واجتماعية ناتجة عنها.

يستعرض الفصل أبرز المحطات التاريخية التي شهدت فيها الجزائر اضطرابات سياسية أثرت في البنية الاقتصادية والاجتماعية، مثل مرحلة أزمة أكتوبر 1988و كذلك العشرية السوداء و التي اثرت على استقرار مؤسسات الدولة. كما يحلل انعكاسات هذه الأوضاع على سوق العمل المحلي، وعلى توجهات اليد العاملة نحو الهجرة النظامية وغير النظامية. ويخلص إلى أن الأزمات السياسية ليست مجرد خلفية ظرفية، بل عامل بنيوي أسهم في إعادة تشكيل خريطة الهجرة الجزائرية خلال العقود الأخيرة. اعتمد هذا الفصل على معطيات كمية وإحصائية مع تحليلها لتوضيح أثر هذه الأزمات على تدفق اليد العاملة نحو دول استقبال رئيسية كفرنسا، وكندا، وسويسرا.

الفصل الثالث: أثر الازمات السياسية في الجزائر على الهجرة العمالية

المبحث الأول

نظرة عامة حول الواقع السياسي في الجزائر بعد الاستقلال

عرفت الجزائر منذ استقلالها مسارا سياسيا معقدا تميز بتقلبات بين فترات استقرار نسبي وأخرى من الاضطرابات. وقد انعكست طبيعة النظام السياسي والخيارات الاقتصادية والاجتماعية على البنية المجتمعية وعلى سلوك الأفراد، بما في ذلك ميولهم نحو الهجرة. إن دراسة تطور الحياة السياسية منذ المرحلة الأحادية إلى التعددية الحزبية يسمح بفهم الخلفية العامة التي نشأت في ظلها أزمات متكررة ساهمت في تشكيل حركات الهجرة و دوافعها.

المطلب الأول: واقع الحياة السياسية قبل التعددية

أهم ما ميز الفترة التي تلت استقلال الجزائر هو الصراع الذي نشأ بين قيادة الأركان بقيادة "هواري بومدين" و الجناح السياسي الممثل بالرئيس " أحمد بن بلة " و الذي انتهى بالإطاحة بهذا الأخير في 19 جوان 1965 فيما عرف تاريخيا بالتصحيح الثوري و تولي " هواري بومدين " السلطة فيما بعد.

تميزت فترة حكم بومدين في جانبها السياسي بتبني نظام يقوم على الأحادية الحزبية ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني و هذا ما انعكس بصورة كلية على النظام السياسي الجزائري و على الحياة السياسية في الجزائر حيث عرفت المرحلة من 1965 إلى غاية أواخر الثمانينات هيمنة كلية لمؤسسة الرئاسة و ذراعها السياسي المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني على كل مفاصل الدولة.

في الجهة المقابلة كانت هناك محاولات من بعض القيادات الثورية لتأسيس أحزاب سياسية تقود دفة المعارضة لكنها تعرضت جميعا للتضييق و المنع من ممارسة أنشطتها مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي أسسه " حسين ايت " احمد سنة 1963 و حزب الثورة الاشتراكية الذي أسسه " محمد بوضياف

"،بل حتى الجمعيات المدنية هي الأخرى مثل جمعية العلماء المسلمين لم تسلم هي الأخرى من التهميش و التضييق رغم الدور البارز و الفعال الذي قامت به إبان الثورة التحريرية.

الفرع الأول :نظرة حول المؤسسات السياسية الرئيسية آنذاك

بالنسبة للمؤسسات المؤثرة التي لعبت الدور الأكبر بعد الانقلاب على" أحمد بن بلة " نجد مجلس الثورة الذي أسس عقب انقلاب 1965 مباشرة و الذي حل محل مؤسسة الرئاسة و قد ترأسه بومدين إضافة إلى مجموعة من الأعضاء الذين جمعوا بين الصفة السياسية و العسكرية إلا إن السيطرة فيه كانت للعسكريين على حساب السياسيين و ضم المجلس عضوية كل من :

1. سعيد عبيد 2. عبد الله بلهوشات 3. محمد بن حمد 4. أحمد بن شريف 5. الشاذلي بن جديد 6. بوحجار بن حدو7. عبد الرحمن بن سالم 8. صالح بوبنيدر 9. احمد بوجنان 10. بشير بومعزة 11. عبد العزيز بوتفليقة 12. بلقاسم شريف 13. احمد دراية 14. أحمد قايد15. يوسف خطيب 16. أحمد محساس 17. أحمد مدغري 18. علي منجلي 19. السعيد محمدي 20. ولد الحاج محمد 21. عبد القادر مولاي 22. صالح سوفي 23. محمد طيبي 24. محمد الصالح يحياوي 25. طاهر زبيري. ([1])

و قد كان هذا المجلس يجمع بين يديه كل الصلاحيات التشريعية و التنفيذية كما تم تعطيل العمل بدستور 8 أوت 1963 وحل محله أمر 10 جويلية 1965 و الذي كان بمثابة دستور مصغر يتكون من 4 مواد فقط تشكلت من خلالها ملامح المؤسسات السيادية التي تضطلع بتسيير شؤون البلاد و هي مجلس الثورة كما ذكرنا أنفا و حكومة يرأسها رئيس مجلس الثورة و قد جمع هذا المجلس بين صلاحيات السلطة التشريعية و التنفيذية معا و استمر الوضع على حاله إلى غاية صدور الميثاق الوطني في 5 جويلية 1976 و الذي جاء من بعده دستور 22 نوفمبر 1976 و في السنة الموالية تم تنظيم أول انتخابات

[1]) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الثلاثاء 7ربيع الأول 1385هجري،ص804.

رئاسية في الجزائر و التي فاز فيها بالتزكية المرشح" هواري بومدين "كما تم أيضا انتخاب سلطة تشريعية تمثلت في المجلس الشعبي الوطني و كان ذلك في 25 فيفري 1977 و عليه يظهر أن السلطة التشريعية استقلت نظريا أخيرا عن السلطة التنفيذية و لكن على ارض الواقع لم يتغير الشيء الكثير لان هذا المجلس لم يكن يعكس أي تعددية حزبية بل ظل مكرسا لنظام الحزب الواحد و مبدأ الشرعية الثورية ،كما أن الرئيس إضافة إلى الصلاحيات الواسعة التي يملكها (رئيس الجمهورية ،رئيس الحكومة ،وزير الدفاع) كان يشغل أيضا منصب أمين للمجلس و بالتالي يجمع بين الوظيفتين التشريعية و التنفيذية.

أهم ما ميز الفترة التي تلت انقلاب 1965 هو غياب أي حريات سياسية مع استئثار بالسلطة من طرف مجلس الثورة ممثلا في شخص رئيسه و قد استمر الحال على ما هو عليه إلى غاية صدور دستور 1976 و الذي لم يحمل شيئا يذكر هو الأخر فيما تعلق بالتعددية و الحريات.

اثر وفاة الرئيس "هواري بومدين" ظهرت بعض الخلافات فيما يخص الخليفة المحتمل الذي سيحل محله و قد كان "عبد العزيز بوتفليقة" هو المرشح الأوفر حظا نظرا لكونه كان من الدائرة المقربة من الرئيس "هواري بومدين"ولكن الذي خلفه كان شخصية تعتبر آنذاك شخصية مغمورة و غير معروفة على الساحة السياسية و هو "الشاذلي بن جديد" حيث تم تزكيته في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني الرابع في 07 فبراير 1979 كما تم إدخال تعديلات دستورية زادت من درجة غلق الحياة السياسية و كانت عائقا أمام أي ممارسة ديمقراطية حقيقية تعكس الإرادة الشعبية أو تفتح المجال أمام حرية التعبير حيث تم الجمع اشتراطا بين منصب رئاسة الجمهورية و رئاسة الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني و هو ما يعكس سيطرة هذا الأخير على مفاصل الحكم في البلاد و استئثاره بكل الصلاحيات.

استمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالجزائر أواخر الثمانينات و التي سببها انخفاض سعر النفط و التي نتج عنها انهيار للاقتصاد الوطني الذي كان و لا يزال يعتمد اعتمادا كليا على إيرادات النفط كممول رئيسي للخزينة العمومية ما أدى إلى احتقان شعبي كبير ما لبث أن انفجر

فيما سمي بأحداث أكتوبر 1988 و التي حملت معها أولى بذور الديمقراطية من خلال التعديل الدستوري 23 فبراير 1989.

خلاصة القول أن أهم ما ميز الفترة التي تلت الاستقلال و إلى غاية 1989 على مستوى النظام السياسي و المؤسسات السياسية في الجزائر هو سيطرة الحزب الواحد على كل مفاصل الدولة و خلو الساحة السياسية من أي منافسة حقيقية و غياب تام للحريات السياسية و حرية الرأي و التعبير.

المطلب الثاني: الحياة السياسية في الجزائر بعد التعددية الحزبية

شهدت الجزائر في أواخر الثمانينيات واحدة من أصعب مراحلها الاقتصادية، إذ أدّى الانهيار المفاجئ لأسعار النفط حيث تراجع سعر البرميل من مستويات مرتفعة إلى حدود متدنية جدا إلى اختناق مالي أثر على موارد الدولة وقدرتها على دعم المواد الأساسية. ومع تراجع مداخيل الخزينة تقلّصت الإعانات التي كانت تخفف العبء على المواطن، فارتفعت أسعار السلع الضرورية وتدهورت القدرة الشرائية بصورة حادة. ومع تراكم الضغوط الاجتماعية واتساع حالة السخط، وصلت الأوضاع إلى انفجار احتجاجات واسعة في أكتوبر 1988، بدأت بمطالب معيشية مرتبطة بغلاء الأسعار ونقص الموارد، قبل أن تتحول تدريجيًا إلى رفع مطالب سياسية تتعلق بالحريات، في تحول عكس حجم الاحتقان الذي كانت تعيشه البلاد آنذاك.

أمام موجة الاحتجاجات الواسعة التي هزت البلاد، سعى النظام السياسي آنذاك إلى احتواء حالة الغضب الشعبي عبر الإعلان عن إصلاحات دستورية في 23 فبراير 1989، حملت في طياتها تغييرات جوهرية في بنية الحياة السياسية. فقد سمحت التعديلات بفتح المجال أمام التعددية وإنشاء تنظيمات سياسية جديدة تحت مسمى "جمعيات ذات طابع سياسي"، الأمر الذي شكل قطيعة مع مرحلة الاحتكار الحزبي. وقد ظهر حجم العطش للانفتاح السياسي بشكل جليّ، إذ شهدت البلاد خلال فترة قصيرة تأسيس عشرات

الأحزاب، مستفيدة من الإجراءات المبسّطة لتكوينها. كان هذا الزخم بمثابة تعبير مباشر عن رغبة المجتمع في تجاوز سنوات الركود السياسي، ليعلن دخول الجزائر مرحلة جديدة اتُّفق على تسميتها بمرحلة التحول الديمقراطي.

أدت تلك التطورات إلى تمهيد الطريق لأول اقتراع تعددي تشهده البلاد، وهو الحدث الذي شكل منعطفا حاسمً في تاريخ الجزائر السياسي. وقد أفرزت الانتخابات نتائج غير مسبوقة، حيث تقدّم "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بشكل كاسح في المجالس المحلية، فانتزع السيطرة على مئات البلديات وأكثر من نصف المجالس الولائية. وعلى الصعيد الوطني، حقق الحزب تقدما واسعا في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، إذ حصد ما يقارب نصف الأصوات وحصل على أغلبية المقاعد، ما جعله يقترب من السيطرة على مؤسسات الحكم. غير أن المسار توقف فجأة في 11 يناير 1992، حين أُلغي المسار الانتخابي قبل استكماله، وهو القرار الذي فتح الباب أمام مرحلة مضطربة اتسمت بالعنف والصراع السياسي، واستمرت تداعياتها الثقيلة على البلاد لأكثر من عقد كامل.

بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني و الذي كان المسيطر على كل مفاصل الدولة و كان اللاعب الأساسي و الوحيد على الساحة السياسية فأقل ما يقال عن نتائجه أنها كارثية و مخيبة للأمال فبعد هيمنته الطويلة لم يحصل على مستوى المجالس البلدية سوى على 487 مجلسا و هو تقريبا نصف ما حصلت عليه جبهة الانقاذ اضافة الى 14 مجلسا ولائيا من أصل 48 مجلسا ، و لم تكن حاله على مستوى المجلس الشعبي الوطني بأفضل من حاله على المستوى المحلي حيث كانت المفاجأة أنه خسر المركز الثاني لصالح حزب جبهة القوى الاشتراكية و لم تستطع الحصول سوى على 16 مقعدا من أصل 430 .

و قد كانت نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991 على النحو التالي: ([1])

([1] journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, conseil constitutionnel, proclamation des résultats officiels des élections législatives premier tour 26 decembre1991.

الجدول رقم (09): نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر1991

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	أكثر من 3 ملايين صوت	188	43.72
جبهة القوى الاشتراكية	500 ألف صوت	25	5.81
جبهة التحرير الوطني	مليون و 600 ألف صوت	16	3.72

المصدر: journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, conseil constitutionnel, proclamation des résultats officiels des élections législatives premier tour 26 decembre1991.

ما يمكن استنتاجه مما سبق هو أن هذه النتائج كانت ردا صريحا من الجماهير المتعطشة للحرية أو بمثابة عقاب لنظام الحكم ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني للتعبير عن السخط و عدم الرضا على السياسات القائمة آنذاك ،و رغم أن هذه التجربة الديمقراطية كانت لا تزال تخطو خطواتها الأولى و بالتالي اتسمت بكثير من الشعبوية و الاستقطاب الذي تحول في وقت لاحق إلى صدامات كبيرة إلا أنها مكنت بالمقابل من إعطاء صورة واضحة عن الاتجاهات السياسية السائدة آنذاك متمثلة في الصراع الكبير الذي نشأ بين التيارين الفائزين في الانتخابات و هما الاتجاه الأصولي الإسلامي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الذي كان يحظى بدعم جماهيري كبير و بين التيار العلماني ممثلا في جبهة القوى الاشتراكية .

رغم النجاح الباهر الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية و التشريعية إلا أنها و بسبب نقص خبرتها في مجال العمل السياسي وقلة تجربتها كغيرها من الأحزاب السياسية هذا ما جعلها تخوض معارك و تدخل في صراعات مباشرة مع العديد من التيارات في محاولة لتطبيق نموذجها في الحكم بأقصى سرعة ممكنة و بكل الوسائل المتاحة بطريقة اقتربت من الراديكالية في بعض الأحيان ما سمح للأطراف المناوئة لها باستغلال هذا الوضع لصالحها بتصوير الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أنها ستعيد المجتمع الجزائري إلى الوراء و ستحد من الحريات الفردية و ستفرض الكثير من القيود على أفراد المجتمع

(تصويرها على أنها حزب رجعي) ،في الجهة المقابلة كانت الأطراف المسيطرة على أجهزة و مفاصل الدولة ترى هذا التيار تهديدا حقيقيا سينهي سيطرتها و يفقدها امتيازاتها التي تتمتع بها منذ الاستقلال ،لذلك كان لزاما اتخاذ إجراءات وتدابير لحل هذه المشكلة التي وجد النظام نفسه متورطا فيها ،و قد كان الحل الذي أراد النظام تطبيقه يتسم هو الأخر بالراديكالية أيضا حيث تم عقد اجتماع لمجلس الأمن عشية استقالة "الشاذلي بن جديد" و الذي تؤكد كل الشهادات التاريخية التي جاءت فيما بعد انه دفع إليها دفعا حيث تم الضغط عليه من طرف بعض قادة الجيش لتقديمها ،و قد تم في هذا لاجتماع الاتفاق على إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية (ديسمبر 1991) و توقيف المسار الانتخابي إلى حين عودة الأمور إلى طبيعتها بحسب تعبير البيان ، أدت تلك الإجراءات إلى اندلا ع موجة واسعة من الصراعات وأعمال العنف التي أغرقت الجزائر في فترة من الفوضى المسلحة، راح ضحيتها آلاف المدنيين الأبرياء واستمرت لأكثر من عقد كامل. في محاولة لكبح الأزمة واستعادة الاستقرار السياسي، لجأ النظام لاحقًا إلى شخصية وطنية يحظى إجماع واسع، بهدف احتواء التوتر الأمني والسياسي، فوقع الاختيار على المجاهد محمد بوضياف، الذي تم تعيينه رئيسًا للمجلس الأعلى للدولة في 16 يناير 1992. إلا أن محاولاته لتحقيق الاستقرار انتهت بشكل مأساوي باغتياله في 29 يونيو 1992، في ظروف ما زالت محاطة بالغموض حتى اليوم، قبل أن يكمل سنة واحدة في الحكم.([1]) حيث قام بعملية الاغتيال أحد حراسه الشخصيين "مبارك بومعرافي" أثناء خطاب كان يلقيه بمدينة عنابة، خلفه بعد ذلك في 02 جويلية 1992 "علي كافي" و الذي استمر في منصبه إلى غاية 30 يناير 1994 ليسلم السلطة لوزير الدفاع آنذاك " اليامين زروال" و الذي حكم لفترة انتقالية قصيرة قبل إجراء انتخابات رئاسية هي الأولى من نوعها في الجزائر التي يشارك فيها أكثر من مرشح في 16 نوفمبر 1995 بغرض إعطاء الرئيس المشروعية القانونية اللازمة و إنهاء العمل بالمجلس الأعلى للدولة ،هذه الانتخابات التي يرى الكثير من المتتبعين للشأن السياسي أنها كانت محسومة سلفا لصالح مرشح الجيش "اليامين زروال" و قد كانت هذه الانتخابات سابقة في تاريخ الجزائر لأنها تعتبر كما أسلفنا أول انتخابات رئاسية تعددية رغم ما شابها من نقائص ،و قد حصل "اليامين زروال" على

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الثالث، إعلان مؤرخ في 09رجب1412 الموافق لـ14 جانفي 1992يتضمن إقامة مجلس أعلى للدولة، ص81.

أكثر من 61 بالمائة من الأصوات متبوعا بمرشح حركة مجتمع السلم "محفوظ نحناح" بـ26 بالمائة([1]) ،و لكنه سرعان ما تخلى عن هذا المنصب من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مسبقة تم إجراؤها بتاريخ 15 افريل 1999 والتي كان الفوز فيها مرة أخرى حليف المرشح "عبد العزيز بوتفليقة".

أهم ما ميز هذه المرحلة و التي كانت تدور فيها الأحداث السابقة هو الأزمة الأمنية الكبيرة التي كانت الجزائر تتخبط فيها على المستوى الداخلي و العزلة الدولية على المستوى الخارجي و بالتالي فان الحديث عن ممارسة سياسية ديمقراطية حقيقية و حياة سياسية طبيعية يعتبر منافيا للصواب .

بعد تولي "عبد العزيز بوتفليقة" لمقاليد السلطة سنة 1999 كانت العمليات الإرهابية بدأت تشهد نوعا من الانحسار و التناقص و الحالة الأمنية تتجه أكثر إلى الاستقرار يعود الفضل في ذلك إلى قانون الرحمة الذي كان قد سنه "اليامين زروال" منذ فيفري 1995 كما بدأت مؤسسات الدولة تمارس وظائفها بطريقة طبيعية و بالتالي بدأت حقبة جديدة في تاريخ الجزائر السياسي و هي فترة الأمن و الاستقرار التي تلت الخروج من براثن الأزمة الأمنية التي كبدت الجزائر خسائر فادحة حيث أكد رئيس اللجنة الاستشارية لحماية و ترقية حقوق الإنسان سابقا "فاروق قسنطيني" في تصريح للقناة الإذاعية الأولى أن عدد ضحايا المأساة الوطنية تجاوز 150 ألف قتيل فضلا عن الخسائر المادية التي بلغت 25 مليار دولار.

مع نهاية عقد التسعينات بدأ الوضع الأمني في الجزائر في التحسن و تراجعت معدلات العنف المسلح رغم أنها عرفت في أواخر التسعينات تصعيدا كبيرا بارتكاب مجازر دموية في حق الشعب و المواطنين الأبرياء و هو ما سنعود إليه بالتفصيل في الأجزاء القادمة عند الحديث عن الأزمات السياسية التي عرفتها الجزائر و لعل أبرزها على الإطلاق هو ما اصطلح على تسميته "بالعشرية الحمراء" نسبة للدماء الكثيرة التي سالت في هذه الفترة.

[1]) إعلان دستوري مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 23 نوفمبر سنة 1995 يتعلق بنتائج إنتخاب رئيس الجمهورية.

مع قيادة سياسية جديدة كانت تحظى بنوع من الإجماع و الشعبية آنذاك ممثلة في شخص "عبد العزيز بوتفليقة" بدأت الجزائر مرحلة جديدة سياسيا من خلال قانون المصالحة الوطنية الذي حصل على مباركة الشعب الجزائري بنسبة بلغت أكثر من 97 بالمائة في الاستفتاء الذي أجري في 29 سبتمبر 2005 و الذي كان يهدف إلى وضع حد نهائي للازمة باتخاذ إجراءات تتمثل في العفو عن الإرهابيين الذين سلموا أنفسهم ما عدا أولئك الذي شاركوا في عمليات القتل و الاغتصاب و تخريب المنشآت إضافة إلى حظر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و كذلك التعويض المادي لضحايا هذه المأساة([1]) كما تم العفو عن عدد من الذين تم اعتقالهم من قيادات الحزب و على رأسهم "علي بلحاج" و "عبد الحق لعيادة".

تميزت الحياة السياسية في الجزائر في عهد حكم "عبد العزيز بوتفليقة بنوع من الانفتاح و الحرية خاصة في السنوات الأولى و التي تميزت بنشاط سياسي كبير على المستوى الداخلي من خلال الخطابات و الزيارات الكثيرة و كذلك نشاط دبلوماسي ملحوظ على المستوى الخارجي في محاولة لتحسين صورة البلاد التي تضررت كثيرا بسبب الأزمة الأمنية.

و عموما فقد كانت هذه المرحلة بمثابة متنفس للجزائريين بعد أكثر من عشر سنوات من الأزمة و التي عرفت شللا كليا للحياة السياسية و الحريات الديمقراطية و لكن لم يكن هذا النشاط السياسي ذا زخم كبير حيث كان رئيس الجمهورية هو المسيطر على مقاليد الحكم و على كل السلطات و تحولت أغلبية الأحزاب بما فيها الكبرى إلى لجان مساندة (التحالف الرئاسي بين جبهة التحرير الوطني و حركة مجتمع السلم و التجمع الوطني الديمقراطي)و هو ما أكده التعديل الدستوري في 15 نوفمبر 2008 الذي مس 24 مادة في الدستور ،و تعتبر المادة 74 هي أهم ما طاله التغيير و التي أصبحت تنص على عدم تحديد العهدات الرئاسية و التي كانت تنص في السابق على أن مدة العهدة الرئاسية هي خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط و بالتالي فالتعديل الجديد يعتبر محاولة لإطالة العهدة الرئاسية لبوتفليقة لأطول

1) الأمر 01.06 المؤرخ في 27فبراير 2006 المتضمن ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.

فترة ممكنة ،و رغم إعادة الأمور إلى نصابها في تعديل 2016 فيما يخص المادة المتعلقة بالمدة الرئاسية و هذا بعد تدهور الحالة الصحية للرئيس إلا أن هذا لم يكن كافيا للوقوف أمام غضب شعبي كبير انطلقت شرارته في 22 فيفري 2019 و الذي وضع نقطة النهاية في عهد بوتفليقة الذي قدم استقالته في 02 أفريل 2019.

المبحث الثاني

الأزمات السياسية في الجزائر منذ الاستقلال

تعد الأزمات السياسية محطات مهمة في تاريخ الجزائر المستقلة، إذ تسببت في اختلالات عميقة مست جوانب الحكم والاقتصاد والمجتمع. من أزمة صيف 1962 التي رافقت بناء الدولة، مرورا بأحداث أكتوبر 1988 التي مهدت للتحول الديمقراطي، وصولا إلى العشرية السوداء التي شكلت أخطر مراحل الصراع الداخلي. هذه الأزمات المتكررة لم تكن مجرد أحداث سياسية، بل كانت عوامل زادت من عوامل الطرد ، ودفعت العديد من الكفاءات والعمال إلى الهجرة نحو الخارج.

المطلب الأول : أزمة صيف 1962

ترجع جذور الأزمة السياسية التي تلت نيل الجزائر لاستقلالها عن الاحتلال الفرنسي الذي دام لأكثر من 130 سنة و التي تمثلت أساسا في الصراع على السلطة الذي كان طرفاه هما الجناح العسكري ممثلا في جيش الحدود بقيادة العقيد "هواري بومدين" و الجناح السياسي الذي كانت تمثله الحكومة المؤقتة إلى ما قبل الاستقلال بكثير و لكن كانت سنة 1960 هي السنة الحاسمة حيث تميز الوضع آنذاك بزيادة قوة جيش الحدود عدة و عتادا مقابل تراجع كبير لجيش التحرير في الداخل بفعل السياسات التي انتهجتها فرنسا في سبيل كسر شوكته و إضعافه و على رأسها خطي شال و موريس (*) الذين أديا إلى عزلة كبيرة

للمجاهدين في الداخل و أضعف إمكانياتهم المادية نظرا لكون عملية التسليح تعتمد اعتمادا كاملا على ما يأتي من الحدود.

في الجهة المقابلة كان جيش الحدود يزداد قوة و عددا حيث بلغ تعداده في صيف 1960 ما يقارب 23 ألف جندي مدربين ومجهزين بشكل جيد.([1]) و وفقا لهذه المعطيات و نظرا للوزن الكبير الذي أصبح جيش الحدود يتمتع به حيث صار بمثابة القوة الأكبر في الساحة و هو ما جعل قيادة الأركان تبدأ بالتفكير في الطريق التي تسهل عملية السيطرة على مقاليد السلطة خاصة و أن كل المؤشرات آنذاك كانت تشير إلى قرب نيل الجزائر لاستقلالها.

من ملامح الصراع الذي كان دائرا بين قيادة الأركان من جهة والحكومة المؤقتة من جهة أخرى هو إعطاء هذه الأخيرة أوامر لجيش الحدود بالدخول إلى الجزائر قبل شهر مارس 1961 و الذي كان بمثابة جس نبض لمدى ولاء قيادة الأركان و امتثالها للأوامر وهي التي كانت تفضل دائما البقاء خارج الجزائر نظرا لان ذلك حسب رأيها أسلم خاصة بعد الإجراءات التي قام بها العدو الفرنسي كما أسلفنا الذكر لإعاقة عمليات التسليح و الدعم من الخارج ،و لكن قادة جيش الحدود لم يمتثلوا لأمر الدخول ما جعلهم يظهرون بصورة عدم قبول الأوامر و التهرب من المسؤولية ،كذلك كان هناك رفض قاطع من الحكومة المؤقتة لتجنيد اللاجئين الجزائريين في تونس و المغرب لأنه حسب رأيها لا فائدة ترجى من ذلك على المستوى الداخلي ما دامت قيادة الأركان مصرة على البقاء خارج الجزائر ،و لكن على الجهة المقابلة

---

[1]) علي كافي، مذكرات الرئيس من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962: الجزائر، دار القصبة ،(د.ت.ن). ،ص58.

*) خطا شال وموريس هما خطّان دفاعيّان من الأسلاك الشائكة المكهربة والملغّمة أنشأهما الاحتلال الفرنسي خلال الثورة الجزائرية لخنقها .خط موريس أقيم على الحدود الغربية، بينما خط شال أقيم في الشرق كخط ثان لتعزيزه. كان الهدف من بنائهما هو قطع الإمدادات والأسلحة عن الثوار ومنع عبورهم الحدود.

كانت قيادة الأركان تقوم بتجنيد العديد من اللاجئين كما وجهت نداءا إلى الطلبة للالتحاق بجيش الحدود و هو ما كانت الحكومة المؤقتة ترفضه رفضا قاطعا .([1])

من مظاهر الصراع أيضا هو الخلاف الحاد بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بمفاوضات" أيفيان" حيث عارضتها قيادة الأركان و كانت ترى أنها تؤسس لاستعمار جديد كما أنها كانت ترى انفرادا في اتخاذ القرارات من طرف الحكومة المؤقتة و ما زاد الوضع تأزما هو قضية الطيار الفرنسي الذي أسقطت قوات قيادة الأركان طائرته أثناء قيامه بجولة استطلاعية على الحدود الجزائرية التونسية و تم أسره بعد ذلك ،حيث وقع خلاف حول عملية تسليمه التي كانت تطالب بها الحكومة المؤقتة و التي قوبلت بالرفض من طرف قيادة الأركان ،بعد تطور الوضع و اثر تدخل الطرف التونسي على اعتبار أن الحادثة وقعت على أراضيه و تقدم السلطات الفرنسية بطلب رسمي للحكومة التونسية لتسليم الطيار ما جعل السلطات التونسية هي الأخرى تطالب بتسليمه و بعد شد و جذب و نظرا لضعف موقف قيادة الأركان التي كانت قواعدها على الأراضي التونسية رضخت أخيرا و اضطرت لتسليمه و قد كان قرار التسليم منفردا من طرف "بومدين" الذي عارضه فيه باقي أعضاء قيادة الأركان معارضة شديدة و كانوا على استعداد حتى للمواجهة المسلحة إن تطلب الأمر ذلك ،و قد نجم عن ذلك تقديم أعضاء قيادة الأركان لاستقالاتهم يوم 15 جويلية 1961.([2])

لقد ألقى هذا الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة بظلاله على المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس و الذي عكس التباين في وجهات النظر بين الطرفين خاصة في مسألة المفاوضات مع فرنسا كما برز من ناحية أخرى سعي كل طرف إلى حشد الدعم الكافي للحصول على مفاتيح السلطة، و بالرغم من هذا استطاعت الحكومة المؤقتة حسم مسألة المفاوضات لصالحها بإعادة تجديد الثقة في "كريم

[1]) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997،ص198.

[2]) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الجزائر ،(د.د.ن)،ص165

بلقاسم" باعتباره المسؤول عن هذا الملف أما بالنسبة لمسألة القيادة فقد كان رأي هيئة الأركان هو إنشاء قيادة موحدة للجبهة و لجيش التحرير في الداخل و الخارج مستقرة في الحدود تضم إلى جانب أعضاء الحكومة المؤقتة (بن طوبال ، بلقاسم ، بوصوف) أعضاء قيادة الأركان .و هو مقترح لم يرى النور ، بل تكرست قيادة الحكومة المؤقتة خاصة بعد تنحية كريم بلقاسم و الذي حل محله "بن يوسف بن خدة " و الذي تم تكليفه أيضا بحقيبة المالية وعادت حقيبة الخارجية إلى " سعد دحلب " و حقيبة الإعلام إلى "محمد يزيد".

لقد ساهمت نتيجة هذا المؤتمر في زيادة الصدع بين الطرفين المتنازعين مع ظهور أطراف جديدة و هي الأطراف التي تم إقصائها ممثلة في" كريم بلقاسم" و "بن بلة" و الذين إختاروا طرف هيئة الأركان للانضمام إليه و الذي كان له دور كبير في التوازنات الجديدة و التي ستؤثر بشكل كبير في سير الأحداث و في توازنات القوة في المستقبل.

استمر الخلاف بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة الجديدة حيث حاولت هذه الأخيرة القيام ببعض الإجراءات التي كانت تحاول من خلالها إضعاف قيادة الأركان و تفكيكها لتسهيل عملية السيطرة عليها من خلال اقتراحها على جيش الحدود في سبتمبر 1961 بإعادة تنظيم القيادة العسكرية و تقسيمها إلى جزئين الأول في تونس و الثاني في المغرب وهو ما قوبل بالرفض من قيادة الأركان و الذي دفعه إلى اتخاذ قرار بوقف التعامل مع قيادة الأركان و اقتراح إسم جديد لتولي قيادتها و هو "موسى بن أحمد" . ما دفع القيادة المستقيلة التي كانت مستقرة بألمانيا إلى العودة إلى تونس و إعادة التحكم في زمام الأمور و في جانفي 1962 أعلنت رسميا قيادة الأركان عدم إعترافها بالحكومة المؤقتة.

بعد إعلان وقف إطلاق النار في 19مارس 1962 و في ظل السياق العام لسير الأحداث و الذي كان يتجه نحو نيل الجزائر لإستقلالها بعد أكثر من قرن من الاحتلال و في ظل الصراع و الخلافات المستمرة بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة و الذي

كانت النقطة الأساسية في جدول أعماله هي تحديد معالم القيادة المستقبلية في الجزائر ،وهو ما كان في شهر جوان 1962 و قد عرف هذا المؤتمر شد و جذب كبيرين و تباين في وجهات النظر وصل إلى حد تبادل الاتهامات بين أعضاء قيادة الأركان الذين كانوا يرون أن الحكومة المؤقتة ضعيفة و غير قادرة على تسيير المرحلة و قدمت تنازلات كبيرة للاحتلال في اتفاقيات إيفيان و بين أعضاء الحكومة المؤقتة الذين كانوا يرون أن قيادة الأركان كانت تتمتع بالقوة العسكرية إلا أنها كانت تفتقر إلى الغطاء السياسي و الشرعية الثورية لأن كل قادتها لم يكن لهم دور يذكر أثناء اندلاع الثورة التحريرية بل التحقوا بها فيما بعد كما أن بقائهم على الحدود و عدم خوضهم معارك داخل الجزائر على عكس جيش الداخل الذي كان المتضرر الأكبر من الثورة أفقدهم الكثير من رصيدهم و هو ما حاولوا تعويضه بشخصية وطنية تحظى بالشرعية و القبول و قد وجدوا ضالتهم في "أحمد بن بلة" و الذي كان بمثابة الواجهة المثالية لتحقيق أهدافهم.

في ظل تصاعد حدة الخلاف قررت الحكومة المؤقتة يوم 30 جوان 1962 إقالة هيئة الأركان و تقليص رتبهم نظرا لأن ما كانت تقوم به يعتبر مساسا بالحكومة الشرعية و تمردا عليها و إلغاءا لدور جيش التحرير الوطني و لكن هذا القرار بقي حبرا على ورق فحسب المجاهد"لخضر بورقعة" فإن المجاهد "بن يوسف بن خدة" لم يكن مدركا للمعطيات الحقيقية للمرحلة و توازناتها نظرا للقوة و النفوذ الكبيرين اللذين أصبحت قيادة الأركان تتمتع بهما و لذا قرر أعضاء الحكومة المؤقتة الدخول إلى الجزائر في خطوة استباقية بغرض فرض الأمر الواقع، و عشية الاحتفال بالإستقلال كانت قوات جيش الحدود هي الأخرى في طريقها نحو الجزائر حيث استقرت في البداية في الولاية الخامسة ثم تم الإعلان عن تأسيس مكتب سياسي كان بمثابة جناح سياسي لجيش الحدود يضم إضافة إلى "أحمد بن بلة" كل من "فرحات عباس"، "أحمد فرنسيس"، "أحمد بومنجل" كما تدعم أيضا بممثلين عن الولايات التاريخية الخامسة " الرائد عثمان"، السادسة " العقيد شعباني" الأولى " طاهر زبيري".

ثم بدأ بعد ذلك الزحف نحو العاصمة و الذي تخللته الكثير من الأحداث و المعارك بين إخوة الأمس و أعداء اليوم و راح ضحيتها عدد كبير من المجاهدين و التي انتهت يوم 09 سبتمبر 1962 بدخول جيش الحدود إلى العاصمة و يتحول إسمه إلى الجيش الوطني الشعبي و تم فيما بعد عقد مجلس تأسيسي في25 سبتمبر تم الإعلان فيه عن تأسيس الجمهورية الجزائرية برئاسة "أحمد بن بلة".

المطلب الثاني: أزمة أكتوبر 1988

لم تكن أحداث أكتوبر 1988 وليدة الصدفة بل كانت نتاج تفاعل عوامل كثيرة و متنوعة على الصعيدين الداخلي و الخارجي ،وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الأحداث و كيف أثرت في طبيعة و شكل النظام السياسي الجزائري .

الفرع الاول: العوامل الخارجية

تميزت الساحة الدولية في فترة الثمانينيات بحركية سريعة و تحولات كبرى على جميع الأصعدة خاصة المجالين الاقتصادي و السياسي ،حيث عرف المجتمع الدولي آنذاك الكثير من الأزمات لعل أبرزها الحرب العراقية الإيرانية (04 سبتمبر 1980 إلى 20 أوت 1988) و التي كلفت البلدين خسائر مادية و بشرية كبيرة ،كذلك غزو الاتحاد السوفيتي لدولة أفغانستان (1979-1989) ،و لكن يمكن اعتبار انهيار الاتحاد السوفياتي الحدث الأبرز سياسيا الذي عرفته عشرية الثمانينات و الذي كانت له تبعات كبيرة على الساحة الدولية و على الجزائر و التي كانت تنتهج آنذاك الخط الاشتراكي سياسيا و اقتصاديا.

أما على المستوى الاقتصادي فقد كانت الأزمة الاقتصادية التي ضربت الدول النفطية و التي كانت تعتمد على النفط كمصدر أساسي لمداخليها هي الحدث الأبرز خلال فترة الثمانينات حيث نزل سعر البرميل إلى أكثر من النصف خلال سنة واحدة و قد عانى الاقتصاد الجزائري كغيره من تبعات ذلك كثيرا حيث دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة كانت من أهم مسببات أزمة أكتوبر 1988.

الفرع الثاني: العوامل الداخلية

1)السياسية:

تميزت الفترة التي تلت الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات تفرد جهة واحدة بمقاليد السلطة و هي حزب جبهة التحرير الوطني و التي كانت تسيطر عليها ثلة من السياسيين تحت شعار الشرعية الثورية و لكن سرعان ما بدأ الأمر في التحول تدريجيا بداية من تاريخ وفاة الرئيس "هواري بومدين"و الذي خلفه على سدة الحكم "الشاذلي بن جديد" و الذي لم تكن له نفس الشخصية القيادية التي كان يتمتع بها سلفه ،كما أن الشاذلي بن جديد تبنى في مراحل لاحقة من حكمه توجهات إيديولوجية إصلاحية لم تنل إعجاب التيار المحافظ الذي رأى فيها خسارة لامتيازاته و سلطاته التي طالما تمتع بها و هذا ما خلق صراعا داخل الحزب الحاكم بين هذين التيارين(الإصلاحي و المحافظ) تجلى في العديد من الصور و عرف الكثير من الشد و الجذب خاصة و أن الشاذلي تبنى سياسات أكثر انفتاحا و هذا ما منح المعارضة الفرصة للعب دور أكثر فعالية حيث سمح للعديد من التيارات الأيديولوجية بالظهور على الساحة السياسية(الحركات الإسلامية ،الاشتراكيون، الحركة البربرية...) و لكن ما ميز المشهد السياسي في تلك الفترة هو اتسامه بالفوضوية و الكثير من الاحتقان و شهد بعض الصدامات بين السلطة و المعارضة(الأزمة البربرية، أحداث الجامعة المركزية، أحداث قسنطينة و سطيف، قضية ثانوية ديكارت...).

2)الاقتصادية:

كان للأزمة النفطية العالمية في منتصف الثمانينات تبعات خطيرة على الاقتصاد الوطني حيث أدى الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلى تناقص في إيرادات الخزينة العمومية التي كانت تعتمد اعتمادا كليا على صادرات النفط ما أدى بدوره إلى أزمة اقتصادية خانقة و على جميع المستويات حيث إنعكس على الميزان التجاري الذي أصبح يحقق خسائر كبيرة كما إنعكس على القدرة الشرائية للمواطن بعد رفع الدعم

عن السلع الأساسية ضف إلى ذلك ندرة هذه السلع التي كانت الدولة تستوردها من الخارج في غياب سوق محلية قادرة على توفير هذه السلع و ما زاد الوضع سوءا هو لجوء الجزائر إلى الاستدانة الخارجية لتغطية العجز الذي أصبح يعانيه الاقتصاد الكبير و هو ما رفع المديونية إلى أكثر من عشرين بالمائة و التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية التي لم تعد قادرة على تسديد هذه الديون بل أصبحت الجزائر تعيش تحت ضغط المؤسسات المالية العالمية على غرار صندوق النقد الدولي و شروطها المجحفة و التي كان تأثيرها الأكبر يقع على الطبقات الهشة في المجتمع فزادت نسبة البطالة و ارتفعت مستويات الفقر و زادت الفجوة بين طبقات المجتمع ما جعل الأوضاع بمثابة قنبلة موقوتة سرعان ما انفجرت فيما عرف بأحداث أكتوبر 1988.

كانت أحداث أكتوبر 1988 عبارة عن انتفاضة شعبية بدأت في الأحياء الشعبية للعاصمة قادها مجموعة من الشباب الغاضب، و التي تحولت إلى أعمال تخريبية سرعان ما انتشرت في العديد من ولايات الوطن و كان المستهدف من شعارات المظاهرات هو الرئيس الشاذلي بن جديد و الحزب الحاكم الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني .

و قد كانت هناك صدامات بين قوات الأمن و الشباب الغاضب انتهت بتدخل الجيش و فرض حصار على الجزائر العاصمة قاده الجنرال "خالد نزار" نائب قائد الأركان قائد القوات البرية.

كانت من نتائج هذه الأحداث شروع النظام الحاكم في القيام بجملة من الإصلاحات السياسية التي تبلورت في دستور فيفري 1989 و الذي يعتبر أول دستور تعددي في الجزائر و كان بمثابة قطيعة مع الدساتير السابقة ،و صفحة جديدة في الحياة السياسية الجزائرية حيث سمح لأول مرة بإنشاء الأحزاب السياسية (الجمعيات ذات الطابع السياسي) هذه الإصلاحات توجهت بإجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر و هي الانتخابات البلدية جوان 1990 ثم التشريعية عام 1991 و التي عرفت صعود التيار الإسلامي ممثلا في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و لكن لم يكتب لهذا المسار الاستمرار بفعل تدخل

الجيش و توقيف المسار الانتخابي ما أدخل الجزائر في أزمة أمنية خطيرة و هو ما عرف " بالعشرية السوداء" و التي كلفت الجزائر غاليا.

المطلب الثالث: العشرية السوداء(1990-1999)

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من أوائل التسعينيات إلى بداية القرن الحادي والعشرين ما يعرف بالعشرية السوداء، وهي مرحلة اتسمت بالعنف المسلح والصراعات الداخلية. وترجع هذه التسمية إلى الحدة الكبيرة للأحداث الدموية، التي نشأت عن مواجهة بين الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت العملية السياسية واختارت الصراع المسلح، ما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا وتشريد أعداد كبيرة من السكان، بالإضافة إلى تعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد لفترة طويلة.

و قد كانت بدايات هذه الأحداث المؤسفة تالية لتوقيف المسار الانتخابي في سنة 1991 أين عرفت هذه الانتخابات اكتساح الجبهة الإسلامية للإنقاذ للانتخابات التشريعية و البلدية و هو ما لم يستسغه النظام آنذاك حيث كان يرى أن فوز التيار الإسلامي بالانتخابات و سيطرتهم على مقاليد السلطة يشكل خطرا على طبيعة النظام الحاكم و سيتم فرض نظام إسلامي تطبق فيه تعاليم الشريعة الإسلامية و أدى الى رد فعل قوي من الحزب الفائز و أنصاره.

الفرع الأول :الأسباب

كشف قرار توقيف المسار الانتخابي عن الوجه الحقيقي للإصلاحات السياسية التي أطلقتها السلطة بقيادة الشاذلي بن جديد، حيث بدا أن الهدف الأساسي كان تكييف النظام السياسي الجزائري مع التحولات الدولية الناتجة عن انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وسقوط الاتحاد السوفياتي، ما أنهى الحرب الباردة وأرسى نظامًا عالميًا جديدًا بقيادة الولايات المتحدة، جعل نشر الديمقراطية أولوية بعد زوال التهديد الشيوعي. وفي الوقت ذاته، بدا أن الإصلاحات استهدفت التهدئة واحتواء الغضب الشعبي

الناتج عن تداعيات انخفاض أسعار النفط منذ 1986 وما نتج عنه من تدهور في الظروف المعيشية، والتي تجسدت في أحداث 5 أكتوبر 1988.([1])

الإصلاحات السياسية التي أطلقتها السلطة بعد أحداث 1988 لم تكن مبنية على خطة استراتيجية واضحة تحدد الأولويات والأهداف الزمنية، بل اتسمت بالعشوائية وصراع الأجنحة داخل النظام الحاكم، وهو ما أدى إلى نتائج غير متوقعة ومخالفة لتطلعات السلطة. هذا الوضع دفع صناع القرار إلى التدخل ووقف المسار الانتخابي، ما خلق فراغًا مؤسساتيًا مع استقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني، وتأسيس مؤسسات انتقالية غير دستورية مثل المجلس الأعلى للدولة والمجلس الاستشاري الوطني. الأثر الأبرز لهذا الفراغ كان دخول الجزائر في عقد كامل من العنف والإرهاب، أسفر عن مقتل حوالي 200 ألف شخص وتكبد خسائر اقتصادية تراوحت بين 20 و40 مليار دولار، مع تشويه صورة البلاد على المستوى الدولي.

بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، انتقدت التيارات العلمانية النتائج التي أفرزت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وذهبت بعض هذه التيارات إلى المطالبة بتدخل الجيش لحماية النظام الجمهوري، معتبرة أن صعود التيار الديني يمثل تهديدًا للدولة. وقد برز في هذا السياق دور حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي، والاتحاد العام للعمال الجزائريين بالإضافة إلى عدد من جمعيات المجتمع المدني العلمانية، التي لم تكتف بالرفض الإعلامي للنتائج، بل طالبت بوقف المسار الانتخابي وأيدت تدخل الجيش في إلغاء الدور الثاني للانتخابات.

وعلى ضوء ذلك، عملت الحكومة على تعديل قانون الانتخابات وتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات المحلية في 12 يونيو 1990، باعتبارها أداة لترسيخ الديمقراطية الجديدة. وخلال هذه الانتخابات، خاضت الأحزاب المنافسة فعليًا على مستوى المجالس البلدية والولائية، حيث سعى كل حزب للحصول على أكبر

[1]) لقرع بن علي، ربع قرن على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر: دروس وعبر، المركز الديمقراطي العربي،14جانفي 2017، https://democraticac.de/?p=42444

عدد من المقاعد، مما جسد التجربة التعددية عمليًا وأتاح للشعب الحرية في اختيار ممثليه ضمن إطار انتخابي رسمي.([1])

وفي 12 جوان 1990 جرت أول انتخابات تعددية محلية، فلقد أثبتت انتخابات المجالس المحلية سنة 1990 نية سليمة في مواصلة الإصلاحات السياسية التي نادى بها النظام. وأهم ما أسفرت عنه هو فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، بحيث حطمت الجبهة جميع الأرقام القياسية وحصلت على أكثر من 4 ملايين صوت من مجموع 7,8 مليون صوت أي نسبة 60%، أي أنها سيطرت على 853 مجلسا مجتمعيا بمعنى حوالي 54,25% من المقاعد من أصل 1540 و 48 مجلسا ولائيا أي 57,44% من الناخبين من أصل 48 ولاية في البلاد .([2])

تعكس نتائج انتخابات 12 جوان 1990 التي أسفرت عن الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ هشاشة موقف جبهة التحرير الوطني في أول اختبار تعددي لها، مما يثير التساؤل عن أسباب تراجعها وظهور قوى سياسية منافسة. ويرى أحمد طالب الإبراهيمي أن هذا الفشل يعود إلى غياب الانسجام في الخطاب السياسي للجبهة، وتسرب الانتهازيين والوصوليين إلى صفوفها، بالإضافة إلى فقدان الجبهة لمفهوم النضال الحقيقي. وقد اعتبرت الصحافة هذه الانتخابات بمثابة "انتخابات العقوبة"، إذ كانت بمثابة رد شعبي على أداء السلطة السابقة وعجزها عن تلبية طموحات المواطنين، ما فتح المجال أمام صعود قوى سياسية جديدة واكتسابها شرعية شعبية واسعة.([3])

---

[1]) بشير مخلوف، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995) "دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ،2012/2013 ص 251

[2]) أحمد سويقات "، التجربة الحزبية في الجزائر (1962-2004 ،") **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ، 04 ،2006 ص 125

[3]) أحمد طالب الإبراهيمي، **المعضلة الجزائرية الأزمة والحل**، دار الأمة، الجزائر، ،1995 ص 3.

الفرع الثاني: النتائج

تعتبر العشرية السوداء في الجزائر فترة مأساوية امتدت من أوائل التسعينيات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، وتميزت بأعمال عنف واسعة النطاق نفذتها جماعات مسلحة خرجت عن قيم الدين الإسلامي والأعراف الاجتماعية للجزائريين. وقد أسفرت هذه الأحداث عن خسائر بشرية فادحة تقدر بين 150 ألف و200 ألف قتيل، إضافة إلى حوالي سبعة آلاف مفقود، كما تكبدت الدولة خسائر مادية ضخمة تجاوزت 20 مليار دولار، ما ترك أثراً عميقاً على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وعرقل مسار التنمية لفترة طويلة.. ([1])

المبحث الثالث

أثر الازمات السياسية في الجزائر على هجرة اليد العاملة نحو(كندا ، سويسرا ، فرنسا)

تظهر البيانات و الاحصائيات الصادرة عن المؤسسات المتخصصة أن الأزمات المتلاحقة في الجزائر كانت لها انعكاسات واضحة على حجم وتوجهات تدفقات الهجرة.

فكل موجة أزمة كانت تقترن بأثار واضحة على معدلات الهجرة سعيا وراء الأمن والاستقرار المهني، حيث تبرز هذه الظاهرة العلاقة الجدلية بين الاضطراب السياسي وفقدان الثقة في آفاق التنمية المحلية، مما يجعل الهجرة حتمية اقتصادية و سياسية في آن واحد.

سنحاول تناول هذا الجزء من خلال قراءة و تحليل لجملة من الاحصائيات التي تم الحصول عليها لكل من الدول التالية : كندا و سويسرا و فرنسا.

[1])رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية، **أوراق كارنيغي للشرق الأوسط**، بيروت، العدد 07،جانفي 2008،ص04.

المطلب الأول: المهاجرون الجزائريون نحو كندا

الجدول رقم (10): وضعية المهاجرين الجزائريين في كندا 2011

	الاناث		الذكور		العدد الإجمالي	
حالة الهجرة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جزائريون مجنسون	6155	29.3	6515	27.7	12665	28.4
جزائريون مهاجرون	14415	68.6	16335	69.4	30755	69
مقيمون غير دائمون	455	2.2	690	2.9	1145	2.6
المجموع	21025	100	23535	100	44560	100

Sources : Statistique Canada, Enquête nationale auprès des ménages (ENM) de 2011([1]).

يوضح الجدول التوزيع الكمي و النسبة المئوية للجزائريين وفق وضعيتهم من حيث الهجرة والجنسية (سكان أصليون و المقصود هنا الحاملون للجنسية الكندية من أصل جزائري، مهاجرون، مقيمون غير دائمين). يتضح أن الفئة المهيمنة هي السكان المهاجرون بنسبة 69% من مجموع السكان (30755)، وهي نسبة تفوق بأكثر من الضعف السكان الأصليين 28.4%. هذه المعطيات تعكس هيمنة فئة المهاجرين في البنية الديموغرافية للمجتمع المدروس.

أما من حيث الفوارق الجندرية، فالنسبة بين الرجال والنساء متقاربة في كل الفئات، حيث يمثل الرجال 27.7%من السكان الأصليين مقابل 29.3% للنساء، بينما بين المهاجرين بلغت 69.4% لدى الرجال مقابل 68.6% لدى النساء، ما يشير إلى توازن نسبي بين الجنسين في الظاهرة، وإن كان عدد الرجال يفوق النساء بشكل طفيف في فئة المهاجرين.

الفئة الأقل وزنا هي المقيمون غير الدائمون بنسبة 2.6% فقط من الإجمالي (1145)، وهو ما يعكس محدودية هذه الفئة مقارنة بالمجموعات الأخرى.

[1]) Direction de la recherche et de l'analyse prospective du ministère de l'immigration et de la diversité et l'inclusion, Portrait statistique de la population d'origine algérienne au Québec(2011) ,Quibec,2014,p02 .

الجدول رقم (11) : حجم الهجرة للجزائريين الى كندا حسب الفترة الزمنية

	الاناث		الذكور		العدد الإجمالي	
فترة الهجرة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قبل 1981	165	1.1	355	2.2	520	1.7
1981-1985	115	0.8	130	0.8	245	0.8
1986-1990	270	1.9	450	2.8	720	2.3
1991-1995	845	5.9	985	6	1835	6
1996-2000	2170	15.1	2750	16.8	4920	16
2001-2005	4365	30.3	5265	32.2	9630	31.3
2006-2011	6485	45	6405	39.2	12885	41.9
المجموع	14415	100	16335	100	30755	100

Sources : Statistique Canada, Enquête nationale auprès des ménages (ENM) de 2011[1].

يبين الجدول تدفقات الهجرة وفق فترات زمنية متعاقبة، ويوضح أن هذه التدفقات لم تكن ثابتة بل عرفت اختلافات كبيرة عبر الزمن.

يتضح أن الفترة2006–2011 استحوذت على النصيب الأكبر من المهاجرين، حيث مثلت 41.9%من مجموع السكان المهاجرين (12885)، متبوعة بالفترة 2001–2005 بنسبة

[1]) Ibidem.

.31.3%وهذا يعني أن ما يقارب ثلاثة أرباع المهاجرين أكثر من 73% وصلوا في الفترة ما بين2001-2011، ما يعكس تزايدا سريعا و ذو دلالة احصائية في وتيرة الهجرة الحديثة.

في المقابل، الفترات الأقدم مثل قبل 1981 أو1985–1981 لم تمثل سوى نسب هامشية (1.7% و0.8% على التوالي)، ما يدل على محدودية التدفقات في المراحل المبكرة.

من حيث التوزيع بين الجنسين، نلاحظ نوع من التقارب في معظم الفترات، غير أن الفترة 2006–2011 شهدت زيادة في نسبة النساء 45% مقابل 39.2% للرجال ما يشير إلى أن الهجرة في السنوات الأخيرة لم تعد تقتصر على فئة الذكور فقط ، بل أصبح الحضور النسوي معتبرا مقارنة بالفترات السابقة (مثل 1996–2000) التي كانت تميل أكثر إلى الرجال 16.8% مقارنة بالنساء.15.1%

لكن يلاحظ أنه و خلال فترة الازمة الأمنية في الجزائر ما بين 1991 و 2000 كان العدد الإجمالي للمهاجرين ذكورا و اناثا 6785 بنسبة زيادة اجمالية بلغت 22 % بينما كان العدد الإجمالي للمهاجرين في الفترة ما بين 2001 و 2005 (9630 فردا) بنسبة زيادة بلغت 31.3 % رغم أن هذه الفترة كانت فترة استقرار نسبي للحالة الأمنية و السياسية ليرتفع ارتفاعا ملحوظا ما بين 2006 و 2001 الى (12885) بنسبة زيادة تعتبر الأكبر على الاطلاق و هي 49.9 % و هي فترة زاد فيها الاستقرار و تحسنت الوضعية السياسية و الاقتصادية في الجزائر كثيرا.

كما تعكس هذه المعطيات بعض التغير في بنية و أنماط الهجرة من هجرة قديمة محدودة يغلب عليها الطابع الذكوري، إلى هجرة حديثة متصاعدة يغلب عليها الطابع المختلط.

الجدول رقم(12):المهاجرين الجزائريين في كندا حسب الجيل

	اناث		ذكور		العدد الإجمالي	
المهاجرين حسب الجيل	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجيل الأول	14925	71	17090	72.6	32015	71.8
الجيل الثاني	5835	27.8	6240	26.5	12080	27.1
الجيل الثالث	270	1.3	200	0.8	470	1.1
المجموع	21025	100	23535	100	44560	100

Sources : Statistique Canada, Enquête nationale auprès des ménages (ENM) de 2011.[1]

يتضح أن الجيل الأول من المهاجرين يحتل النسبة الأكبر حوالي 72%، وهو ما يعكس الطابع "الأصلي" للهجرة، حيث ما تزال الجماعات المهاجرة في طورها الأول، أي أن أغلبية أفرادها هم المهاجرون المباشرون الذين انتقلوا بأنفسهم إلى بلد الاستقبال. هذا يشير إلى أن عملية الاندماج أو التجذر عبر الأجيال لم تصل بعد إلى مستوى عميق.

أما الجيل الثاني، الذي يمثل حوالي 27%، فيشكل لبنة مهمة لعملية الاندماج الاجتماعي والثقافي. حيث أن أفراد هذه الفئة هم في الغالب الذين ولدوا في بلد الاستقبال أو هاجروا في فترة الطفولة، مما يمنحهم فرصة أفضل للاندماج في المجتمع المستقبل والانخراط في سوق العمل لاحقا.

في المقابل، فإن الجيل الثالث يشكل نسبة ضعيفة 1%، ما يعكس حداثة الظاهرة وعدم تراكم الأجيال المهاجرة بشكل كبير. هذا بدوره يدل على أن ظاهرة الهجرة الى كندا هنا حديثة نوعا ما في السياق التاريخي، وأن الديناميات الاجتماعية والاقتصادية لم تمنح بعد الوقت الكافي لتوسع الامتداد إلى أجيال أكثر.

[1]) Ibid, p03.

اذا كان الجيل الثالث هو الأقل و على اعتبار أن الهجرة نحو كندا من طرف الجزائريين حسب المسح الوطني للأسرة لعام 2011 في كندا و الذي بلغ فيه عدد الجزائريين المقيمين بكندا (44560) جاءت نسبة 89 % منهم خلال الخمسة عشر سنة السابقة لسنة المسح كما أن 73 %من المهاجرين الجزائريين في مدينة كيبك استقروا في الفترة ما بين 2001 الى 2011 و ذلك وفقا لنفس المسح فان هذا يدل على أن ان اكبر تدفقات الهجرة كانت في فترات استقرار سياسي و اقتصادي و أمني.

كما يلاحظ أن الفوارق بين الجنسين محدودة لكنها ذات دلالة احصائية:

- الذكور يشكلون النسبة الاكبر في الجيل الأول (72.6% مقابل 71% للإناث)، وهو ما يتماشى مع طبيعة موجات الهجرة الأولى التي يغلب عليها الطابع الذكوري في سياق البحث عن فرص عمل.
- **في الجيل الثاني والثالث، تميل النسب نوعا ما للإناث (خاصة في الجيل الثالث حيث تصل إلى 1.3% مقابل 0.8% للذكور)، و الذي قد يفسر بالاستقرار و حالات لم الشمل العائلي، وهنا يصبح الدافع للبحث عن عمل أكبر نظرا للمسؤوليات المترتبة عن تكوين عائلة .**

بالتالي، يمكن القول إن بنية الأجيال المهاجرة تعكس مرحلة انتقالية من الهجرة الفردية الذكورية الى الهجرة العائلية ، ما يمكن ان يؤدي الى زيادة نسب الجيل الثاني والثالث في المستقبل إذا استمرت تيارات الهجرة وتوطدت أنماط الاستقرار.

الجدول رقم (13):المستوى التعليمي للمهاجرين الجزائريين في كندا

المستوى التعليمي	اناث		ذكور		العدد الإجمالي	
بدون مستوى	1530	11.4	1580	10.3	3110	10.8
مستوى ثانوي	2015	15	2100	13.7	4115	14.3
تعليم مهني	890	6.6	1300	8.5	2190	7.6
معاهد(من غير الجامعات)	1820	13.5	1985	12.9	3805	13.2
جامعي	1495	11.1	1305	8.5	2800	9.7
بكالوريا	5735	42.6	7065	46.1	12790	44.4

Sources : Statistique Canada, Enquête nationale auprès des ménages (ENM) de 2011. numéro CO-1457 tableau 2C .[1]

الجدول يوضح توزيع المهاجرين الجزائريين حسب المستوى التعليمي و يقدم دلالات مهمة يمكن قراءتها كالتالي:

1) يلاحظ أن الفئة المهيمنة هي الحاصلون على شهادة البكالوريا بنسبة (44.4%)، وهو ما يشير إلى أن الهجرة مرتبطة بفئة شبابية في بداية مسارها التعليمي أو المهني. هذا يعكس من جهة زيادة الطلب على الكفاءات ذات المستوى المتوسط في سوق العمل، ومن جهة أخرى محدودية فرص النجاح في التعليم العالي داخل البلد الأصلي، مما يدفع هذه الفئة إلى البحث عن بدائل خارجية.
2) يمثل أصحاب المستوى الثانوي والمعاهد ما يقارب 27%، وهو ما يؤكد أن الفئات ذات مستوى التعليم المتوسط قادرة أيضا على الاندماج في ديناميات الهجرة، خاصة في الوظائف شبه التقنية أو المهن الخدمية، مما يبرز أن الهجرة لا تقتصر على النخب الجامعية ولا على غير المتعلمين، بل تشمل مستويات تعليمية مختلفة.
3) نسبة المهاجرين دون مستوى تعليمي 10.8%ليست مرتفعة، وهو مؤشر على أن الهجرة المعاصرة لم تعد كما في الماضي ظاهرة تقودها الفئات محدودة التعليم الباحثة عن عمل يدوي، بل أصبحت

[1]) Ibid, p04.

مرتبطة أكثر بالفئات ذات القدرات التعليمية. هذا التحول يتماشى مع انتقال سوق العمل من العمالة غير الماهرة إلى هجرة الكفاءات.

4) عند النظر إلى الفوارق بين الجنسين، يتضح أن الذكور يتفوقون في فئة "البكالوريا" و"التعليم المهني"، مما يتماشى مع تقاليد الهجرة الذكورية المرتبطة بسوق العمل بينما الإناث يتقدمن نسبيا في الفئات الجامعية والمعاهد، وهو ما يعكس أن الهجرة النسوية هي هجرة كفاءات.

من خلال ما تقدم ذكره، يمكن القول إن هذه البنية التعليمية تعكس نوع من التطور في بنية ظاهرة الهجرة الجزائرية حيث يمكن اعتبارها هجرة عمالية بامتياز بداية بعمالة تقليدية إلى هجرة للكفاءات والشباب المتعلم، ومن الذكورية البحتة إلى مشاركة متزايدة للمرأة، خاصة في المستويات العليا.

الجدول رقم(14): المهاجرون الجزائريون حسب النشاط في سوق العمل

المهاجرون حسب النشاط في سوق العمل	اناث	ذكور	**المجموع**
القوى العاملة	8375	11855	20230
الفئة الشغيلة	6805	9640	16450
العاطلون عن العمل	1570	2215	3785
الفئة غير النشطة	5105	3480	8585

Source : Statistique Canada, Enquête nationale auprès des ménages (ENM) de 2011, numéro 99-010-X2011036 au catalogue.[1]

الجدول يعكس صورة عن حالة المهاجرين الجزائريين في سوق العمل، إذ يظهر أن الأغلبية الساحقة تنتمي إلى القوى العاملة 20230، منهم 16450 في فئة الشغالين، مقابل 3785 عاطلين عن العمل. في المقابل، هناك 8585 من غير النشطين .هذه المعطيات تبرز بوضوح أن الهجرة مرتبطة بالأساس

[1]) Ibid, p05.

بديناميكيات العمل والاندماج الاقتصادي، لكنها تكشف في الوقت ذاته عن نوع من الهشاشة في هذا الاندماج.

على الرغم من أن ما يقارب ثلثي المهاجرين مندمجون في النشاط المهني، إلا أن نسبة البطالة في صفوفهم تعتبر مرتفعة نوعا ما (حوالي 20% من القوى العاملة). هذا يعكس محدودية قدرة سوق العمل في بلدان الاستقبال على استيعاب كامل الطاقات المهاجرة، سواء بسبب بعض العراقيل و التي قد تكون عراقيل قانونية وإدارية، أو بفعل ضعف الاعتراف بالشهادات والمؤهلات على سبيل المثال.

أما الفئة غير النشطة، فتتميز بتمثيل نسائي قوي (5105 مقابل 3480 للذكور)، ما يكشف تأثير البعد الجندري على الهجرة .حيث تجد النساء المهاجرات أنفسهن خارج النشاط الاقتصادي نتيجة لأدوار اجتماعية مرتبطة بالأسرة ورعاية الأطفال رغم أن لديهن القدرة و الكفاءة و حتى الفرص ، هذه الوضعية تجعل من الهجرة النسوية، رغم أهميتها، أقل مردودية على مستوى المشاركة الاقتصادية المباشرة.

بناءا على ذلك، يمكن القول إن البنية العامة للنشاط الاقتصادي لدى المهاجرين الجزائريين تكشف عن دلالة معقدة فمن جهة، الهجرة تظل مدفوعة بالبحث عن العمل وتحقيق الاندماج الاقتصادي، لكن من جهة أخرى، يظل هذا الاندماج غير كافي، نظرا للنسب المعتبرة للبطالة، والفوارق الجندرية، والعوائق البنيوية في سوق العمل. هذه المعطيات تؤكد أن إدماج المهاجرين ليس مجرد مسألة فردية مرتبطة بالكفاءة، بل هو نتاج لتقاطعات بنيوية تشمل السياسات العمومية، البنية الاقتصادية، والأطر الاجتماعية والثقافية في بلدان الاستقبال.

الجدول رقم (15): نسبة القوى العاملة لدى مجتمع المهاجرين الجزائريين في كندا

	اناث	ذكور	النسبة الاجمالية
نسبة القوى العاملة	62.2	77.3	70.2
نسبة الفئة الشغيلة	50.5	62.9	57.1
نسبة العاطلين عن العمل	18.7	18.7	18.7

Source : Statistique Canada, Enquête nationale auprès des ménages (ENM) de 2011, numéro 99-010-X2011036 au catalogue.[1]

المعطيات الإحصائية لهذا الجدول حول نسب القوى العاملة والفئة الشغيلة والعاطلين عن العمل بين المهاجرين تكشف عن صورة مركبة وذات دلالات احصائية واضحة:

1) نسبة القوى العاملة المرتفعة 70.2% تدل على أن أغلبية المهاجرين هم في نطاق القدرة على النشاط الاقتصادي، وهو ما ينسجم مع الطبيعة "الانتقائية" للهجرة التي تجذب الفئات الأكثر قدرة على العمل والإنتاج. الفارق بين الجنسين 77.3% للذكور مقابل 62.2% للإناث يعكس استمرار الطابع الذكوري للهجرة من حيث المشاركة المباشرة في سوق العمل، بينما يظهر أن نسبة معتبرة من النساء تبقى خارج هذا النطاق، إما لأسباب اجتماعية وثقافية، أو نتيجة لقيود سوق العمل نفسه.
2) نسبة الفئة الشغيلة 57.1% من إجمالي المهاجرين تبرز أن أكثر من نصف المهاجرين منخرطون في النشاط المهني. حيث يظهر هنا فارق مهم: الذكور 62.9% يتفوقون على الإناث 50.5%، ما يعكس فجوة جندرية مستمرة في مستويات التشغيل. هذه الفجوة يمكن تفسيرها بثلاثة عوامل:
   - هيمنة الأدوار الأسرية التقليدية على وضعية النساء.
   - وجود حواجز هيكلية أمام توظيف النساء المهاجرات .

[1]) ibidem.

- طبيعة الطلب في سوق العمل الذي قد يكون موجها بصورة أكبر نحو قطاعات يسيطر عليها الذكور (البناء، النقل، بعض الصناعات).

3) نسبة البطالة المرتفعة (18.7%) تمثل مؤشرا سلبيا، إذ تفوق في معظم الحالات المتوسطات الوطنية في بلدان الاستقبال و ثبات هذه النسبة بين الذكور والإناث يعكس أن البطالة مشكلة عامة تطال المهاجرين بغض النظر عن الجنس، وتكشف عن صعوبات هيكلية في إدماجهم بسوق العمل و التي من بينها ضعف الاعتراف بالمؤهلات والشهادات، الحواجز اللغوية والثقافية، أو بعض السياسات التقييدية المرتبطة بحقوق الإقامة والعمل.

4) هذه الأرقام تظهر مجموعة من الدلالات الاحصائية:

- الهجرة تزيد من نسب المشاركة الاقتصادية للمهاجرين مقارنة ببلدانهم الأصلية من جهة.
- يبقى إدماج المهاجرين في سوق العمل ضعيفا، مع نسب بطالة مرتفعة، وفوارق جندرية واضحة من جهة أخرى ، ما يدل على أن الهجرة لا تضمن بصورة مباشرة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي المتكافئ .

تؤكد هذه المعطيات أن المهاجرين يشكلون قوة عمل حيوية وضرورية، لكن مشاركتهم الاقتصادية مشوبة بتفاوتات جندرية وبعقبات بنيوية. لذلك، فإن فهم الهجرة لا يقتصر على كونها مجرد انتقال للأفراد بين الدول، بل هو عملية اندماج اجتماعي واقتصادي معقدة تتأثر بالسياسات العمومية، طبيعة سوق العمل، والأنماط الثقافية السائدة.

الجدول رقم (16): مجالات العمل للمهاجرين الجزائريين في كندا 2007

	الاناث		الذكور		العدد الإجمالي	
الوظيفة 2007	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الغاز و البترول و المناجم	غ.م	غ.م	غ.م	55	0.5	55
الخدمات العامة	20	0.3	90	0.9	110	0.6
البناء	80	1.1	370	3.5	450	2.5
الصناعة	300	4.1	1630	15.5	1930	10.8
التجارة بالجملة	155	2.1	480	4.6	635	3.5
التجارة بالتجزئة	970	13.2	950	9	1930	10.8
النقل	50	0.7	855	8.1	905	5.1
الثقافة	165	2.2	450	4.3	615	3.4
المالية و التامين	285	3.9	375	3.6	660	3.7
العقارات	35	0.5	230	2.2	265	1.5
العلوم و التقنية	505	6.8	1270	12.1	1770	9.9
النظافة و التطهير	285	3.9	755	7.2	1045	5.8
التعليم	1245	16.8	810	7.7	2060	11.5
الصحة و المساعدة الاجتماعية	2335	31.6	580	5.5	2910	16.3
الفن	75	1	95	0.9	175	1
خدمات الاطعام و الايواء	280	3.8	590	5.6	875	4.9
خدمات أخرى باستثناء الإدارة العامة	250	3.4	305	2.9	560	3.1
إدارة عمومية	325	4.4	550	5.2	875	4.9
صناعات أخرى	30	0.4	60	0.6	90	0.4

: Source : Statistique Canada, Enquête nationale auprès des ménages (ENM) de 2011, numéro 99-010-X2011036 au catalogue.[1]

[1]) Ibid, p06.

يوضح هذا الجدول توزيع المهاجرين الجزائيين في سوق العمل و مجالات نشاطهم و الذي يظهر الدلالات الإحصائية التالية:

1) **القطاعات الإنتاجية:**

يظهر بوضوح أن الذكور يهيمنون على قطاعات الصناعة (1630 رجل مقابل 300 امرأة) والبناء (370 رجل مقابل 80 امرأة) والنقل (855 رجل مقابل 50 امرأة).

هذه الصورة تعكس تقسيما أفقيا لسوق العمل، حيث تحتكر فئات اجتماعية معينة و هي الرجال في هذه الحالة قطاعات بعينها مرتبطة بالقوة البدنية والاشتغال المباشر بالإنتاج.

2) **القطاعات الاجتماعية:**

النساء يتفوقن بشكل كبير في الصحة والمساعدة الاجتماعية (2335 امرأة مقابل 580 رجال)، وكذلك في التعليم (1245 امرأة مقابل 810 رجال).

هذا ينسجم مع ما تشير إليه الدراسات النسوية من أن النساء يتجهن إلى مهن الرعاية والتعليم بحكم الأدبيات المجتمعية و الثقافية التي تربط المرأة بالعناية والرعاية.

3) **القطاعات الحديثة:**

في العلوم والتقنية، ورغم أن الرجال ما زالوا أكثر (1270 مقابل 505)، إلا أن وجود النساء بنسبة معتبرة يظهر بداية انفتاح على مهن غير تقليدية.

قطاع المالية والتأمين يقترب من التوازن (375 رجل مقابل 285 امرأة)، ما يعكس دخول النساء مجالات إدارية ومهنية عالية المهارة.

4) القطاعات الهامشية:

في الثقافة والفن والعقارات، تبقى الأعداد محدودة لكلا الجنسين، مع تفاوتات طفيفة.

أما قطاع الغاز والبترول والمناجم، فالمعطيات حول النساء غير متوفرة (غ.م)، وهو مؤشر على ضعف أو شبه غياب حضورهن في هذه المهن سنة 2007.

البيانات تكشف أن مجالات عمل المهاجرين الجزائريين في كندا2007 يعيد إنتاج تقسيم جنسي للعمل قائم على ثنائية:

- رجال في قطاعات إنتاجية ثقيلة صناعة، بناء، نقل.
- نساء في قطاعات الرعاية والخدمات الاجتماعية تعليم، صحة، نظافة.

لكن هناك مؤشرات تحول نحو التنوع المهني، خاصة في مجالات العلوم والتقنية والمالية، ما يمكن تفسيره بتزايد التحصيل العلمي للنساء وتوسع أدوارهن الاجتماعية.

تظهر بنية انتشار الجزائريين في سوق العمل في كندا سنة 2007 أنه كان يسير في اتجاه مزدوج:

- تعزيز القطاعات الاجتماعية (الصحة، التعليم) بما يعكس الاتجاه للخدمات العامة.
- تنويع اقتصادي من خلال الصناعة والتجارة والخدمات التقنية، وهو ما يشير إلى محاولة الاتجاه نحو قطاعات أخرى كالإنتاج و الصناعة.

الجدول رقم (17): مجالات العمل للمهاجرين الجزائريين في كندا 2011

الوظيفة						
2011	اناث	نسبة	ذكور	نسبة	المجموع	نسبة
تسيير	375	5.1	1020	9.7	1400	7.8
أعمال مالية و إدارة	1190	16.1	1145	10.9	2335	13
علوم تطبيقية	490	6.6	2165	20.6	2655	14.8
القطاع الصحي	700	9.5	395	3.8	1095	6.1
تعليم و خدمات اجتماعية	2830	38.3	890	8.5	3720	20.8
الفن و الثقافة و الرياضة و الترفيه	155	2.1	185	1.8	340	1.9
البيع و الخدمات	1550	21	2145	20.4	3695	20.6
خدمات النقل	35	0.5	1765	16.8	1795	10
الفلاحة	_	_	100	1	100	0.6
الصناعة	75	1	690	6.6	765	4.3

Source : Statistique Canada, Enquête nationale auprès des ménages (ENM) de 2011, numéro 99-010-X2011036 au catalogue[1]

[1]) ibid., p07.

تشير الأرقام في الجدول أعلاه و الذي يعبر عن مجالات عمل المهاجرين الجزائريين في كندا في سنة 2011 ما يلي:

1) أغلب المهاجرين الجزائريين ينشطون في القطاعات الخدمية، خاصة التعليم، الرعاية الاجتماعية، والبيع والخدمات وهذه القطاعات تمثل ما يزيد عن 40% من إجمالي التشغيل ما يعكس:

- توجه الجزائريين نحو مهن الاندماج السريع في سوق العمل الكندية.
- استغلال مؤهلاتهم اللغوية والثقافية في مجالات التواصل والخدمات العامة.
- هشاشة بعض المهاجرين الجدد الذين يبدؤون بمهن لا تتطابق مع تخصصاتهم الجامعية.

2) وجود كفاءات علمية وتقنية عالية

نسبة 14.8% في "العلوم التطبيقية" تعكس مستوى التأهيل العلمي العالي للمهاجرين الجزائريين في كندا، وهو ما تؤكده البيانات التي تشير الى أن أكثر من نصف المهاجرين الجزائريين يحملون شهادات جامعية عليا (بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه)، خاصة في مجالات الهندسة، تكنولوجيا المعلومات، والبحث العلمي.
هذا يعني أن الهجرة الجزائرية إلى كندا ليست عمالية تقليدية، بل هجرة مهارات وكفاءات.

3) **ضعف التمثيل في القطاعات الإنتاجية التقليدية:**

القطاعات مثل الصناعة (4.3%) والفلاحة (0.6%) تمثل حضور محدود، مما يدل على:

- التحول من هجرة "يد عاملة يدوية" إلى هجرة "عمالة مؤهلة."
- تأثر سوق العمل الكندي بسياسات انتقائية للهجرة تستقطب الكفاءات .
- تراجع جاذبية المهن اليدوية للمهاجر الجزائري.

4) **القطاع الصحي والتعليم**

وجود 6.1% في القطاع الصحي و20.8% في التعليم والخدمات الاجتماعية يشير إلى:

- تكيف المهاجرين الجزائريين مع احتياجات الاقتصاد الكندي في قطاعات الصحة والرعاية.
- الاعتماد المتزايد على الكفاءات المهاجرة في هذه القطاعات الحيوية.

5) **هجرة انتقائية للكفاءات:**

سياسة الهجرة الكندية التي تمنح الأفضلية للمتعلمين وأصحاب الخبرة المهنية، مما جعل غالبية المهاجرين الجزائريين من فئة النخبة المتعلمة.

6) **البعد الجندري في العمالة المهاجرة:**

النساء الجزائريات يتركزن في التعليم والخدمات الاجتماعية، بينما الرجال يبرزون في النقل، الصناعة، والعلوم التطبيقية، مما يعكس استمرار الأدوار التقليدية في بيئة العمل.

و عموما تظهر معطيات سنة 2011 أن الهجرة الجزائرية إلى كندا تتميز بـ:

- **تحول نوعي من الهجرة العمالية الكلاسيكية إلى الهجرة المهنية ذات الكفاءة العالية.**
- **اندماج قوي في سوق العمل الخدمي والعلمي.**

المطلب الثاني : المهاجرون الجزائريون نحو سويسرا:

الشكل رقم (05): تطور عدد السكان المغاربيين المقيمين الدائمين في سويسرا، حسب بلد المنشأ 1981-2010

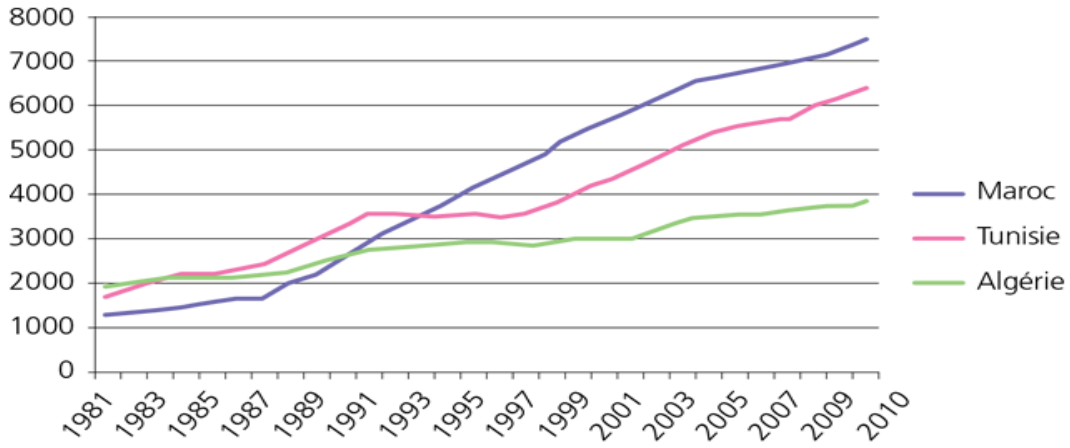

المصدر: المكتب الفيدرالي للإحصاء[1](swissinfo.ch)

يمثل هذا الرسم البياني تطور أعداد المهاجرين من المغرب، تونس، والجزائر خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2010. ويمكن ملاحظة عدد من الاتجاهات المهمة التي تحمل دلالات اجتماعية، اقتصادية وسياسية:

المنحنى الجزائري (اللون الأخضر) يظهر زيادة معتدلة، حيث بقيت الأرقام أقل من 4000 مهاجر حتى 2010. بل يلاحظ وجود فترة ركود واضحة تقريبا بين 1993 و2003 ، وهي فترة تتزامن مع "العشرية السوداء" في الجزائر، حيث كانت الهجرة السياسية قائمة ولكن ظروف العنف والقيود الأمنية

[1]) HISTOIRE D'UNE INTÉGRATION RÉUSSIE ,Immigrés maghrébins en Suisse: faits et chiffres, https://www.swissinfo.ch/fre/histoire-d-une-int%C3%A9gration-r%C3%A9ussie-_immigr%C3%A9s-maghr%C3%A9bins-en-suisse-faits-et-chiffres/42137352

أدت إلى تراجع نسبي للهجرة الاقتصادية المنظمة. بعد 2003 عاد المنحنى إلى الصعود التدريجي، مما يعكس:

1) **انحسار و تراجع معدلات الهجرة في أكثر فترات عدم الاستقرار السياسي في الجزائر ما بين 1993 و 2003.**
2) **استمرار ارتفاع متزايد لتدفقات الهجرة في الفترات التي عرفت بداية الاستقرار السياسي**
3) **ارتفاع نسب تدفقات الهجرة في كل من المغرب وتونس (المستقرتان سياسيا) حيث اتبعتا مسارا تصاعديا مع اختلاف في الحدة، بينما الجزائر المضطربة سياسيا أظهرت تراجعا طفيفا في نفس الفترة.**

ما يمكن استخلاصه من هذا الرسم البياني يبرز كيف أن الهجرة ليست مجرد ظاهرة ديموغرافية، بل هي انعكاس لهيكل أعمق من التفاعلات بين الاقتصاد السياسي الداخلي والأنظمة الدولية. المغرب وتونس يمثلان نموذج الهجرة الاقتصادية ذات الاستمرارية المرتبطة بالسوق الأوروبية، بينما الجزائر تُجسد حالة تتداخل فيها العوامل السياسية والأمنية مع المحددات الاقتصادية.

الشكل رقم (06):الحالة المدنية للأجانب المقيمين بشكل دائم في سويسرا حسب الأصل

إحصاءات عن السكان المقيمين من جنسيات أجنبية، حتى 31 ديسمبر 2009

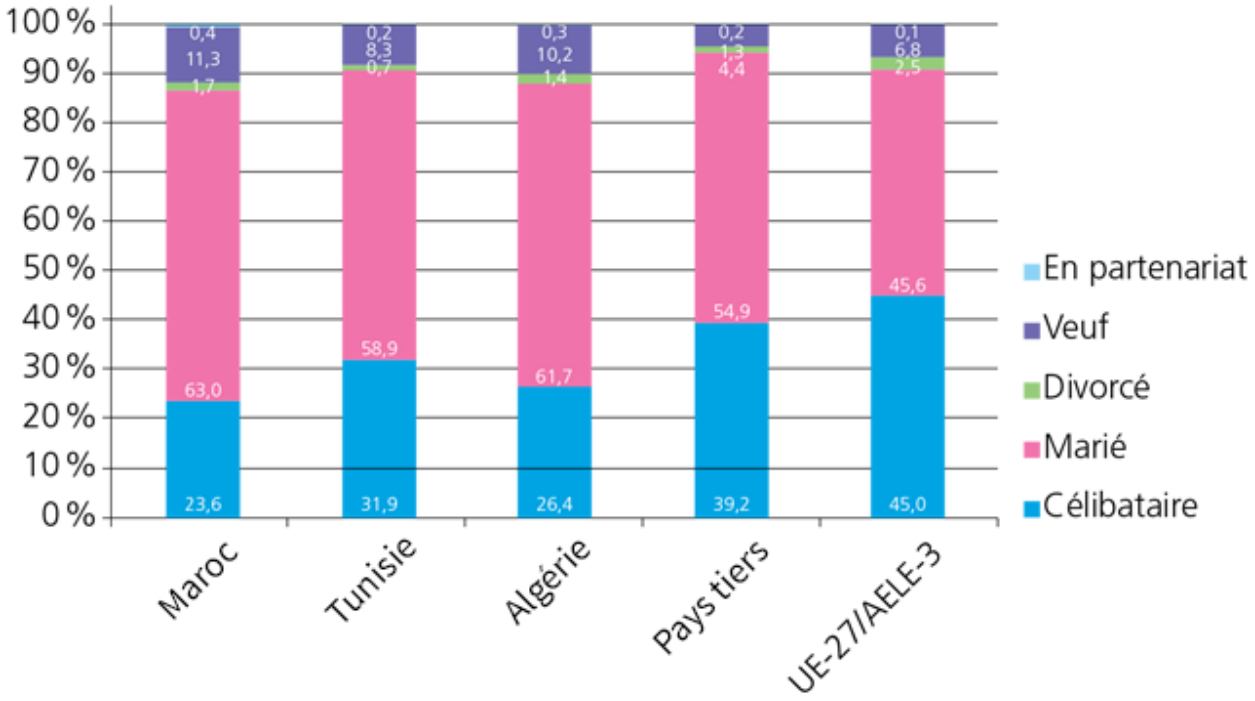

المصدر: (**swissinfo.ch**)[1]

يبين هذا الرسم البياني معطيات تتعلق بـ الحالة المدنية للأجانب المقيمين بصفة دائمة في سويسرا حسب جنسياتهم إلى غاية 31 ديسمبر 2009 .هذه البيانات تقارن بين المغاربة، التونسيين، الجزائريين و رعايا من "دول أخرى ورعايا من الاتحاد الأوروبي/الرابطة الأوروبية للتبادل الحر.

هذه المعطيات من اعداد المكتب الفدرالي للإحصاء السويسري (Office fédéral de la statistique – OFS, Federal Statistical Office – FSO)، الذي ينشر بانتظام جداول السكان المقيمين حسب الجنسية، الحالة المدنية، والعمر.

[1]) Ibid, p02.

السنة المرجعية: 2009، أي فترة ما قبل التحولات الكبرى في سياسات الهجرة الأوروبية (أزمة اللاجئين 2015).

و ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الرسم البياني:

المتزوجين :المغاربة، التونسيون، والجزائريون المقيمون في سويسرا يتميزون بنسبة مرتفعة من المتزوجين تتجاوز 58% وتصل إلى 63% (المغرب)، بالمقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي.(46%)

العزاب :نسبة منخفضة لدى المغاربيين (24–32%) مقارنةً بـ.(45%) UE/AELE

الأرامل: أكثر ظهورا في صفوف المغاربة والجزائريين (أكثر من 10%) بالمقارنة بباقي الفئات.

الطلاق: نسب ضعيفة جداً وسط المغاربيين (2%) مقابل نسب أعلى لدى.(2.5%) UE/AELE

التركيب العمري: حيث ارتفاع نسب الأرامل لدى المغاربة والجزائريين يعكس وجود جيل مهاجر أقدم (وصل منذ السبعينيات والثمانينيات) والذي بلغ سنا متقدمة بحلول 2009.

أنماط الهجرة :المغاربيون عموما دخلوا سويسرا عبر الهجرة العائلية ولم الشمل، ما يشرح ارتفاع نسبة المتزوجين. في المقابل، الهجرة الأوروبية أكثر مرونة ومرتبطة بالعمل والدراسة، ما يرفع نسبة العزاب.

العوامل الثقافية والاجتماعية :ضعف نسب الطلاق والشراكات خارج الزواج بين المغاربيين تعكس الاعراف الاجتماعية و الثقافية المحافظة، مقارنة بالمجتمعات الأوروبية التي تعترف بالشراكات خارج نطاق الزواج بشكل أكبر.

السياسات السويسرية :نظام التأشيرات ولم الشمل لعب دورا فعالا في تكوين مجتمع مهاجر ذي طابع عائلي عند المغاربة والتونسيين والجزائريين.

مما تقدم يمكن استخلاص الدلالات الإحصائية العامة التالية:

- وجود خدمات ساعدت على الاندماج الاجتماعي و هو ما يعكسه الطابع الأسري للمهاجرين المغاربيين: دعم سكني، تعليم الأطفال، وتأمين صحي للعائلات.
- اختلاف الأنماط بين الأوروبيين و المغاربيين يشير إلى سياسات اندماج تفيضلية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والأسرية.
- **وجود نسبة كبير من المتزوجين بالنسبة للمغاربيين يدل بشكل جزئي على أن فئة كبيرة منهم لديهم مورد رزق أي أنهم عمال ما مكنهم من اتخاذ خطوة الزواج و تكوين أسرة أو انهم متزوجون أصلا من بلدانهم الاصلية و لزام عليهم توفير عمل لإعالة أسرهم في بلد المهجر.**

الجدول رقم (18): تجنيس الأشخاص من أصل شمال أفريقي في سويسرا، 1992–2010

	Population résidante permanente (décembre 2010)	Nombre de personnes naturalisées 1992-2010*	Total	Naturalisés en proportion des résidents permanents de même origine	Proportion de naturalisés sur population de même origine nationale
Maroc	7469	4958	12 427	66,4 %	39,955 %
Tunisie	6418	4013	10 431	62,5 %	38,5 %
Algérie	3822	3338	7160	87,3 %	46,6 %

المصدر: وانر وشتاينر 2012 (swissinfo.ch[1])

[1]) Ibidem.

الجدول يوضح أعداد السكان المقيمين بصفة دائمة في سويسرا من أصول مغربية، تونسية، وجزائرية (حتى ديسمبر 2010)، وعدد المتجنسين منهم خلال الفترة 1992–2010، إضافة إلى النسب المئوية ذات الصلة.

الجزائر:

- السكان المقيمون: 3822
- المتجنسون: 3338
- المجموع: 7160

نسبة المتجنسين من مجموع الأصل الجزائري: 87.3% (أعلى بكثير من المغرب وتونس)

نسبة المتجنسين ضمن السكان المقيمين فقط: 46.6%

تشير الأرقام أعلاه الى العديد من الدلالات الاحصائية:

1) ارتفاع نسب التجنيس:

- النسب المرتفعة (62%–87%) في سويسرا، ما يعكس سياقا تاريخيا طويلا للهجرة المغاربية و اندماج معتبر في المجتمع السويسري.
- الجزائريون يبرزون بنسبة 87.3%، وهو مؤشر على ميل أقوى نحو التجنيس مقارنة بالمغاربة والتونسيين.

2) عوامل الهجرة المحتملة:

- **المدة الزمنية للإقامة** :الجزائريون قد يكونون من أوائل موجات الهجرة المغاربية (عبر فرنسا ثم إلى سويسرا)، مما رفع نسبة المؤهلين للتجنيس.
- **دوافع سياسية :بعض الجزائريين لجؤوا إلى سويسرا خلال "العشرية السوداء "وهو ما قد أدى الى تجنيسهم لاعتبارات إنسانية وقانونية لكن الاعداد لا تدل على تدفق ذو دلالة احصائية.**
- **العوامل الثقافية والاجتماعية** :الرغبة في الاستقرار الطويل الأمد وضمان حقوق الأسرة، ما يجعل الحصول على الجنسية الهدف الأساسي لأنه الضامن للاستقرار و العمل.
- الفروق بين المغرب ،تونس والجزائر تكشف تفاعل عوامل التاريخ الاستعماري، ظروف الهجرة، والسياسات الداخلية في بلد الأصل مع سياسات الاستقبال السويسرية.
- الأرقام توضح أن دول شمال أفريقيا تعتبر من أكثر المناطق المرسلة لمهاجرين متجنسين في سويسرا .

الشكل رقم(07): تقسيم سوق العمل للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 ، 2010

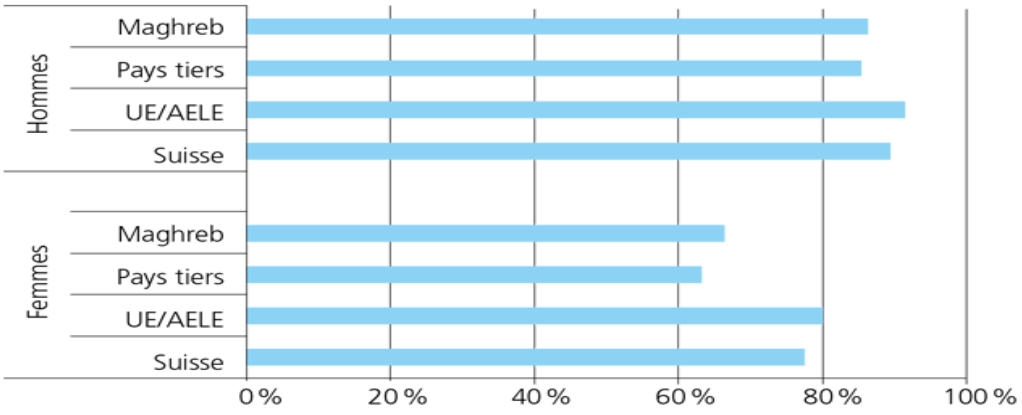

المصدر:. (المسح الهيكلي 2010)[1]

ما يمكن استخلاصه من الرسم البياني أعلاه و الذي يتعلق بتقسيم سوق العمل في سويسرا سنة 2010 هو مايلي:

1)المشاركة في سوق العمل

– المغاربة (المقصود هنا سكان المغرب العربي) يتميزون بنسبة مشاركة مرتفعة للرجال، حيث يدخلون سوق العمل بدافع اقتصادي قوي (العمل كشرط للإقامة والاندماج).

– في المقابل، النساء من أصول مغاربية يظهرن نسبة نشاط اقتصادي ضعيفة مقارنة بالسويسريات وحتى نساء أجنبيات من أصول أوروبية، ما يعكس تداخل العوامل الثقافية مع صعوبات بنيوية (قلة فرص الشغل الملائمة، محدودية سياسات التوفيق بين العمل والأسرة).

2) البطالة

المغاربة من أكثر الفئات الأجنبية عرضة للبطالة مقارنة بغيرهم من الأوروبيين المقيمين في سويسرا.

[1])ibid,p03.

3)الفجوة الجندرية داخل الجالية المغاربية

– الرجال المغاربة:

يملكون تواجدا قويا في سوق العمل لكنهم أكثر عرضة للبطالة والهشاشة مقارنة بالسويسريين.

و يشغلون وظائف غير مستقرة.

–النساء المغاربيات:

أقل اندماجا في سوق العمل.

كثيرات منهن يتفرغن للعمل المنزلي أو يعتمدن على عقود جزئية منخفضة الأجر، بسبب عوائق اللغة، غياب شبكات الدعم، والأدوار التقليدية.

4)مقارنة بالمجموعات الأخرى

بالمقارنة بالأوروبيين الغربيين أو مواطني الاتحاد الأوروبي وضعية المغاربة أضعف:

الأوروبيون يستفيدون من حرية التنقل والاعتراف بمؤهلاتهم.

المغاربة يعانون من تأشيرات مقيدة وإجراءات أكثر صرامة، ما يزيد هشاشتهم.

5) **التهميش البنيوي**:وضعية المغاربة تعكس من الناحية اقتصادية أنهم يتركزون في نشاطات العمل الثانوية حيث الأجور ضعيفة والحماية الاجتماعية محدودة.

ما يمكن اجماله من ملاحظات في ما يتعلق بدور و مكانة العمال المغرب العربي هو:

– المغاربة حاضرون بقوة في سوق العمل السويسري، لكن اندماجهم يظل كمي أكثر من كونه نوعي.

- الرجال المغاربة يواجهون نسب بطالة مرتفعة وهشاشة مهنية.
- النساء المغاربيات يعانين من ضعف المشاركة الاقتصادية وتهميش مضاعف.
- هذه الفوارق تعكس تداخل العوامل البنيوية (قوانين، سوق عمل) مع العوامل الثقافية والاجتماعية و السياسية.

المطلب الثالث: المهاجرون الجزائريون نحو فرنسا

الجدول رقم (19): المهاجرون في فرنسا

حجم دخول الجزائريين الى فرنسا والى بلدان OCDE2009-1995

السنة	الدخول الى بلدان OCDE	الدخول الى فرنسا	نسبة الدخول الى فرنسا
1995	12046	8362	69.4
1996	12908	7833	60.7
1997	17888	12221	68.3
1998	22120	16747	75.7
1999	18866	11396	60.4
2000	23547	12419	52.7
2001	28393	15028	52.9
2002	35761	23446	65.6
2003	39487	28548	72.3
2004	43105	27934	64.8
2005	38694	24755	64
2006	41706	25412	60.9
2007	39008	23107	59.2
2008	37917	22315	58.9
2009	35953	19961	55.5

المصدر:Organisation de coopération et de développement économiques[1]

يشير هذا الجدول الى تدفقات المهاجرين الجزائريين الى فرنسا و الى بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصاديةOCDE خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 و 2009 و أهم الملاحظات الكمية التي يمكن الإشارة اليها:

- **مرحلة صعود** :(**1995–1998**) ارتفعت نسبة الدخول إلى فرنسا من 60-70% إلى **75.7%سنة 1998**.
- **مرحلة تذبذب** :(**1999–2003**) انخفاض واضح سنة 2000 (52.7%)، لكن عودة قوية في 2002-2003 (أكثر من 70%).
- **مرحلة تراجع مستمر** :(**2004–2009**) النسبة تتناقص تدريجيا من 64% إلى 55.5%.

1) فرنسا كوجهة مهيمنة في التسعينيات:

الأرقام الأولى (1995-1998) تعكس هيمنة فرنسا شبه المطلقة كوجهة رئيسية للهجرة نحو أوروبا وبلدان OCDEهذا راجع إلى العلاقات التاريخية الاستعمارية، ووجود الجالية الجزائرية الكبيرة التي تسهل عمليات الاندماج. إضافة إلى أن فرنسا خلال التسعينيات كانت تشهد مرحلة إعادة هيكلة اقتصادية مع حاجة متزايدة لليد العاملة في بعض القطاعات.

[1]) Kateb Kamel, Bilan perspectives des migrations algériennes, **Hommes Et Migration**, Musée national de l'histoire de l'immigration, France,1289, p06.

2) التقلبات بين 1999 و2003:

التراجع الحاد سنة 2000 يمكن تفسيره بـ:

- بداية تطبيق سياسات فرنسية أكثر تشددا في منح التأشيرات.
- تحسن الوضع الاقتصادي في دول أخرى داخل OCDE (إسبانيا، إيطاليا) التي بدأت تجذب مهاجرين بفضل الطفرة العمرانية والاقتصادية.

غير أن العودة القوية في 2002-2003 (أكثر من 70%) يمكن تفسيرها بـ:

- حالات لم الشمل العائلي.
- التأثير غير المباشر لعدم الاستقرار الإقليمي (العشرية السوداء في الجزائر في التسعينيات.)

3) مرحلة التراجع النسبي:(2004-2009)

يظهر من الجدول أن حصة فرنسا انخفضت إلى 55.5% سنة 2009.

- هذا التراجع لا يعني انخفاضا كبيرا في الأعداد المطلقة (التي بقيت مرتفعة)، وإنما إعادة توزيع للهجرة نحو دول OCDE الأخرى.
- من أبرز المنافسين الجدد:إسبانيا وإيطاليا، اللتان اعتمدتا سياسات استقطاب العمالة الأجنبية لسد العجز في سوق العمل، خاصة في مجالات البناء والفلاحة.

في المقابل، فرنسا اتجهت منذ 2006 نحو سياسات هجرة انتقائية (قانون الهجرة والاندماج للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي)، مع التركيز على "هجرة الكفاءات" والتشدد تجاه الهجرة العائلية.

يبين الجدول رقم (19) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)أن الهجرة الجزائرية إلى دول المنظمة، وبالأخص فرنسا، شهدت تذبذباً خلال الفترة الممتدة بين 1995 و2009، تزامنا مع فترة الأزمة الأمنية في الجزائر أو ما يعرف بالعشرية السوداء. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد الجزائريين الذين دخلوا فرنسا 8,362 مهاجرا عام 1995، ثم انخفض إلى 7,833 عام 1996، قبل أن يرتفع مجدداً في سنتي 1997 و1998، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 1999. هذا التباين يعكس تأثير الظروف الأمنية والسياسية في الجزائر على حركة الهجرة، حيث أدت العنف والاضطرابات إلى فترات زيادة رغبة المواطنين في المغادرة، تلتها فترات انخفاض نتيجة صعوبة التنقل أو تشديد السياسات الأوروبية تجاه الوافدين.

تشير البيانات إلى أن تدفقات الهجرة الجزائرية نحو فرنسا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)لم تتوقف عند حدود الأزمة الأمنية في التسعينات، بل استمرت في الارتفاع حتى بعد بداية الاستقرار السياسي في الجزائر عام 1999. ويُلاحظ أن الفترة بين 2001 و2002 شهدت أكبر زيادة سنوية تفوق 8,000 مهاجر، رغم أن هذا التوقيت يُفترض أنه يمثل فترة استقرار سياسي نسبي، بينما كان أقل فرق بين سنتي 1995 و1996 حوالي 1,500 مهاجر، في أوج الأزمة الأمنية.

يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على هذه التدفقات كما يلي:

- **العامل الاقتصادي** :التحولات الاقتصادية في أوروبا، خصوصاً فرص العمل والطلب على اليد العاملة، لعبت دوراً محورياً في تحديد حجم الهجرة.
- **العامل السياسي والقانوني** :السياسات الفرنسية التقييدية مقابل انفتاح بعض الدول الأوروبية الأخرى أثرت بشكل مباشر على الوجهات المفضلة للمهاجرين.
- **العامل الاجتماعي والتاريخي** :استمرت قوة الروابط التقليدية بين الجزائر وفرنسا، لكنها شهدت إعادة توزيع نتيجة السياسات الجديدة وتغيرات سوق العمل.

- **العامل السياسي الداخلي في الجزائر :حالة عدم الاستقرار السياسي خلال التسعينات لم تُظهر تأثيراً ملموساً أو دلالة إحصائية قوية على نسب الهجرة، ما يشير إلى أن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لعبت دوراً أكبر من العوامل السياسية الداخلية في اختيار الجزائريين للهجرة.**

هذا التحليل يوضح أن الهجرة الجزائرية خلال تلك الفترة كانت نتيجة تفاعل مركب بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية في كل من الجزائر والدول المستقبلة، وليس مجرد انعكاس مباشر للأزمات الداخلية فقط

الشكل رقم (08): الهجرة الجزائرية إلى فرنسا حسب سبب قبول طلب الاقامة

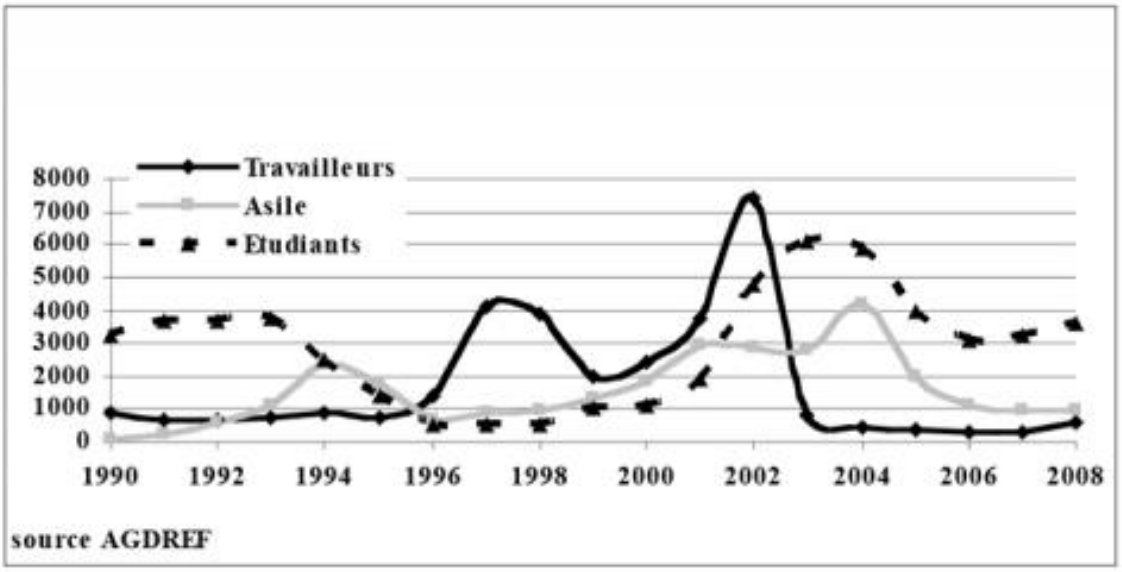

المصدر: AGDREF[1]

يمثل الشكل رقم عدد طلبات الإقامة المقبولة وفقا لكل لأسباب ;العمل، الدراسة، طلبات اللجوء والصادر عن (AGDREF) Application de gestion des dossiers des ressortissantsetrangers en France.

[1]) ibid., p08.

- العمالTravailleurs

- اللجوءAsil

- الطلبة Étudiants

1) **العمال:**

- أعداد ضعيفة في أوائل التسعينيات(1000) سنويا
- قفزة واضحة بين 1996 و1997 (4000)، ثم انخفاض سريع.
- **الذروة الكبيرة سنة 2002 بأكثر من 7000عامل مع أن هذه الفترة كانت فترة استقرار سياسي نسبي مقارنة مع فترة التسعينات، ثم انهيار إلى أقل من 500 بعد 2004.**
- ما بعد 2005 بقي المستوى غير مستقر.

2) اللاجؤون

- منخفض في بداية التسعينيات.
- قفزة بين 1993 و1994 (حوالي3000 طلب مقبول).
- **بعد 1996عرفت نسبة تراجع معتبرة رغم أنها فترة أزمة سياسية و أمنية ثم عاد للارتفاع ما بين 2001–2004 (حوالي4000) رغم أنها فترة استقرار نسبي للأوضاع السياسية و الامنية ثم انخفض إلى حدود 1000 فقط بحلول 2007–2008.**

3) الطلبة

- يمثلون شريحة ثابتة نسبيا.

- المستوى ظل بين 3000 و4000 سنويا مع تذبذب طفيف.

- ارتفاع نسبي بعد 2000 (بين 4000 و5000) لكن بدون قفزات حادة مثل العمال أو طالبي اللجوء.

مما تقدم من أرقام تستنتج ما يلي:

1) **العمال:**

- **تقلبات و تذبذب واضح يعكس ارتباط القبول بالعديد من العوامل المتداخلة السياسية و الاقتصادية مثل سوق العمل أو سياسيات الدولة المستقبلة.**
- القفزة في 2002 تتزامن مع احتياجات سوق العمل الفرنسي قبل تشديد قوانين 2006.
- الانهيار بعد 2004 يعكس تبني فرنسا لسياسة هجرة انتقائية تستهدف الكفاءات، وتقليص الهجرة العمالية غير المؤهلة، خاصة من الجزائر.

2) **اللاجؤون**

- الارتفاع الطفيف في منتصف التسعينيات (1993-1994) يرتبط بالسياق الأمني في الجزائر خلال العشرية السوداء 1991-2002 و لكنه ليس ارتفاع ذو دلالة احصائية.

- ارتفاع أكبر ما بين 2001-2003 رغم أن الفترة فترة استقرار نسبي.

3) الطلبة

– الاستقرار النسبي لهذه الفئة مقارنة بالعمال وطالبي اللجوء

– الطلبة يعكسون استمرار العلاقة الأكاديمية بين الجزائر وفرنسا في إطار الامتداد اللغوي والثقافي (الفرنكوفونية).

– الاستقرار يدل على أن الهجرة التعليمية بقيت قناة مستمرة لتدفق الهجرة حتى في ظل سياسات التضييق.

مما تقدم طرحه من بيانات و تعليقات يمكن استخلاص النتائج التالية:

- **تنوع دوافع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا:**
  يظهر أن الهجرة ليست ذات بعد اقتصادي فقط، بل تداخلت فيها العوامل الأمنية (اللجوء) والتعليمية (الدراسة).
- **السياسات الفرنسية:**
  تبني فرنسا لسياسات متشددة نوعا ما فيما يتعلق بالهجرة منذ بداية الألفية أدى إلى انخفاض كبير في هجرة العمال واللاجئين، مقابل السماح باستمرار تدفق الطلبة.
- **البعد التاريخي:**
  ارتباط الجزائر بفرنسا جعل كل تغير في السياسة الفرنسي يلقي بظلاله على قضية الهجرة بجميع أنواعها.
- **فترة الارتفاع الملموس لطلبات الإقامة في فرنسا كانت فترة استقرار سياسي.**

الشكل رقم (09): دخول طالبي اللجوء الجزائريين إلى دول الاتحاد الأوروبي

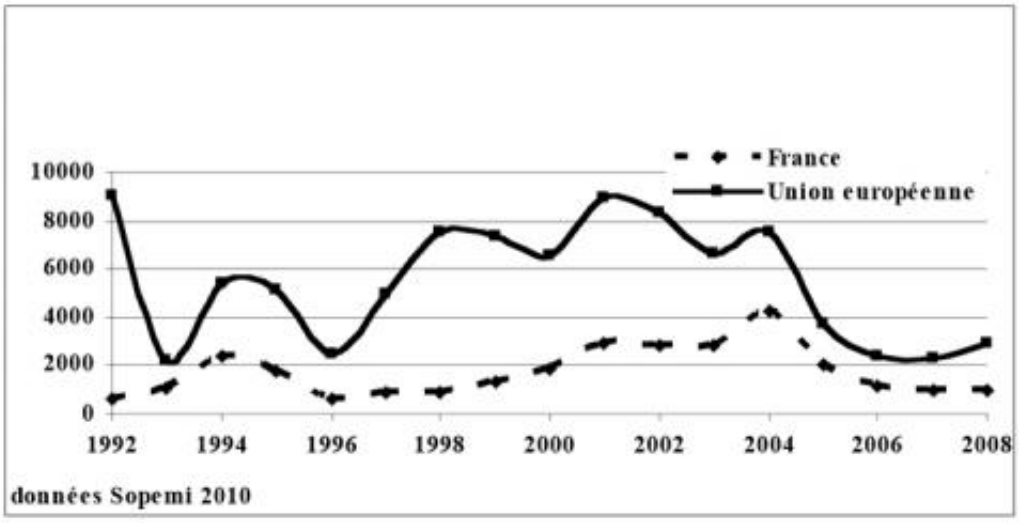

المصدر :Sopemi[1]

تشير بيانات الشكل رقم (09) الصادرة عن نظام Sopemiلمراقبة الهجرة الدائمة إلى ديناميكية متقلبة في طلبات اللجوء المقدمة من الجزائريين خلال الفترة بين 1992 و2008، سواء في فرنسا أو باقي دول الاتحاد الأوروبي.

- **فرنسا** :شهدت الفترة بين 1992 و1994 ارتفاعًا طفيفًا في الطلبات المقبولة، من أقل من 1,000 إلى أكثر من 2,000 طلب، ثم تراجع العدد مجددًا إلى أقل من 1,000 سنة 1996، قبل أن تعاود الزيادة تدريجيًا حتى بلغت ذروتها بأكثر من 4,000 طلب سنة 2004.
- **الاتحاد الأوروبي (دول غير فرنسا)** :سجلت أقل نسبة في سنة 1993 بحوالي 2,000 طلب مقبول، بينما بلغت أعلى نسبة تقريبًا 9,000 طلب سنة 2001، ما يعكس اتجاها تصاعديا عاما مع بعض التقلبات على المدى القصير.

[1]) ibidem.

توضح هذه الأرقام أن طلبات اللجوء لم تتبع بالضرورة مسار الأزمات الأمنية في الجزائر مباشرة، بل تأثرت أيضا بالعوامل الأوروبية مثل السياسات الوطنية للهجرة واللجوء، والإجراءات القانونية، وفتور أو زيادة الطلب على الاستقبال، مما يجعل هذه الحركة انعكاسا لتفاعل متعدد العوامل بين الواقع الداخلي للجزائر وظروف الدول المستقبلة.

1) التذبذب في بداية التسعينات(1995–1992)

– الانخفاض الحاد بعد 1992 يرتبط مباشرة بالأزمات السياسية والأمنية في الجزائر (العشرية السوداء بعد إلغاء الانتخابات 1991).

– الصعود الطفيف منتصف التسعينات يعكس موجة جديدة من طلبات اللجوء السياسي، خاصة مع تصاعد العنف المسلح في الجزائر و لكنه ليس ذو دلالة احصائية.

2) 2002–1997

- نلاحظ ارتفاعا نسبيا في الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي أكثر من فرنسا، ما يبين تحول بعض تدفقات المهاجرين الجزائريين والمغاربيين إلى وجهات أخرى (إسبانيا، إيطاليا) بسبب السياسات الفرنسية المقيدة.
- من الناحية السياسية، ارتبطت هذه الفترة بتحولات إقليمية مثل بداية الاستقرار النسبي في الجزائر بعد 1999 (سياسة المصالحة الوطنية)، مما خفف ضغوط اللجوء السياسي لكنه لم يوقف الهجرة الاقتصادية.

3) الذروة 2002–2004

– يشهد الاتحاد الأوروبي وفرنسا مع ارتفاع ملحوظ في طلبات الدخول، وهو ما يمكن تفسيره حيث بحالة عدم الاستقرار التي عرفها العالم جراء تبعات احداث 11 سبتمبر خاصة في منطقة الشرق الأوسط (أفغانستان، العراق)، ما أدى إلى زيادة تدفقات المهاجرين.

– فرنسا هنا شهدت نوعا من الارتفاع لكن أقل حدة من المتوسط الأوروبي، بسبب القيود التشريعية مثل قانون ساركوزي حول الهجرة (2003) الذي ركز على "الهجرة المختارة."

4) بعد 2005

الانخفاض الملحوظ بعد 2005 يتزامن مع موجة تضييق السياسات الأوروبية على الهجرة تشديد الرقابة الحدودية.

5) 2006–2008

استقرار الأرقام عند مستويات منخفضة يعكس انتقال الهجرة من "الهجرة السياسية" إلى "الهجرة الاقتصادية والعائلية"، في سياق ضبط السياسات الأوروبية وتنسيق أنظمة اللجوء عبر الاتفاقيات المختلفة.

خلاصة القول مما تقدم تظهر ما يلي:

- **أن الأزمات السياسية والأمنية في الجزائر لم تلعب دورا كبيرا في زيادة تدفقات الهجرة، حيث لم تختلف الأرقام في أوقات الأزمات 1992–1994وعن فترات الاستقرار مثلا 2002–2004 بل على العكس تماما.**

–العلاقة بين فرنسا والاتحاد الأوروبي تكشف عن خصوصية الحالة الفرنسية حيث ان فرنسا تستقبل أقل نسبيا بالمقارنة بالمتوسط الأوروبي، بسبب تشددها التاريخي المرتبط بالإرث الاستعماري والعلاقة المعقدة مع المهاجرين من شمال إفريقيا.

-يمكن القول إن الرسم يبرهن على أن الهجرة ليست انعكاس مباشر للأزمات السياسية والأمنية فقط بل لها العديد من الابعاد الاخرى، وتتحكم فيها العديد من العوامل الاخرى كسياسات الاستقبال مثلا.

الشكل رقم (10):طلبات الإقامة المقبولة للجزائريين في فرنسا2008-1994

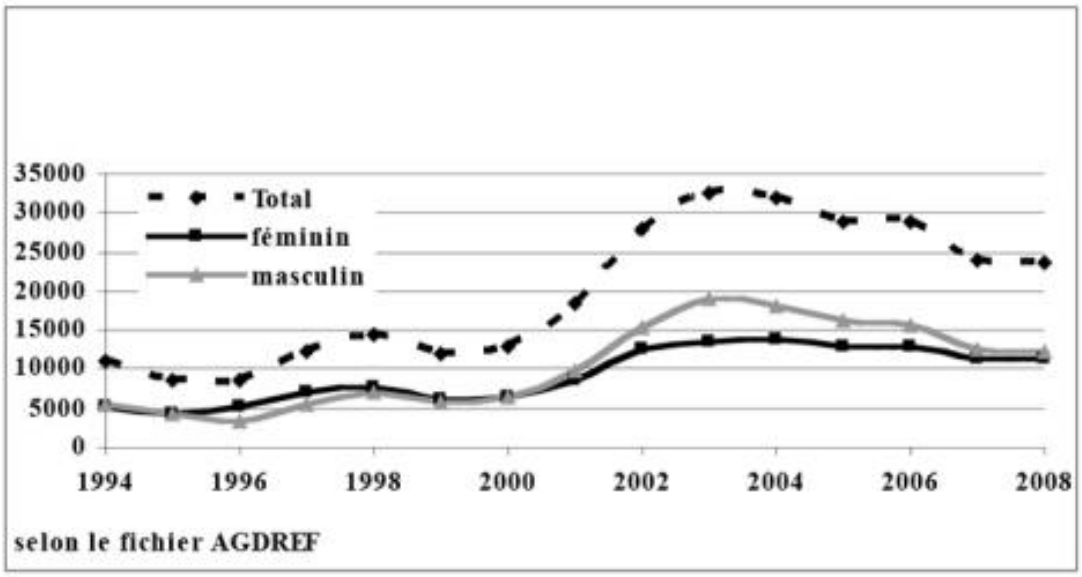

المصدر : AGDREF[1]

يمثل الشكل رقم ثلاثة عدد طلبات الإقامة المقبولة وفقا لكل الأسباب" و الصادر عن Application de gestion des dossiers des ressortissants etrangers en France (AGDREF) حيث يشير إلى أن فترة الارتفاع الملموس لطلبات الإقامة في فرنسا كانت فترة استقرار سياسي.

المجموع الكلي (Total) الخط المتقطع.

الذكور (masculin) الخط الرمادي.

[1]) ibidem.

الإناث (féminin) الخط الأسود.

مستويات منخفضة: 1999 –1994

- الأرقام في هذه الفترة تتراوح بين 8.000 و 12.000 حالة سنويا.

-تزامن هذه المرحلة مع ذروة العشرية السوداء في الجزائر (1999-1992)حيث عرف البلد أزمة أمنية كبيرة.

-رغم شدة الأزمة، لم ترتفع الأرقام بشكل ذو دلالة إحصائية.

2002 –بداية الارتفاع:

- بعد وصول بوتفليقة إلى الحكم (1999) وإطلاق سياسة المصالحة الوطنية بدأت الجزائر تعرف انفراجا نسبيا في الأوضاع الأمنية.

- الأسباب الاقتصادية (البطالة، ضعف النمو، انسداد الأفق أمام الشباب) أدت إلى موجة هجرة اقتصادية نحو فرنسا.

-الملاحظ أن الهجرة النسوية ارتفعت بالتدريج خلال هذه الفترة، ما يعكس تحول طبيعة الهجرة من ''سياسية-لاجئة'' إلى ''اقتصادية-عائلية'' من خلال لم الشمل العائلي.

الذروة:2002–2000

- **استمرار ارتفاع نسب و معدلات الهجرة رغم تحسن أمني نسبي و اللافت هنا أن الهجرة الذكورية تجاوزت النسوية بشكل ملحوظ، ما قد يشير إلى عودة هيمنة الهجرة الاقتصادية الفردية (الشباب الباحث عن عمل).**

الاستقرار النسبي : 2005-2008

- التراجع النسبي إلى حدود 15.000 حالة في 2008.هذا التراجع يمكن تفسيره بعاملين:

أولا: السياسة الفرنسية الداخلية بعد أحداث الضواحي (2005) والتي دفعت الدولة إلى تشديد قوانين الهجرة (قوانين ساركوزي 2006-2007 حول "الهجرة المختارة").

ثانيا: تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في الجزائر مع ارتفاع أسعار النفط، ما خفف الضغط نوعا ما على موجات الهجرة و لكنه ليس تراجع ذو دلالة احصائية.

الخلاصة التي يمكن اجمالها من خلال هذه الأرقام الواردة في الشكل هي:

- **العلاقة بين الأزمات السياسية الجزائرية والهجرة نحو فرنسا معقدة حيث أنه في عز فترات الازمة الأمنية التي عرفتها الجزائر (1994-1999) لم تسجل فرنسا تدفقات كبرى لهجرة الجزائريين. ولذلك، يمكن القول إن العوامل السياسية وحدها لا تكفي لتفسير حجم الهجرة الجزائرية، بل يجب إدماج:**
- **السياسات الفرنسية التشدد مقابل الانفتاح.**

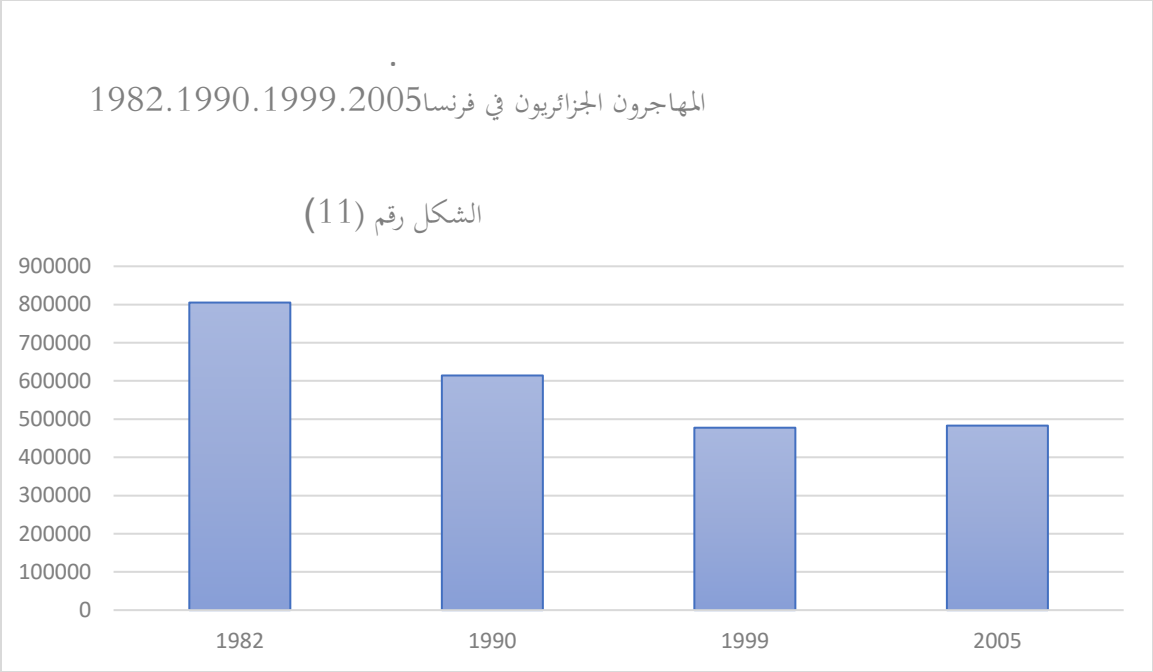

المصدر: **Insee**[1], **France Migrations** تم الاطلاع بتاريخ 2017/08/12

يظهر الرسم البياني تطور أعداد المهاجرين الجزائريين في فرنسا خلال السنوات 1982، 1990، 1999، و2005، وهو يعكس دينامية ديموغرافية مرتبطة بالسياقات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال تلك العقود.

من خلال المعطيات، نلاحظ:

- **في سنة 1982** بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا حوالي 800 ألف، وهو رقم مرتفع يدل على السياق التاريخي للهجرة الجزائرية منذ فترة الاستعمار وما بعدها، حيث استمرت موجات

[1]) Institut national de la statistique et des études économiques (INSEE). *Recensements de la population : Population étrangère par nationalité – France métropolitaine, 1982–2005.* Paris : INSEE, 2006. www.insee.fr.

الهجرة للبحث عن فرص اقتصادية في حداثة و هشاشة النموذج الاقتصادي الوطني و ضعف التنمية الوطنية.

- **في سنة 1990** تراجع العدد إلى نحو 620 ألف مهاجر، وهو ما يمكن تفسيره بعودة بعض العمال الجزائريين بعد سياسة «تشجيع العودة» التي اعتمدتها فرنسا في الثمانينيات، و كذلك بتشديد سياسات الدخول والإقامة عقب الأزمة النفطية.
- **بين 1990 و1999 نلاحظ تراجع ، متزامن مع العشرية السوداء في الجزائر–1991) (2002رغم أن العنف السياسي الداخلي كان على أشده.**
- **بحلول عام 2005**، نلحظ استقرار نسبي في عدد المهاجرين (حوالي 500 ألف)، وهو ما يعكس مرحلة إعادة التوازن بعد انتهاء الأزمة الأمنية وبدء مرحلة المصالحة الوطنية في الجزائر، إذ استقرت تدفقات الهجرة ضمن إطار هجرة عائلية أو تعليمية أكثر من كونها عمالية.

من زاوية تحليلية، يمكن القول أن العلاقة بين الأزمات السياسية والهجرة الجزائرية إلى فرنسا علاقة متعددة الأبعاد إذ كانت الأزمات سببا في زيادة الرغبة في الهجرة من جهة، ولكن سياسات فرنسا الأمنية والهجرة الانتقائية منذ الثمانينيات أدت الى تقليص إمكانية التحرك الرسمي، ما جعل الهجرة أكثر هشاشة وغير منتظمة.

الشكل رقم (12)

تطور تدفق المهاجرين من عام 1995 إلى عام 2006

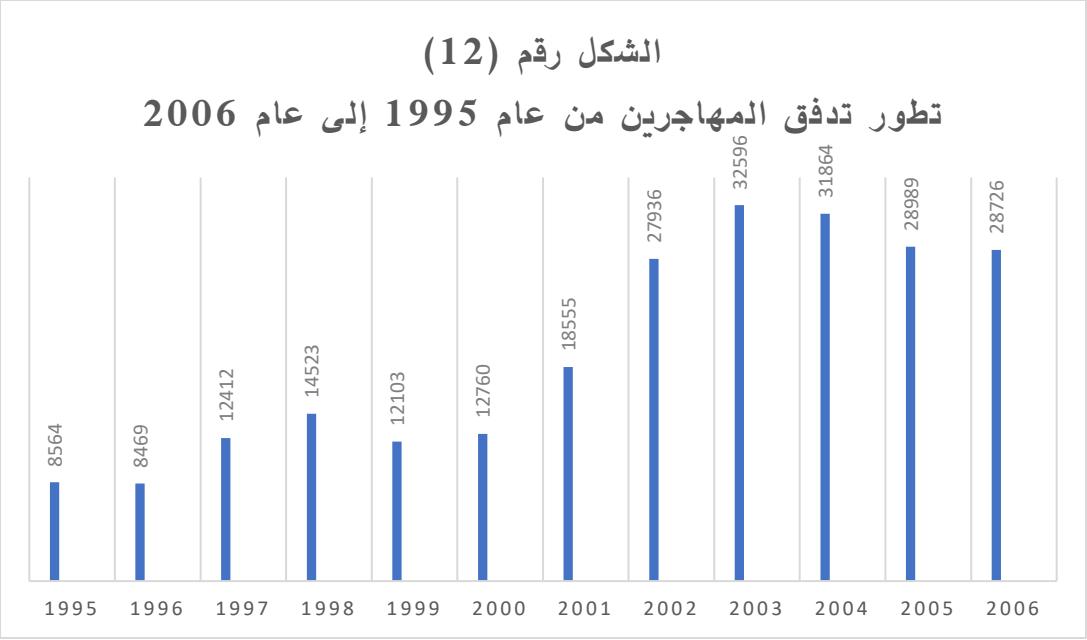

المصدر : L'INED[1]

تطور تدفق المهاجرين من عام 2007 إلى عام 2011

الشكل رقم (13):

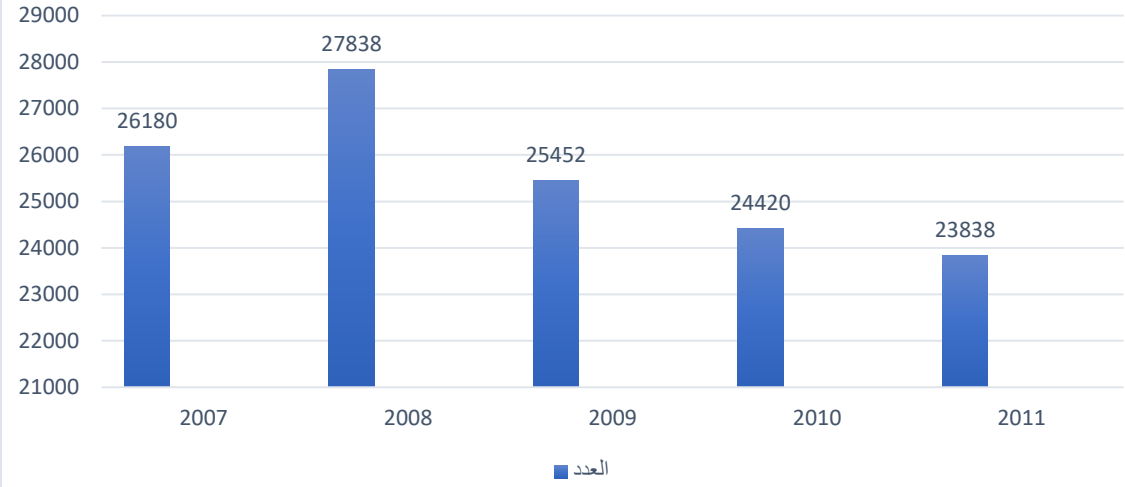

[1]) **Institut National d'Études Démographiques** (**INED**).: https://www.ined.fr

المصدر: L'INED[1]

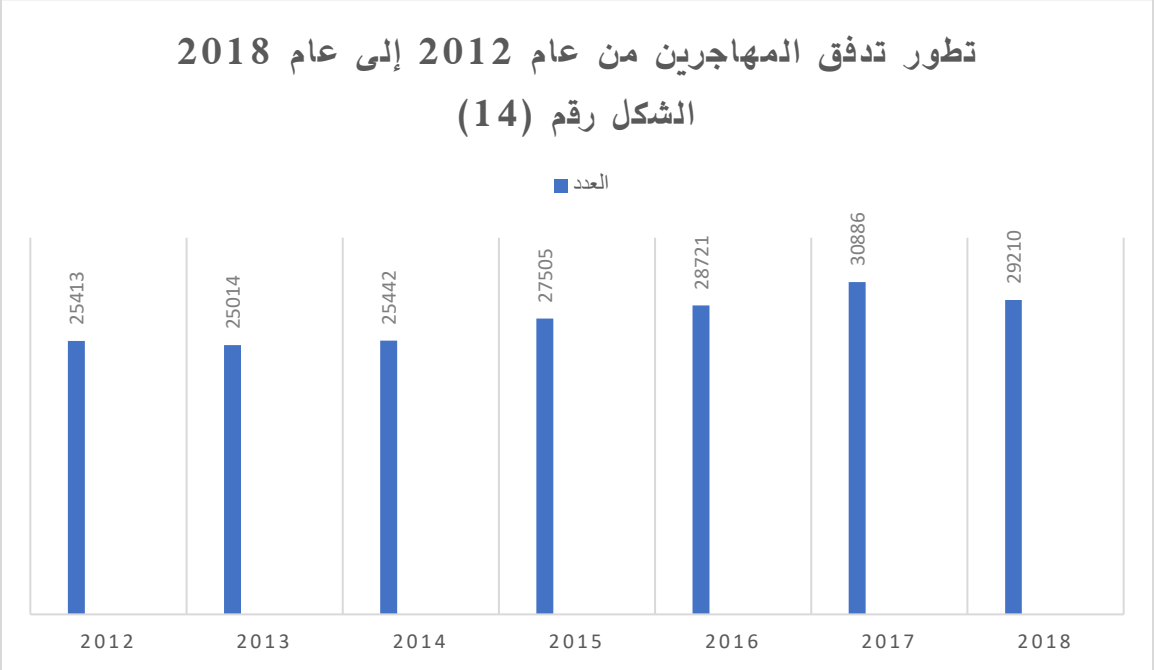

المصدر: Eurostat, [2]

الرسوم البيانية الثلاثة أعلاه تشير الى تطور تدفقات الهجرة الجزائرية نحو فرنسا عبر ثلاث مراحل زمنية متميزة**1995–2006** ، **2007–2011**، و **2012–2018**. عند ربط هذه المراحل الزمنية بسياق الأزمات السياسية في الجزائر، يمكن الخروج بعدة ملاحظات تحليلية:

[1]) **Institut National d'Études Démographiques (INED).**: https://www.ined.fr

[2]) **Eurostat.** Luxembourg : European Commission, 2006. https://ec.europa.eu/eurostat.

الفترة الأولى: من 1995 إلى 2006

هذه المرحلة تزامنت مع العشرية السوداء (2000–1991)، حيث شهدت الجزائر حالة من عدم الاستقرار السياسي و انعدام الامن واسع النطاق.

- **الأرقام لا تظهر تطورا كبيرا ذو دلالة إحصائية في تدفق المهاجرين في سنوات الازمة الأمنية.**

- بعد 2004، ومع بداية الاستقرار النسبي بفضل سياسة المصالحة الوطنية، بدأت الأعداد في التراجع التدريجي (28,726 عام 2006)، **و لكنه ليس تراجع ذو دلالة إحصائية.**

.الفترة الثانية: من 2007 إلى 2011

هذه المرحلة جاءت بعد انحسار العنف السياسي المباشر، لكنها تزامنت مع بروز أزمة اجتماعية اقتصادية مترتبة عن حالة عدم الاستقرار التي عرفتها الجزائر في مرحلة التسعينات.

- نلاحظ بداية مرتفعة في 2007 (26,180) ثم ارتفاع في 2008 (27,838)، ثم انخفاض نسبي حتى 2011.(23,838)

– هذا يعكس أن الدوافع لم تعد أمنية بقدر ما هي اقتصادية و اجتماعية.

الفترة الثالثة: من 2012 إلى 2018

في هذه المرحلة، ورغم الاستقرار النسبي في الجزائر، عادت أعداد المهاجرين إلى الارتفاع بعد 2013:

- انتقلت من 25,014 في 2013 إلى 30,886 عام 2017.

- هذا التصاعد يعكس حالة الإحباط السياسي بسبب استمرار انسداد الإصلاحات الديمقراطية، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية الناجمة عن تراجع أسعار النفط بعد 2014.
- الذروة عام 2017 يمكن ربطها باقتراب الاضطرابات السياسية التي ستتفجر في 2019 مع الحراك الشعبي.
- لم يكن العامل الأمني سببا مباشرا كما في ، بل كانت العوامل الاقتصادية هي الدافع الأساسي.

الخلاصة:.

التسعينيات وبداية الألفية :الهجرة رغم العنف السياسي والأزمة الأمنية و لكنها لم تعرف زيادات كبيرة ذات دلالة احصائية

2007–2011 الهجرة تراجعت نسبيا لكن دوافعها أصبحت اقتصادية واجتماعية.

2012–2018عادت لتتصاعد بقوة نتيجة انسداد الأفق السياسي وتدهور الوضع الاقتصادي.

إذن، يمكن القول إن تدفقات الهجرة الجزائرية إلى فرنسا لا تعكس ذلك الوضوح في العلاقة بين الأزمات السياسية الداخلية ومستويات الهجرة.

نتائج عامة من خلال استقراء كلي للبيانات المستخدمة للدول محل الدراسة:

من خلال ما تقدم عرضه في هذا المبحث يمكننا استخلاص النتائج العامة التالية:

أولا: من الناحية الكمية

1) تطور تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا(1999–1995)

يتضح من الاحصائيات أن الفترة 1990–1999، وهي فترة الأزمة السياسية والأمنية لم تشهد زيادة ذات دلالة إحصائية في تدفق المهاجرين نحو فرنسا.

ويُلاحظ أن النسبة المئوية للدخول نحو فرنسا ضمن إجمالي بلدان الـ OCDEبقيت مرتفعة (بين 69–75%)، ما يؤكد استمرار فرنسا كوجهة مهيمنة .

هذا الاتجاه الكمي يعكس أن تصاعد العنف الداخلي وتراجع مؤشرات الأمن لم يساهما في موجة هجرة ذات دلالة إحصائية نحو فرنسا، خاصة بين 1990 و1999 بعد اشتداد الصراع المسلح في الداخل.

2) اتجاهات الهجرة الجزائرية نحو أوروبا(2020–2006)

بعد الألفية الجديدة، أي في فترة الاستقرار النسبي بعد قانون المصالحة الوطنية، تُظهر الإحصاءات اتجاها تصاعديا تدريجيا ذو دلالة إحصائية في عدد المهاجرين الجزائريين نحو أوروبا.أي اتساع النطاق الاجتماعي و الاقتصادي كسبب هجرة دائم.

يفسر هذا التحول باستمرار آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تلت العشرية السوداء (البطالة، التفاوت الإقليمي، ضعف الإدماج المهني للشباب).

3) **التوزيع المهني للمهاجرين الجزائريين (كندا – 2011)**:

تظهر الاحصائيات تحولا نوعيا في بنية المهاجرين الجزائريين من فئات عمالية تقليدية إلى فئات مؤهلة ومتخصصة.

فأكثر من 30% من المهاجرين في 2011 ينتمون إلى الفئات العليا من حيث التأهيل، وهو ما يعكس هجرة العقول والكوادر.

هذه الظاهرة هي من النتائج غير المباشرة للأزمة السياسية، إذ دفعت البيئة غير المستقرة وضعف ضمانات البحث والعمل العلمي إلى نزوح الكفاءات نحو الخارج.

ثانيا: نتائج عامة

1) الهجرة الجزائرية خلال التسعينات لم تشهد تصاعدا عدديا كبيرا، بل تحولا في تركيبتها، من فئات عمالية إلى فئات متوسطة ومتعلمة.

2) العنف السياسي أضعف الاقتصاد وأوقف الاستثمار، ما أنتج بطالة هيكلية فدفع الشباب إلى الهجرة حتى بعد استقرار الوضع الأمني.

3) رغم استقرار الوضع السياسي و تحسن الوضع الامني بعد 2000، بقيت معدلات الهجرة مرتفعة. وهذا يشير الى أن الهجرة قد تصبح ثقافة اجتماعية عندما تستمر الأزمة السياسية لفترة طويلة.

4) البيانات تظهر أن فرنسا ظلت الوجهة الأولى بأكثر من 70% من إجمالي المهاجرين نحو أوروبا، ما يعكس استمرارية الارتباط التاريخي الناتج عن الاستعمار، اللغة، والتشريعات و الاتفاقيات.

5) جيل التسعينات أي الجيل الذي عاصر الازمة هو الأكثر ميلا للهجرة لاحقا (2005–2020)، ما يؤكد أن عدم الاستقرار السياسي يترك أثرا طويل الأمد على ظاهرة الهجرة.

الفصل الرابع

آثار الهجرة العمالية وكيفية التعامل معها

الفصل الرابع: اثار الهجرة العمالية و كيفية التعامل معها

ينتقل هذا الفصل من تحليل أسباب الهجرة ودوافعها إلى دراسة آثارها وانعكاساتها على المستويين الوطني والدولي، مع التركيز على سبل التعامل معها من منظور السياسات العامة. وتكمن أهمية هذا الفصل في كونه يبرز النتائج المترتبة عن الظاهرة سواء بالنسبة للدولة المرسلة، كحالة الجزائر، أو للدول المستقبلة لليد العاملة، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.

يتناول الفصل بالتحليل أثر الهجرة العمالية على التنمية المحلية، وتحويلات المهاجرين، ونزيف الكفاءات، فضلا عن انعكاساتها على سوق العمل الوطني وعلى الاستقرار الاجتماعي. كما يناقش الكيفيات والسياسات التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه الظاهرة، سواء عبر تبني مقاربات شاملة لإدارة الهجرة، أو من خلال تفعيل التعاون الثنائي والإقليمي والدولي للحد من آثارها السلبية وتعزيز الاستفادة من الجوانب الإيجابية لها.

تعتبر العناصر السكانية، أي عدد السكان و تلاحمهم القومي و مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الصحي إلى جانب عدة عناصر أخرى، كالعناصر الطبيعية و الاقتصادية تشكل عناصر قوة للدولة.

ورغم مصداقية هذه البديهية، إلا أن واقع الحال، و كما ثبت بتجارب العالم ، بان هناك دور القوى العاملة على قوة الدولة و بالتالي على دورها الإقليمي و الدولي.

صحيح أن الأموال و الموارد هي من متطلبات النمو الحضاري لأي دولة الا أنه لا غنى عن الموارد البشرية التي تشكل حجر الأساس في عملية التنمية.

تمثل هجرة اليد العاملة الجزائرية استنزافا لشريحة مؤثرة و فاعلة في المجتمع ، و لها دور بارز و هدا لتنفيذ خطط تنموية و هي بلا شك في أمس الحاجة إلى الموارد البشرية القادرة على النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها إلى مستوى الطموح.

هجرة اليد العاملة الماهرة تساهم في تعميق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، إذ تستفيد الدول المتقدمة من القدرات العلمية والمهنية للعمال المهاجرين، ما يعزز إنتاجيتها ونموها الاقتصادي، بينما تواجه الدول المصدرة لهذه اليد العاملة خسائر فادحة بسبب فقدان الكفاءات التي كان من الممكن أن تساهم في تطوير قطاعاتها الحيوية. هذه الظاهرة تُحوّل الموارد البشرية الماهرة إلى أداة للتنمية في الخارج، في حين يبقى الوطن الأم محرومًا من استثمارها في التعليم، الصحة، الصناعة، والتقنيات الحديثة، ما يزيد من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة ويُكرّس اعتماد الدول النامية على الخارج.

من جهة أخرى تكرس هذه الظاهرة التبعية للبلدان المتقدمة و تأهيلها في اتجاهات خطط التنمية غير المدروسة و تبرر مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، و التبعية الثقافية و الاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية من خلال تفضيل (الكم) على (النوع) في

هذا الميدان، مما يتسبب في اتساع المسافة بين مستويات تطور المجتمعات العربية بالمقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة.

تتجاوز الخسائر المادية الناتجة عن هجرة اليد العاملة الجزائرية مجرد الأموال المصروفة على التعليم والتدريب، لتشمل فقدان القدرات الإنتاجية والكفاءات المتخصصة التي كان من الممكن أن تسهم مباشرة في تحسين مختلف القطاعات الوطنية. فعلى سبيل المثال، تكلفة تعليم وتدريب الفرد الواحد تُقدّر بحوالي 20 ألف دولار أمريكي وفق الأسعار المرجعية لعام 1972، ومع مراعاة التغيرات في أسعار السوق العالمية، يمكن أن تتضاعف هذه التكلفة عدة مرات، ما يجعل استنزاف الموارد البشرية ثقيلاً على الاقتصاد الوطني. أما على المستوى العربي، فقد أشارت دراسة حديثة إلى أن الخسائر السنوية الناجمة عن استمرار ظاهرة هجرة اليد العاملة الماهرة تصل إلى نحو 1.57 مليار دولار، وهو رقم يعكس ليس فقط الجوانب المالية، بل أيضًا فقدان الابتكار والقدرة على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الوطن.

منذ الاستقلال سنة 1962، واجهت الجزائر تحديات سياسية متكرّرة تمثّلت في أزمات انتقال السلطة، صراعات داخل النخبة الحاكمة، واحتجاجات اجتماعية متصاعدة. غير أن أخطر مراحل اللااستقرار كانت خلال العشرية السوداء ، حيث أدت المواجهات المسلحة إلى انهيار جزئي للمؤسسات الاقتصادية وتراجع الاستثمار الداخلي والخارجي بنسبة تقدَّر بـ 40٪ وفق بيانات البنك الدولي لعام 2023.

التدهور الكبير في النشاط الاقتصادي أثر بشكل مباشر على سوق العمل، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 18٪ في عام 1990إلى ما يقارب ٪30 بحلول عام .2000هذا الوضع دفع نسبة كبيرة من الشباب المؤهلين إلى السعي وراء فرص عمل خارج البلاد، خاصة في دول مثل فرنسا، إسبانيا وكندا([1])

[1]) Organisation Internationale du Travail (OIT). *Rapport sur l'emploi en Afrique du Nord,* Genève, 2004.

إضافة إلى ذلك، فإن غياب سياسات تنموية مستدامة وبرامج تكوين متوافقة مع احتياجات سوق العمل أدى إلى تفاقم الفجوة بين مهارات الشباب المتاحة والفرص العملية المتاحة محليًا. هذا الواقع عزز من الميل نحو الهجرة كخيار استراتيجي لتحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي، حيث يسعى المهاجرون إلى بيئات توفر تقديرًا لكفاءاتهم، نظم أجور عادلة، وضمانات اجتماعية، ما يجعل من الهجرة ليس مجرد قرار فردي بل نتاج تراكم عوامل سياسية، اقتصادية، واجتماعية مترابطة[1].

منذ عام 2011، شهدت الجزائر تحولات سياسية جديدة تزامنت مع أحداث "الربيع العربي"، مما أدى إلى تصاعد المطالب الاجتماعية والسياسية، دون تحقيق إصلاحات اقتصادية جذرية .نتيجة لذلك، استمر هشاشة سوق العمل، مع هيمنة الطابع غير الرسمي عليها .ووفقاً لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات، فإن ما يزيد عن 45 %من القوى العاملة تعمل خارج الأطر النظامية.([2])

هذا الواقع خلق بيئة طاردة للعمال، خاصة ذوي الكفاءات المتوسطة والعليا، الذين وجدوا في الهجرة وسيلة لتأمين مستقبل أكثر استقرارًا ومردودية.

من جهة أخرى، أدت التحولات السياسية ، مثل الانتقال بعد احتجاجات 2019 ("حراك 22 فيفري")، إلى نوع من الانفراج السياسي، لكن دون تغيير في مناخ الاستثمار أو التشغيل. فاستمرار الجمود الإداري والبيروقراطي جعل خلق فرص عمل مستدامة محدودًا، ما عزّز مجددًا نزعة الهجرة نحو الخارج، لا سيما في صفوف الشباب الجامعيين.

[1]) OCDE, *Perspectives des migrations internationales: Rapport SOPEMI 2018*, Paris: OECD Publishing, 2018.

[2]) Office National des Statistiques (ONS). *Enquête sur l'emploi en Algérie 2021*, Alger, 2022

ينظر إلى الهجرة في الأدبيات السياسية والاجتماعية الجزائرية على أنها استراتيجية مجتمعية للتكيف مع الأزمات أكثر من كونها مجرد حركة اقتصادية. فاللاجئون الاقتصاديون الجزائريون خلال التسعينيات، على سبيل المثال، لم يكن دافعهم فقط البحث عن العمل، بل أيضا الهروب من الخوف واللايقين السياسي. ([1])

كشفت البيانات أن أغلب المهاجرين خلال العقد الأخير هم من فئة العمال المهرة والشباب الجامعيين، مما يعكس انتقال الهجرة من كونها ظاهرة عمالية تقليدية إلى هجرة نوعية للموارد البشرية .وهذا النمط الجديد يعمّق الخسارة المزدوجة للاقتصاد الوطني: من جهة فقدان اليد العاملة المنتجة، ومن جهة أخرى خسارة الكفاءات التي استثمرت فيها الدولة عبر منظومتها التعليمية.

المبحث الأول

مستويات التأثير

الهجرة العمالية لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل تمتد آثارها لتشمل الجوانب البشرية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فهي تؤثر على سوق العمل من خلال فقدان المهارات والكفاءات، كما تخلق موارد مالية مهمة عبر التحويلات. وتؤدي أيضًا إلى تحولات في البنية الاجتماعية والثقافية عبر نقل القيم والتجارب من المجتمعات المستقبِلة إلى الأصلية. ومن هنا تبرز ضرورة دراسة هذه التأثيرات بطريقة شمولية لفهم التوازن بين الإيجابيات والمخاطر.

[1]) Abdelmalek Sayad, La double absence. Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré, Paris, **Le Seuil**, coll. "Liber", 1999 In: Politix, vol. 13, n°49, Premier trimestre 2000. Les mafias. pp. 163-169.

الفصل الرابع: اثار الهجرة العمالية و كيفية التعامل معها

المطلب الأول : التأثير على الموارد البشرية

تمثل هجرة اليد العاملة الجزائرية وخاصة المؤهلة، اقتطاعا من حجم القوة العاملة الماهرة المتوفرة في الوطن ، مما يؤدي إلى خسارته لقسما مهما من القوى المنتجة في مختلف الميادين، و بالتالي زيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوى، و الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور، فضلا عن اضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتلافي النقص الحاصل جراء هجرة الكفاءات لديها.([1])

هجرة الكفاءات المهنية من أبرز انعكاسات اللااستقرار السياسي في الجزائر، خصوصًا في المراحل التي شهدت اضطرابات داخلية، مثل العشرية السوداء (1991–2002) والحراك الشعبي (2019–2021). فخلال هاتين الفترتين تحديدًا، شهدت البلاد زيادة في نزيف الأدمغة واليد العاملة المؤهلة حيث هاجر آلاف الأطباء والمهندسين والباحثين إلى فرنسا وكندا وألمانيا. وقد أشار تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2023) إلى أن الجزائر تعد من بين البلدان المغاربية الثلاثة الأكثر تصديرًا للكفاءات التقنية نحو أوروبا، نتيجة تدهور ظروف العمل، وضعف الأجور، وغياب الاستقرار المؤسساتي.

هذه الظاهرة تؤدي الى نقص في الموارد البشرية المؤهلة داخل الاقتصاد الوطني، مما يضعف إنتاجية القطاعات الحيوية كالصحة والطاقة والتعليم. فهي تحرم الجزائر من تراكم الخبرات العلمية والتقنية الضرورية لتنويع اقتصادها. ([2])

في الجزائر، شهدت العديد من المعاهد والجامعات حالة من الإفراغ المستمر من الكفاءات، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه البلاد منذ عدة عقود. فقد أدّت سنوات العنف والتوتر إلى موجات هجرة متتالية مست مختلف الفئات، وعلى رأسها فئة الأساتذة والباحثين. تشير التقديرات إلى أن ما يقارب

[1]) مجلة التحاد البرلماني العربي، مرجع سابق ص،ص 3،5.

[2]) Stephen Castles, De Haas Hein and Miller Mark J. *The age of migration. International Population Movements in the Modern World*, Basingstoke, Palgrave MacMillan, 2013,p401 .

70٪ من أساتذة معهد الرياضيات بجامعة الجزائر غادروا البلاد نحو وجهات متعددة. كما غادر عدد معتبر من رؤساء المؤسسات الاقتصادية والخبراء نحو الخارج.

وتفيد الإحصائيات بأن عدد المهاجرين الجزائريين من أصحاب الكفاءات منذ سنة 1990 تجاوز 40 ألفًا، بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن نحو 80 ألف أستاذ جامعي اختاروا الهجرة نحو أوروبا وأمريكا الشمالية. وعند النظر إلى قطاع الصحة، فإن فرنسا وحدها تستقبل ما بين 7000 و10000 طبيب جزائري.

وتؤكد تقارير "المنتدى العربي للعمالة والهجرة" أن الجزائر من بين الدول العربية الأكثر تأثرًا بهجرة الكفاءات. ووفقا لإحصاءات إدارة السكان التابعة لجامعة الدول العربية لسنة 2008، تعد الجزائر من الدول العربية التي تسجل نسبا مرتفعة لهجرة الكفاءات العلمية نحو الخارج. ([1])

تعد الجزائر من بين الدول العربية الأكثر تأثرًا بظاهرة هجرة الكفاءات العلمية، إذ احتلت مرتبة متقدمة على الصعيد العربي، حيث بلغ عدد الكفاءات الجزائرية المهاجرة نحو الخارج حوالي 215,347 كفاءة علمية. تلتها المغرب بـ 207,117كفاءة، ثم مصر بـ 147,835 كفاءة، فالعراق بـ 83,465 كفاءة، وتونس بـ 68,000كفاءة. وتُشير الإحصاءات نفسها إلى أنّ إجمالي الكفاءات العربية المهاجرة قد بلغ حوالي 1,009,282كفاءة، وفق ما ورد في تقرير الهجرة العمالية العربية. ([2])

وتبرز هذه الأرقام حجم النزيف المعرفي الذي تعاني منه المنطقة العربية عمومًا، والجزائر خصوصًا، وهو ما ينعكس سلبا على إنتاج المعرفة والابتكار، ويُضعف قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التنمية المستدامة.

تنعكس هجرة الكفاءات مباشرة على أداء بعض القطاعات الحيوية في الدولة والتي تعد بمثابة محرك للتنمية و مصدر هام من مصادر النمو الاقتصادي ونشير هنا على وجه التحديد الى قطاعي الصحة

[1]) التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، هجرة الكفاءات نزيف أم فرص، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية، إدارة السياسات السكانية الهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية 2008، ص24.

[2]) نفس المرجع السابق، ص64.

والتعليم، فأغلب الدراسات الحالية المهتمة بظاهرة هجرة الأدمغة تشير إلى معاناة البلدان النامية من نزيف حاد في هاذين القطاعين فعلى سبيل المثال أشارت منظمة التعاون والتنمية (OCDE) في إطار تقريرها) (SOPEMIحول أفاق الهجرة الدولية سنة 2007 إلى معاناة الدول النامية من هجرة حادّة للكفاءات العلمية في قطاعين أساسين هما الصحة والتعليم حيث أدت هجرة الأطباء من الدول الإفريقية باتجاه فرنسا إلى تدهور المستوى الصحي لبعض البلدان الإفريقية .

الكفاءات العلمية تعد المورد الأساسي لعلمية التجديد والابتكار في أي مجتمع من خلال التراكم التكنولوجي، ورفع أداء المؤسسات الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات وخلق القيمة المضافة، وبالتالي فان هجرة الأدمغة تؤدي إلى تراجع معدّلات تراكم رأس المال البشري الذي ينعكس مباشرة على مستوى الإنتاجية.

تعد هجرة الكفاءات البشرية المؤهلة إحدى أبرز القنوات التي يمكن أن تسهم بشكل فعّال في تنمية البلدان الأصلية عبر العديد من الجوانب، مثل الاستثمار، نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير رأس المال البشري .كما توجد أدلة عديدة تبرز أهمية دور المهاجرين العائدين في تعزيز التنمية في أوطانهم .فعلى صعيد الاستثمار، أظهرت دراسة لـ Dutsmanو Kirchkamp أن أكثر من 50% من المهاجرين الأتراك العائدين إلى تركيا قاموا بتأسيس مشاريع استثمارية، مما ساهم في دفع عجلة تنمية بلدهم الأصلي بشكل ملحوظ.

أما فيما يتعلق بتأثير الهجرة العائدة على رأس المال البشري في دول المنشأ، فقد أشار Oconnell's Barrettإلى أن المهاجرين العائدين يكتسبون رأس مال بشري كبير نتيجة الخبرة المهنية والتعليم الذي حصلوا عليه في الخارج، مما يجعل عودتهم مصحوبة بإضافة نوعية في رأس المال البشري .وفي دراسة مهمة تناولت حالة مصر، تبين أن غالبية المهاجرين العائدين يتمتعون بمستويات علمية مرتفعة، وهو ما يمنح البلاد فرصة لتعزيز تنميتها المحلية من خلال الاستفادة من تلك الكفاءات .بصورة عامة، يمكن للبلدان النامية تعويض جزء من كفاءاتها المهاجرة عبر اتخاذ خطوات تشجيعية لعودة المهاجرين ذوي

المؤهلات العلمية .هذا يتطلب توفير الظروف المناسبة التي تساعد في جذب واستقطاب تلك الكفاءات للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم بما يخدم التنمية المستدامة في هذه الدول[1].

المطلب الثاني: التأثير على التحويلات المالية

من الجانب الإيجابي، تُعد التحويلات المالية واحدة من أهم الموارد الخارجية التي تدعم الاقتصاد الجزائري، حيث يُقدر حجمها السنوي بما يتراوح بين 1.7و 2مليار دولار .تسهم هذه التحويلات في تعزيز الاستهلاك المحلي وتوفير الدعم للأسر، خاصة في المناطق الريفية أو الأقل حظًا .ومع ذلك، فإن تأثيرها على التنمية الاقتصادية يبقى محدودًا فيما يتعلق بالاستثمار الإنتاجي، نظرًا لتوجيه الجزء الأكبر منها نحو تلبية الاحتياجات اليومية أو بناء المساكن، مما يجعل أثرها مقتصرًا على المدى القصير.

كما أنّ التحويلات لا تعوض الخسائر المرتبطة بهجرة اليد العاملة المنتجة داخل الوطن، ولا تساهم في

نقل التكنولوجيا أو المهارات، لأن سياسات الدولة تجاه المهاجرين لا تشجع على إعادة الإدماج الاقتصادي عند العودة .وبالتالي تبقى العلاقة مع المهاجر في الخارج علاقة مالية ضيقة وليست شراكة تنموية شاملة.

تتمثل أحد أهم إيجابيات الهجرة العمالية في العائد المادي بالعملة الصعبة من خلال المبالغ التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم، كما تعتبر الكفاءات الجزائرية مرآة عاكسة لبلدهم وهذا سيادي إلى توطيد العلاقات بين الدول و تقديم نظرة ايجابية عن البلد ،إضافة إلى مختلف الاستثمارات التي يقوم بها رجال الأعمال و المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلالها.

[1]) Khalid Koser, "International Migration A Very Short Introduction" , Oxford University Press ,UK,2007 ,pp :49-50

الجدول رقم (20) الحجم النسبي للحوالات المالية المتدفقة نحو الجزائر سنة 2015

التعيين	القيمة أو / و النسبة
إجمالي التحويلات المالية إلى الداخل مليار دولار	2,120 مليار دولار
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%1,6
كنسبة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة	%543,9
نسبة التحويلات إلى الاستثمار المباشر الأجنبي	%1,3
نسبة إلى مداخيل السياحة	%10,6

المصدر: د/بزارية امحمد، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أفريل 2017، ص281.

يظهر من الجدول أن التحويلات المالية للمغتربين الجزائريين، رغم محدوديتها، تتفوق على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل ملحوظ .فقد تجاوزت هذه التحويلات مداخيل قطاع السياحة بعشرة أضعاف في عام 2015، حيث لم تتعدى مداخيل السياحة 200 مليون دولار، بينما بلغت التحويلات المالية أكثر من 2مليار دولار .الوضع مشابه فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تتجاوز قيمتها 700مليون دولار .ويعرض الجدول أيضاً كيفية استخدام تدفقات هذه التحويلات المالية في الجزائر .ووفقاً لما صرحت به السلطات الجزائرية، تُخصص هذه الأموال بشكل عام لتلبية احتياجات مختلفة للأسر، حيث تسهم في تأمين مستوى معيشي جيد للأسر، تعليم الأطفال، توفير الرعاية الصحية، إلى جانب استخدامها في إجراء الصفقات التجارية وصفقات العقارات، بما يشمل بناء منازل العائلة .مع ذلك، يلاحظ أن هذه الموارد المالية تُستخدم بدرجة محدودة للغاية في أنشطة استثمارية منتجة تُساهم في خلق قيمة اقتصادية مضافة أو فرص عمل .الحالات القليلة التي يتم فيها توجيه بعض هذه الأموال نحو

مشاريع استثمارية تشمل المشاريع التي ينفذها المغتربون الجزائريون بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار([1])

و في دراسة للباحث ترقو محمد حول التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلص الى أهم النتائج التالية:([2])

– شهدت تحويلات المهاجرين زيادة ملموسة بين ما قبل 1990 وفترة 1991-2014، ما يعكس تزايد دور الجالية الجزائرية في دعم الاقتصاد الوطني، رغم محدودية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

- مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 1.34% كمتوسط للفترة الطويلة، مما يوضح أنها مصدر دعم مالي مباشر للأسر وليس محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.
- التحويلات تتأثر إيجابا بالنمو السكاني، والنمو الاقتصادي، وسعر الفائدة الحقيقي، والوضعية الأمنية، ونمو الكتلة النقدية وسعر الصرف في الفترة السابقة، ما يدل على ارتباطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية.
- بالمقابل، تتأثر التحويلات سلبًا بعوامل مثل التضخم، بعض مؤشرات الديمقراطية، وسعر الفائدة الحقيقي في الفترة السابقة، ما يوضح حساسية التدفقات المالية لتقلبات الاقتصاد الكلي والبيئة المؤسسية.
- المرونة الطويلة الأمد للتحويلات تظهر ارتباطها المبكر بالنمو السكاني والوضعية الأمنية، بما يعكس أهمية الاستقرار السياسي والأمني في تعزيز هذه الموارد.

[1]) امحمد بزارية ، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، **المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية**، العدد 7 ،أفريل 2017،ص281.

[2]) محمد ترقو، محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر، مجلة **الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات** ،العدد 7،ص384.

- معدل تعديل الاختلالات في التحويلات يصل إلى 40.21% في الفترة الواحدة، ويحتاج السوق حوالي سنتين وستة أشهر للعودة إلى التوازن، ما يشير إلى أن التحويلات لا تعالج الاختلالات الاقتصادية على المدى القصير، لكنها عنصر استقرار نسبي طويل الأمد.

يمكن القول إن تحويلات المهاجرين تمثل شريان دعم للأسر والمجتمع، لكنها ليست بديلاً عن إصلاحات اقتصادية شاملة لتعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل مستدامة محليًا.

المطلب الثالث: التأثير على سوق العمل

يمكن اعتبار الهجرة وسيلة لتخفيف الضغط عن سوق العمل لفترة معينة حيث يساهم خروج بعض خريجي الجامعات إلى الخارج في تقليل نسبة البطالة بين الشباب خاصة في التخصصات العلمية والتقنية التي لا يجدون لها فرص عمل مناسبة في الداخل كما أن هذه الحركة تساعد على توزيع السكان بما يقلل الضغط على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان ويتيح فرص أكبر للاستفادة من الموارد المحدودة ومع ذلك يبقى هذا الأثر مؤقتا لأنه لا يعالج المشاكل البنيوية لسوق العمل ولا يؤدي إلى تطوير بيئة اقتصادية مستدامة ويؤدي أحيانا إلى فقدان الخبرات والكفاءات التي تحتاجها الدولة على المدى الطويل لذلك من الضروري ربط سياسات الهجرة بإصلاحات اقتصادية وتعليمية وتشجيع الاستثمارات المحلية بحيث تصبح الهجرة أداة مؤقتة لدعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي وليس حلا دائما لمشكلات البطالة والنمو السكاني.([1])

تحقيق التشغيل الكامل يعتبر واحداً من الأهداف الرئيسية لأي اقتصاد .وحسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء، بلغ معدل البطالة في الجزائر 10% خلال الثلاثي الأخير من عام 2010، وهو معدل لا يعكس بشكل دقيق واقع سوق العمل في البلاد وفقًا لآراء العديد من الاقتصاديين .في السنوات الأخيرة، تحدث الباحثون عن مفهوم الاقتصاد الحديث لهجرة العمل(NELM) ، والذي يشير إلى أن الهجرة الدولية

[1] -Eric Savarez, histoire colonial et immigration,Pyrénées,atlanyique,Séguier,2000,p64.

يمكن أن تولد تأثيرات إيجابية على الدول الأصلية .ووفقًا لمؤسسي هذا التوجه مثل Stark، Bloom، وTaylor، فإن تحويل الأموال، عودة المهاجرين، وفرص الهجرة من الممكن أن تعوض الخسائر الاقتصادية الناتجة عن هجرة الكفاءات، مما يُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول الأصلية.

ينظر الى أثر الهجرة الكلية (المدفوعة في الغالب بأسباب اقتصادية) إلى الاقتصادات المتقدمة وهجرة اللاجئين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

نخلص إلى أن المهاجرين في الاقتصادات المتقدمة يرفعون الناتج والإنتاجية على المديين القصير والمتوسط. وعلى وجه التحديد، نوضح أن زيادة قدوم اللاجئين بنسبة نقطة مئوية واحدة مقارنةً بالعمالة الكلية يرفع الناتج بنحو 1% مع حلول السنة الخامسة من هجرتهم.

يرجع هذا إلى أن العمالة الأصلية والمهاجرة يقدمون لسوق العمل مجموعة متنوعة من المهارات يكمل بعضها البعض وتؤدي إلى رفع الإنتاجية. كذلك تشير عمليات المحاكاة التي أجريناها إلى أن متوسط دخل السكان الأصليين يستفيد من زيادة الإنتاجية التي يحققها المهاجرون، حتى وإن كانت زيادة متواضعة.

غير أن أثر الإنتاجية الإيجابي لا يكون ظاهرا في حالة اللاجئين المهاجرين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويعكس هذا ما يواجه هؤلاء المهاجرين من مصاعب في الاندماج داخل أسواق العمل المحلية.([1])

وهناك ضغوط أخرى ستؤثر أيضا على أوضاع الهجرة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة كبيرة في الهجرة الداخلية والإقليمية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

[1]) فيليب إنغلِر ,و اخرون، الهجرة الى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو، **مدونة صندوق النقد الدولي**،19 يونيو 2020 :https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/06/19/blog-weo-chapter4-migration-to-advanced-economies-can-raise-growth

وفي الوقت نفسه، تشير نتائجنا إلى أن تأثيره أقل وضوحا على الهجرة في اتجاه الاقتصادات المتقدمة، لأن الدخول الأدنى في كثير من البلدان الأفقر قد تترك عددا أكبر من الأفراد "محاصرين" في منطقتهم الأصلية

ينبغي النظر إلى تأثير الأضرار التي لحقت بسوق العمل في الجزائر من زاوية المسؤولية المشتركة، حيث إن الرغبة في الهجرة غير القانونية تُعزى جزئيا إلى الفرص المحدودة في التوظيف وضعف السياسات الاقتصادية التي لم تواكب احتياجات الشباب. وفي الوقت نفسه، يشكل وجود المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا عبئًا إضافيًا على اقتصادات بلدانهم الأصلية من خلال تحويلاتهم المحدودة وضعف ارتباطهم بالاستثمار في الوطن. لذلك، فإن مواجهة الهجرة غير القانونية تتطلب تنسيقًا جماعيًا يشمل الحكومة، القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، مع تعزيز سياسات تشغيلية مستدامة وتوفير حوافز اقتصادية واجتماعية تجعل البقاء في الوطن خيارا مجديا اقتصاديا واجتماعيا.([1])

حين ننظر لانتقال العمالة الجزائرية المختلفة، قد تتعدد التصنيفات بين البلدان المستقبلة والمصدّرة، فالهجرة تكون نتيجة انعدام الرؤية الاقتصادية والاجتماعية لدى فئة واسعة من الشباب الجزائري. ومع ذلك فإنّ الآثار السلبية لا تقتصر على وجهةٍ دون أخرى، فحتى البلدان المصدّرة للعمالة المؤهلة التي تغادر عليها عملية التنمية، في ظل هذا النزيف تشهد تحليلًا مختلفًا لحجم التضرر اللاحق بسوق العمل سواء للبلدان المستقبلة أو المصدّرة.

بشكل عام يؤدي اللااستقرار السياسي إلى اضطراب في السياسات الاقتصادية، وهو ما ينعكس مباشرة على الطلب على اليد العاملة داخل السوق. فعندما يتراجع الاستثمار الوطني، يتقلّص خلق الوظائف، فيتحول فائض اليد العاملة إلى ضغط هيكلي على سوق العمل.

[1]) محمد حسان دواجي، الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية "قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر"، **مجلة قانون العمل و التشغيل**، العدد الخامس، جلنفي 2018، ص167.

رغم أن خروج جزء من القوى العاملة نحو الخارج يخفف نظريا من حجم البطالة الداخلية، فإن نوعية المهاجرين (عادة من الفئات الشابة والمتعلمة) تجعل التأثير الكلي سلبيا على المدى الطويل، نظرا لفقدان الرأسمال البشري القادر على التجديد والإنتاج .

كل ما تقدم يجعلنا اما معضلة حقيقية تتمثل في أن الهجرة تخفف الضغط على سوق العمل من خلال امتصاص جزء من البطالة مؤقتا لكنها تضعف النمو الاقتصادي العام على المدى المتوسط والمدى البعيد، وتزيد من اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات الذي يظل هشا أمام التقلبات الدولية

المطلب الرابع: التأثير على المستوى الثقافي و الاجتماعي

ظاهرة هجرة العمالة المتكثفة بالخارج في ظل الهجرة الخارجية تؤدي كذلك إلى اهتزاز كيان الأسرة التي كانت عرضة لعدم التوازن، والرهَن والاضطراب في علاقاتها ووظائفها وعلاقات الأفراد بوسيط، وفي المدى البعيد إلى انهيار العلاقة بين الزوجين والأسرة الممتدة.

يرتبط ذلك بغياب الزوج المزمن، مما يؤدي إلى خلق فراغ في الحياة الأسرية نتيجة المشكلات، الخلافات، الالتزامات، والاتفاقات المرتبطة بالسلسلة الأبوية .إلى جانب ذلك، يحدث اضطراب في القيم والعادات وافتقاد حضور أحد الزوجين أو الأبناء. واقع الهجرة بهذه التقلبات ألحق تأثيرات مدمرة، تنتج عنها أحلام مهشمة وصراعات أسرية قد تؤدي إلى تفكك سريع داخل العائلة .هذا يجعل الهجرة بيئة يصعب التكيّف معها وتنتج عنها انعكاسات كبيرة على التصرفات والسلوكيات الأسرية لجميع الأطراف، مما يقود في النهاية إلى تفكك العائلة، وقد يصل في الحالات الصعبة إلى الطلاق نتيجة تآكل العواطف بين الأزواج الناجم عن الغياب المستمر .تتجاوز الآثار السلبية للهجرة الجانب الاقتصادي، لتطال الأبعاد النفسية والاجتماعية بشكل كبير. هذه الآثار تنعكس مباشرة على الأبناء، سواء من حيث تربيتهم أو

اضطراب أنماط سلوكهم، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز أعباء نفسية وروحية ويفاقم من صعوبة الحياة خارج الوطن([1])

تعتبر الهجرة عموما و العمالية تحديدا في الجزائر من الظواهر الاجتماعية المعاصرة التي تؤثر بشكل كبير على بنية الأسرة بصفة خاصة والمجتمع عموما. فالهجرة، سواء كانت شرعية أو غير شرعية حيث تعتبر في حقيقتها استجابة اجتماعية واقتصادية لأزمة بنيوية يعيشها المجتمع و تعود أسبابها إلى ضعف التنمية المحلية، وغياب فرص العمل، وتكرار موجات الاضطراب السياسي التي خلقت حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي المصاحب له.

و لعل ذلك يبرز في بعض مظاهر التفكك الأسري بنمطه التقليدي .فغياب الأب لفترات طويلة يخلّ بآليات الضبط الاجتماعي ويؤدي إلى تغيير في توزيع الأدوار داخل الأسرة.

تؤكد الدراسات أن غياب رب الأسرة بسبب الهجرة يؤدي إلى اضطراب في منظومة القيم الأسرية، حيث يبدأ الدور القيادي الذي كان يضطلع به الأب بالتحول إلى الأم أو أحد الأبناء .هذا التحول غالبًا ما يسبب توترات داخل الأسرة ويساهم في تفكيك الهيكل الأبوي التقليدي .وبذلك، لم تعد الهجرة مجرد انتقال العمال من مكان إلى آخر، بل أصبحت عملية إعادة هيكلة اجتماعية تتعلق بتوزيع الأدوار والمسؤوليات والقيم داخل المجتمع الجزائري([2])

كان من نتائج الهجرة العمالية ظهور تحول في بعض قيم الثقافة المجتمعية، بحيث صار ينظر الى الهجرة بحد ذاتها كمعيار للنجاح و المكانة الاجتماعية .

[1])نعيمة لفقيه، حدى الحرشاني، انعكاسات ظاهرة الهجرة على بنية الاسرة و وظائف أفرادها، **مجلة الباحث الاجتماعي** ، العدد 13، 2017،ص303.

[2]) محمد شاوشي، .*الهجرة العمالية والتحولات الاجتماعية في الجزائر*، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة بسكرة، 2017.

رغم المخاطر الكثيرة التي تنطوي عليها الهجرة خاصة بالنسبة للعمال من ذوي مستويات التأهيل المنخفضة الا أن الكثير من الشباب يخاطرون فبالاندفاع وراء حلم الهجرة لأنها أصبحت رمز نجاح بغض النظر عن نجاح التجربة للشباب المهاجر من عدمها.

يشير الباحث عبد القادر بوعزقي إلى أن الجزائر تشهد اليوم ثقافة هجرة متكاملة، فيها رموز وتصورات جماعية ترى في الخارج فضاءً للحلم والنجاح، مقابل صورة الوطن باعتباره فضاءً للانسداد والتهميش([1])

من جهة أخرى لعبت التحويلات المالية للمهاجرين دورا نوع من التفرقة الاجتماعية بين الأسر التي لها أفراد في الخارج وتلك التي لا تملك مهاجرين. حيث ظهرت فئة جديدة أفراد المجتمع التي تعتمد على التحويلات قراباتهم من العمال المهاجرين.

من ناحية أخرى من اثار و انعكاسات الهجرة العمالية على المستوى المجتمعي إلى ذلك الذي يحدث على مستوى الهوية و الانتماء لدى الأفراد. فالمهاجرون العائدون من الخارج غالبا ما يواجهون صعوبات كبيرة على هذا المستوى تصل الى درجة الصدمة الهوياتية نظرا لاختلاف القيم والمعايير بين مجتمع المهجر والمجتمع الأصلي.

هذا ما سماه عالم الاجتماع الفرنسي Pierre Bourdieu بـ«الاغتراب المزدوج»، أي أن المهاجر لا ينتمي كليًا لا للمجتمع الذي تركه، ولا للمجتمع الذي استقر فيه.

ويلاحظ الباحث أن كثيرًا من العمال الجزائريين العائدين يعانون من ضعف الاندماج الاجتماعي بعد العودة، لأن تجاربهم في الخارج خلقت لديهم تطلعات ثقافية جديدة لا تجد صدى في محيطهم المحلي([2])

---

[1]) عبد القادر بوعزقي، *ثقافة الهجرة في المجتمع الجزائري: من الحلم إلى الاغتراب*، **المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافي**، 2022.

[2]) Houssine Ben Aïssa. *Retour et réintégration des migrants algériens : une analyse sociale et culturelle.* Université d'Oran 2.2021.

المطلب الخامس: التأثير على المستوى السياسي و القانوني

تؤدي الأزمات السياسية المتكررة، وما يصحبها من قمع أو غياب عدالة اجتماعية، إلى انخفاض الثقة العامة بالمؤسسات، مما يدفع الشباب إلى تفضيل "الخروج" بدل "المشاركة" في التغيير.
ويشير تقرير البنك الدولي (2024) إلى أن نحو 30%من الشباب الجزائريين بين 18 و35 سنة يفكرون جديًا في الهجرة لأسباب سياسية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية، ما يعكس أزمة ثقة حقيقية في البيئة الداخلية.

تعتبر الجزائر بفضل موقعها الجغرافي و دورها السياسي بلد عبور وبلد مصدر للهجرة في ان واحد، حيث تشهد الجزائر تحديات دولية و إقليمية كبيرة فيما يتعلق بملف الهجرة نظرا للاضطرابات السياسية الكبيرة خاصة على المستوى الإقليمي و التي أدت الى تفاقم طاهرة الهجرة بجميع أنواعها و الذي سيؤثر لا محالة على المشهد الداخلي حيث تعاني الجزائر من مشكلة الهجرة غير الشرعية و التهريب و الاستغلال الاقتصادي للمهاجرين و نظرا لغياب سياسات واضحة لمواجهة هذه التحديات أصبحت التأثيرات المترتبة عنها واقع ملموس وصل الى حد استخدام هذا الملف كوسيلة ضغط سياسية على الجزائر، بالمقابل هناك تزايد كبير في ظاهرة الهجر غير القانونية و التي تشكل معضلة قانونية و سياسية للجانبين سواء الدول المستقبلة او المصدرة للمهاجرين.

مع ضعف التنسيق الأمني الإقليمي وتنامي شبكات التهريب، تواجه الجزائر خطر تدويل ملف الهجرة وارتباطه بمسائل الأمن القومي والسياسة الخارجية ما لم يُحقق النظام السياسي إصلاحات حقيقية تُعيد الثقة للمواطنين وتُعزز الحكم الرشيد.

خصص إعلان برشلونة، الذي وافقت عليه 27دولة، مساحة كبيرة في قسمه الثالث بعنوان "الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية "لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .أبرز ما يميز هذا الإعلان هو الطابع الأمني البارز في تناوله لهذه القضية، حيث جرى تصنيف الهجرة غير الشرعية ضمن الجرائم واعتبارها من الأخطار العابرة للحدود .يعود ذلك إلى ارتباط هذه الظاهرة بشكل وثيق بمخاطر

الإرهاب، وهما ملفان أصبحا يشكلان تحديات ملحة وأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي .ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى المهاجرين غير الشرعيين على أنهم قد يصبحون في أي لحظة تهديداً للمجتمعات الآمنة والمستقرة، وخاصة في دول شمال المتوسط .هذا التصور دفع السلطات الأمنية الأوروبية إلى تكثيف جهودها لمراقبة تحركات هذه الفئة بشكل خاص .تشمل تلك الجهود عمليات الاعتقال ووضع المهاجرين غير الشرعيين في مراكز احتجاز مؤقتة على الحدود الأوروبية، بانتظار إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية([1])

هذا من شأنه أن ينعكس طردا على الهجرات القانونية أين أصبحت المجتمعات المستقبلة للهجرة تفرض إجراءات تعسفية ضد الهجرة القانونية بسبب الخوف من الهجرة غير القانونية ولارتباط هذه الأخيرة بالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة 27 ، الأمر الذي جعل الأمين العام للأمم المتحدة يعقد حوار بعنوان "الهجرة والتنمية" لسنة 2006 أثناء الدورة 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وإنشاء المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

المبحث الثاني

كيفية التعامل مع الهجرة العمالية

تتطلب ظاهرة الهجرة مقاربة متعددة الأبعاد تشمل السياسات العامة والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمن الناحية السياسية، ينبغي تعزيز الاستقرار وبناء الثقة بين المواطن والدولة، ومن الناحية الاقتصادية، تطوير سياسات التشغيل والاستثمار. أما من الجانب الاجتماعي والثقافي، فتعتمد المواجهة الناجعة على ترسيخ قيم الانتماء وتحسين صورة المهاجر في الخطاب العام. كما يعتبر التفكير الاستشرافي في إدارة الهجرة عنصرا ضروريا لتوجيهها نحو التنمية .

[1]) Pierre-Yves Chicot, Immigration clandestine en Guyane française, revue homme et migration n°1274. Voir le site: http://www. hommes-et-migrations. fr/docannexe/file/5067/76-89-1274. pdf.

الفصل الرابع: اثار الهجرة العمالية و كيفية التعامل معها

المطلب الأول :من الناحية السياسية

وفقا لمنظور علم الاجتماع السياسي فان الهجرة ليست ظاهرة اقتصادية فقط يسعى المهاجرون من خلالها للحصول على فرص لتحسين مستواهم المالي و المادي بل تنطوي على الكثير من الابعاد الاخرى خاصة ما تعلق بالنظر الى الدولة على أنها غير قادرة على توفير شروط المواطنة الحقة لأفرادها.

لقد أدى ضعف مستوى حوكمة المؤسسات في الجزائر على مدار عقود من الزمن و الذي انعكس بصورة مباشرة على الحياة اليومية للمواطنين بصفة عامة و على سياسات تسيير للموارد البشرية بصورة خاصة ما جعل الهجرة العمالية واقعا ملموسا نظرا لحالة الغموض و عدم اليقين التي تميز الحياة السياسية ضعف الحوكمة، وتقلّب السياسات التشغيلية، وغياب المشاركة الفعلية للنقابات المهنية، حيث ساهمت التقلبات في سوق العمل و السياسات التشغيلية القاصرة الى تعزيز شعور الرغبة في الهجرة لدى فئات كبرى من العمال.

حلول مقترحة:

1) إعادة النظر في السياسات المتبعة في مجال التشغيل و الابتعاد عن السياسات العامة التشغيلية التي تعتمد على ضخ أموال الريع البترولي بل ربط أي سياسة عامة تشغيلية بمعايير الكفاءة و الجودة و الرشادة في التسيير.
2) التركيز في أي سياسات عامة مرتبطة بالتشغيل على عنصر المورد البشري بالدرجة الأولى و إعطائه الأولية مقارنة مع العناصر الاخرى كجانب التجهيزات و جانب الوسائل و غيرها، أي ان يكون المورد البشري على رأس أولويات أي سياسة عامة تشغيلية.
3) الحفاظ على استقرار مؤسسات النظام السياسي و ذلك ببناء نظام مؤسساتي قوي لا يتأثر بأي اضطرابات أو تغييرات مهما كانت لأن الاستقرار السياسي هو الضامن الوحيد لنجاح أي سياسة عامة .

4) تعزيز دور النقابات العمالية و ضمان تمثيل نقابي حقيقي يكون بمثابة الوسيط الأمين بين الحكومة و مصالح العمال ما يضمن بيئة عمل مناسبة تمنح العمال الاستقرار اللازم و إصلاح نظام التمثيل النقابي بما يضمن استقلالية العمال في التعبير عن مطالبهم.
5) صياغة اليات تقييم دوري للسياسات العامة في قطاع التشغيل ترتبط بمؤشرات الأداء وليس بالموازنات العامة .

المطلب الثاني: من الناحية الاقتصادية:

اعتماد الجزائر الكبير في اقتصادها على مداخيل النفط و الغاز أدى الى هشاشة نموذجها الاقتصادي الريعي و جعلها عرضة للاضطرابات و الأزمات المختلفة اذا ما انخفضت مداخيل النفط او الغاز كما حدث في ثمانينات القرن الماضي و التي تؤثر بشكل مباشر على سوق العمل و معدلات البطالة و هو ما من شأنه دفع العديد من الشباب الى اتخاذ قرار الهجرة من اجل فرص افضل.

الحلول المقترحة:

1) تنويع مصادر الدخل من خلال تبني نموذج اقتصادي متنوع و ذلك بتشجيع القطاعات التي تقدم قيمة مضافة مثل الصناعة والزراعة و التي تستقطب عدد كبير من اليد العاملة.
2) انشاء صناديق استثمارية مشتركة مع العمال المهاجريين و استغلال إيراداتها لتحسين سوق العمل المحلية.
3) الاهتمام أكثر بقطاع التكوين المهني و أصحاب المهارات المتوسطة و ربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل لأن هذه الفئة من اكثر الفئات المهاجرة.

المطلب الثالث :من الناحية الاجتماعية:

من أهم ما يميز الجزائر هو تلك الفوارق الواضحة في التنمية بين المناطق المختلفة للوطن حيث تعتبر المناطق الشمالية أحسن من الناحية التنموية مقارنة بالمناطق الجنوبية كما تزيد مظاهر التنمية في المدن مقارنة

بالمناطق الريفية و ذلك رغم الجهود المعتبرة التي تقوم بها الدولة في هذا المجال و في سياق التحليل الاجتماعي تعتبر هذه الفوارق من بين أحد أبرز العوامل الطاردة للهجرة الداخلية والخارجي،.حيث تشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2023 إلى أن نسبة البطالة في الجنوب تجاوزت 20% مقابل 10% في الشمال.

الحلول المقترحة:

1) زيادة الاهتمام بالمناطق المهمشة تنمويا و ضخ الاستثمارات اللازمة لها .
2) تطوير البنية التحتية من خلال شق الطرق و برامج التعمير و الإسكان و توفير الخدمات اللازمة التي تقلل من دوافع الهجرة.
3) تشجيع اللامركزية الاقتصادية لتقريب مراكز القرار من المواطن العامل.

المطلب الرابع: من الناحية الثقافية

1) خلق ثقافة مهنية وطنية تعزز الفخر بالعمل المنتج داخل الجزائر.
2) برامج إدماج العمال العائدين من الخارج في المؤسسات الوطنية للاستفادة من خبراتهم.
3) تعزيز قيمة العمل كرمز للكرامة والمواطنة.

المطلب الخامس: من ناحية الاستفادة من التجارب الخارجية:

تعتبر الهجرة في الوقت الراهن واقعا ملموسا و ظاهرة دولية لا مفر منها و عليه فانه من الضروري تبني سياسات مناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة على المستوى الدولي من أجل الاستفادة القصوى من العمال المهاجرين دمجهم في السياسات العامة التنموية.

الحلول المقترحة:

1) عقد شراكات و اتفاقيات عمل ثنائية مع الدول التي تحوز على عدد كبير من العمال الجزائريين المهاجرين و ذلك لتسوية وضعياتهم القانونية و لمرافقتهم و توفير الظروف الحسنة لهم في بلدان المهجر.

2) التوجه نحو الشراكات الإقليمية في مجال تسيير ملف العمال المهاجرين كالبعد الافريقي أو العربي و ذلك لتبادل الخبرات حول إدارة اليد العاملة خاصة و ان دول هذه المناطق تعاني من المشكال المرتبطة بهجرة اليد العاملة.

3) تعبئة الجالية الجزائرية بالخارج و إعادة استقطاب الكفاءات المهاجرة من أجل استغلال خبراتهم في السوق المحلي.

4) إنشاء مراكز دعم للمستثمرين المغتربين و منح امتيازات جبائية لهم حيث يمكن أن يشكلوا قوة استثمارية وتنموية إذا وضعت سياسة عامة واضحة لذلك.

المطلب السادس : من الناحية الاستشرافية

في هذا الاطار لا بد على السلطات السياسية من تبني رؤية استشرافية واضحة لتسيير ملف الهجرة عموما و هجرة العمال بصفحة خاصة تشمل:

1) قاعدة بيانات وطنية دقيقة عن المهاجرين الجزائريين في مختلف مناطق العالم.

2) تنسيق السياسات العامة بجميع أنواعها و رسم استراتيجيات عامة طويلة المدى لكل القطاعات لأنه و كما راينا من خلال هذه الدراسة فان ظاهرة الهجرة تتقاطع مع العديد من الظواهر الأخرى الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الثقافية .

3) انشاء مؤسسات وطنية لقياس العلاقة بين المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهجرة تقدم التقارير الدورية و الدقيقة لصناع القرار.على غرار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مع تفعيل دورها و إعطائها الصلاحيات و الإمكانيات اللازمة لذلك.

4) النظر للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أنه الضامن الاساسي للمواطن لمنع الهجرة بجميع أنواعها

الخاتمة

الخاتمة

يمكن اعتبار تأثير عدم الاستقرار السياسي على هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو الخارج من الموضوعات المهمة في الدراسات السياسية والاجتماعية، نظرا لارتباطه بأمن الدولة واستقرارها السياسي و الذي ينعكس سلبا أو إيجابا على واقعها الاقتصادي والاجتماعي، فالهجرة في هذا السياق ليست مجرد ظاهرة اقتصادية يسعى فيها المهاجر الى البحث عن فرص عمل و كسب عيش أفضل، بل تعكس في جوهرها طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع، ومدى قدرة النظام السياسي على تأمين شروط الحياة الكريمة للمواطنين. ومن هنا ظهرت أهمية دراسة " عدم الاستقرار السياسي وأثره على هجرة اليد العاملة " ومن خلال تحليل التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري في فترات عدم الاستقرار السياسي انطلقت الدراسة من إشكالية " مدى تأثير عدم الاستقرار السياسي في الجزائر على هجرة اليد العاملة نحو الخارج " فهي إشكالية تجمع بين متغيرين الأول مستقل و يتعلق بطبيعة النظام السياسي ودرجة استقراره السياسي، والثاني تابع و يتعلق بسلوك الأفراد واستجابتهم لتلك الأوضاع من خلال اتخاذ قرار الهجرة. ومن هذه الإشكالية تفرعت جملة من الاسئلة الفرعية سعت إلى تحديد مفهوم الهجرة وأبعادها، واستكشاف العلاقة بين الأزمات السياسية ومعدلات تدفق اليد العاملة نحو الخارج، فضلا عن تحديد ما إذا كانت العوامل السياسية تمثل المحدد الحاسم في قرار الهجرة، أم أنها تتقاطع مع عوامل أخرى، وصولا إلى بحث السبل الممكنة للحد من هذه الظاهرة و كيفيات الاستفادة منها. لتفسر ودراسة الإشكالية طرح الباحث مجموعة الفرضيات التي من شأنها "تفسير العلاقة بين متغيري عدم الاستقرار السياسي وهجرة اليد العاملة نحو الخارج " فطرح الباحث أربع فرضيات جاءت على النحو التالي :

الفرضية الأولى :ظروف العمل غير الملائمة وضعف الأجور في الجزائر تعد من أهم الدوافع المباشرة لهجرة اليد العاملة.

أما الفرضية الثانية :فتضمنت السياسات الجاذبة في الدول المتقدمة والتي تمثل عاملا استقطاب لليد العاملة الجزائرية.

في حين تناولت الفرضية الثالثة :الأزمات السياسية المتكررة، خاصة خلال فترات التحول الديمقراطي والعشرية السوداء، أسهمت في ارتفاع معدلات الهجرة.

أما الفرضية الرابعة : فركزت على القناعة الشخصية والرغبة الذاتية والتي تعد من بين الدوافع الفردية التي تفسر سلوك الهجرة نحو الخارج .

بعد تحليل الفرضيات التي طرحت وتحليل الإحصائيات المتحصل عليها للدول محل الدراسة، تم التوصل الى استنتاجات تؤكد وجود علاقة بين الأزمات السياسية و هجرة اليد العاملة وهي كما يلي:

1) عدم الاستقرار السياسي كعامل مساعد على زيادة معدلات الهجرة:

تعتبر الفترة ما بين أواخر الثمانينات وأواخر التسعينات أو ما اصطلح على تسميته بالعشرية الحمراء من أكثر الفترات التي عرفت فيها الجزائر حالة من الاضطرابات والازمات السياسية والأمنية التي كادت أن تعصف بها، و بالنظر الى الاحصائيات المتعلقة بتلك الفترة فانه و رغم حالة العنف و التراجع الكبير في حالة الامن و الاستقرار السياسي الى ان تدفقات الهجرة للدول الثلاث محل الدراسة لم تظهر ذلك الزخم الكبير أو التطور الذي يمكن أن تكون له دلالة إحصائية تذكر بل كان هناك بعض القفزات الطفيفة و التي تفسر بأن الهجرة هي رد فعل طبيعي في حال حدوث أزمات من أي نوع كان و لكن كما قلنا انفا لا يمكن اعتبارها ذات دلالة إحصائية يمكن الاعتماد عليها و هو ما تم الإشارة اليه عند تحليل معطيات الجداول و الاشكال .

2) عدم التناسب بين شدة الأزمة وحجم تدفقات الهجرة الفعلية

بالرغم من صعوبة الأزمة الأمنية التي عرفتها في الجزائر خلال مرحلة عشرية التسعينات الا ان البيانات الإحصائية لا تُظهر تطور كبير في تدفقات الهجرة الجزائرية نحو الدول محل الدراسة اذا ما قورنت بالفترات الزمنية التي سبقت تلك الفترة و مرد ذلك وفقا لتصورنا أن الهجرة ليست رد فعل اني على الأزمة بقدر ما هي مرتبطة بالعديد من العوامل الأخرى كالبيئة الاقتصادية و الاجتماعية و عوامل التاريخ

و حتى الجغرافيا و التي تتداخل مع بعضها و تكون الازمة مجرد القطرة التي تفيض الكأس بل في بعض الأحيان يقرر الكثير من الناس البقاء في أوطانهم حتى أثناء وجود أزمات سياسية و امنية طاحنة و أقرب مثال على ذلك ما حدث و يحدث في غزة ، فرغم الحرب و الدمار اثر الأغلبية البقاء رغم انه يعني الموت بينما ملايين الاوكرانيين غادروا بلادهم رغم الفرق الكبير في مستوى و حدة الازمة.

3) دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عدم الاستقرار السياسي.

تشكل تداعيات الأزمات السياسية عاملا رئيسيا في تشجيع الأفراد على الهجرة، حيث تتسبب هذه الأزمات في خلق اضطرابات متواصلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تستمر آثارها لفترات طويلة حتى بعد انقضاء الأزمة ذاتها. ويبدو أن تأثير هذه التداعيات يظل حاضرًا على المدى القريب والمتوسط، مما يفسر الارتفاع الملحوظ في معدلات الهجرة من الجزائر عقب الأزمات مقارنة بمعدلاتها خلال وقوع الأزمة نفسه،.حيث يبحث الأفراد في هذه الظروف عن فرص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح مفقودًا في وطنهم الام.

فبعد تولي الرئيس بوتفليقة للحكم و اقراره لقانون المصالحة الوطنية و بداية حالة من الانفراج في الأوضاع الأمنية و بداية الاستقرار المؤسساتي و السياسي بقيت الجزائر تعاني من ظاهرة الهجرة و بوتيرة متصاعدة حتى في هذه الفترة بل أن نسبة زيادة ظاهرة الهجرة في فترات الاستقرار السياسي كانت أكبر من نسبتها في فترة الأزمة السياسية بشكل ذو دلالة إحصائية واضحة .

هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الأزمات السياسية تخلف أثرا لاحقا على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي من شأنه أن يبقي على الأسباب الدافعة للهجرة قائمة مثل انتشار البطالة و غياب العدالة الاجتماعية .

4) تغير البنية الفئوية للعمال المهاجرين:

من خلال الجداول و الأشكال الإحصائية التي تم عرضها في هذه الدراسة نجد ان البنية الفئوية للعمال المهاجرين هي الأخرى عرفت بعض التغيير حيث كانت في الفترات التي تلت الاستقلال و الى غاية السبعينات مقتصرة على عدد محدود من العمال المهاجرين و الذين كانوا يشتغلون في الأنشطة اليدوية او في القطاع الزراعي و في أنشطة البناء و التشييد ،و لكن في المراحل اللاحقة بدأت الفئات المتعلمة و أصحاب المؤهلات هي الأخرى تسجل حضور قوي في تدفقات الهجرة ، حيث زادت نسبة المتخرجين من الجامعات و أصحاب الشهادات مما يشير الى أن الازمات من شانها أن تؤثر على الفئات المختلفة في المجتمع حتى تلك التي تمتلك مؤهلات عالية أو متوسطة نظرا لغياب البيئة المساعدة على العمل و النمو الوظيفي داخل الوطن مثل فئة الأطباء او المهندسين.

5) فرنسا الوجهة الأكثر قصدا للعمال المهاجرين الجزائريين

تظهر احصائيات الهجرة المختلفة أن فرنسا كانت ولا زالت الوجهة الأكثر قصدا من طرف المهاجرين الجزائريين على اختلاف فئاتهم رغم بعض الهزات التي عرفتها العلاقات الجزائرية الفرنسية أو بعض الازمات الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد الفرنسي و جعلته أقل طلبا على اليد العاملة المهاجرة ، سبب ذلك يعود حتما الا الارتباط التاريخي بين الدولتين بسبب الاستعمار الفرنسي الذي استمر لأكثر من قرن ما خلق نوع من الارتباط اللغوي و الثقافي إضافة الى اتفاقية الهجرة الموقعة بين الجزائر و فرنسا لسنة 1968 و التي سمحت لعدد كبير من العمال الجزائريين بالدخول الى فرنسا نظرا لحاجتها لليد العاملة آنذاك خاصة في القطاع الصناعي و البناء و التشييد ،كل هذا خلق بيئة مساعدة على الاندماج للمهاجرين الجزائريين الى فرنسا في الفترات اللاحقة نظرا لوجود جالية معتبرة من الجزائريين في فرنسا .

6) استمرارية الهجرة كظاهرة بنيوية :

لاحظ الباحث أنه من خلال اختبار الفرضية الرابعة التي ركزت على القناعة الشخصية والرغبة الذاتية في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الذات وحتى بعد استقرار الأوضاع الأمنية و السياسية في الجزائر بقيت

الخاتمة

تدفقات الهجرة مستمرة و بوتيرة متزايدة سواء القانونية منها أو حتى غير القانونية أو ما يسمى محليا بـ(الحرقة) حتى بعد استقرار الأوضاع السياسية نسبياً، ظلت الجزائر تسجل نسباً متزايدة من المهاجرين الدائمين وغير النظاميين و هذا ما يجعل الهجرة في هذه الحالة تتحول من اعتبارها كرد فعل اتجاه عوامل طرد معينة الى ظاهرة بنيوية أي أنها أصبحت جزءاً من البنية الاجتماعية والاقتصادية و هذا ما يعبّر عنه الباحث Hein de Haas بمفهوم"migration transition" أي تحول المجتمع من مصدر محدود للهجرة إلى مصدر هيكلي ودائم لها[1].

7) النتائج المترتبة على الأزمات كعوامل طرد طويلة الأمد :

من النتائج غير المباشرة للازمات اذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لاحتوائها هي ذلك التدهور الذي يصيب الدولة في جميع مناحي الحياة كالهشاشة الاقتصادية و زيادة معدلات البطالة و ظهور الآفات الاجتماعية المختلفة التي تجعل البيئة تحتوي على عوامل طرد كثيرة من شأنها أن تدفع بالكثير من أفراد المجتمع الى اتخاذ قرار الهجرة ، و بالتالي فان النتائج المباشرة للازمة كالعنف مثلا قد تدفع فئة قليلة للهجرة بينما النتائج غير المباشرة كما ذكرنا انفا تجعل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع يفكرون و لو للحظة في الهجرة و على المدى الطويل.

في الختام نستطيع أن نقول أن هجرة اليد العاملة الجزائرية لا تعتبر مجرد ظاهرة عابرة، بل هي نتيجة للتفاعل بين عدم الاستقرار السياسي و ما يتولد عنه من هشاشة اقتصادية و اجتماعية يضاف اليها عوامل الدفع الذاتية للأفراد ، و هنا لا بد للدولة من تحقيق الظروف اللازمة لضمان الاستقرار السياسي و الأمني و الاقتصادي و صياغة السياسات العامة التي تعنى بالموارد البشرية من خلال التدريب و التطوير المستمرين و تحسين شبكات الأجور و الظروف العامة للعمل بما يضمن من جهة استقرارا اقتصاديا و اجتماعيا و من جهة اخرى يضمن بقاء اليد العاملة داخل الوطن.

[1]) Hein de Haas, "Turning the Tide? Why Development Will Not Stop Migration," Development and Change 38, no. 5 (2007): 819–841.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا– مراجع باللغة العربية

1 –كتب ومؤلفات عامة

1) الإبراهيمي أحمد طالب، **المعضلة الجزائرية الأزمة والحل**، دار الأمة، الجزائر، ،1995.

2) أبو عيانة فتحي محمد ، **جغرافية السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

3) ابو عيانة فتحي محمد ، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.

4) ايرنبرج رونالد و سميث روبرت، ترجمة فريد بشير طاهر، **اقتصاديات العمل**، دار المريخ، الرياض،1994.

5) بريجنسكي زيغنيو ، **بين عصرين امريكا و العصر التكنوالكتروني**، (ترجمة عمر محبوب) ،بيروت: دار الطليعة،1980.

6) البريكان سعود ، **التكامل الاقتصادي العربي، التحديات والافاق**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،2005.

7) بوادقجي عبد الرحيم و خوري عصام ، **علم السكان نظريات ومفاهيم**، دار الرضا، دمشق،2002.

8) بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997،ص198.

9) بوعزقي عبد القادر ، .*ثقافة الهجرة في المجتمع الجزائري: من الحلم إلى الاغتراب*، **المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافي**، 2022.

قائمة المراجع

10) بوفير ليون، ف. وآخرون، ترجمة. فوزي سهاونة، **الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، الجامعة الأردنية،عمان،1982.

11) الجاسم محمد علي ، **القواعد الأساسية الاقتصاد الدولي**، مطبعة الجامعة، بغداد، الطبعة الثالثة، 1976.

12) الحلبي علي عبد الرزاق ، **علم اجتماع السكان**، دار النهضة العربية،بيروت،1984.

13) الخريجي عبد الله المحمد و الجوهري محمد ، **علم السكان** ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 1989.

14) الرازي محمد بن ابي بكر عبد القادر، **مختار الصحاح**، دار الرسالة، الكويت،1983.

15) الراوي منصور، **دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي**، دار الكتب، الموصل، 1991.

16) ربيع محمد، هجرة الكفايات العلمية، جامعة الكويت، الكويت.

17) رونج دنيس، هـ ، ترجمة محمد صبحي عبد الحكيم، علم السكان، مكتبة مصر، القاهرة ،1963..

18) زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الجزائر ،(د.د.ن).

19) زكريا خضر وآخرون، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر**، ط2 ، دار الأهالي، دمشق، 1999.

20) زين الياس، هجرة الادمغة العربية، بيروت: المؤسسة العربية للنشر و التوزيع،1972 .

21) سهاونة فوزي ، وموسى عبودة سمحة، **جغرافية السكان** ، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

22) الطائي غازي صالح، **الاقتصاد الدولي**، دار الكتب، الموصل، 1999.

23) عبد المولى محمود، **العالم الثالث ونمو التخلف**، القاهرة: الدار العربية للكتاب، القاهرة،1990.

24) علي كافي، **مذكرات الرئيس من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946– 1962**: الجزائر، دار القصبة، (د.ت.ن).

25) غباش موزة عبيد ، **الهجرة الخارجية والتنمية دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا**، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، 1986.

26) غنيمي محمد محمود ، **فائض العمالة في الدول النامية**، عالم الكتب، القاهرة، 1983.

27) فرومون بيير ، تعريب منصور الراوي وعبد الجليل الطاهر، **السكان والاقتصاد**، مطبعة النجوم، بغداد،1968.

28) الفيل محمد رشيد ، **أصول الجغرافيا**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

29) الفيل محمد رشيد ، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل العاكس للتكنولوجيا**، دار مجدلاوي، عمان،2000.

30) كريم حسن ، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309،**مركز دراسات الوحدة العربية**، لبنان ، 2004.

31) كريم حسين الساعدي حمد،**التحليل المكاني للهجرة القسرية الوافدة الى مدينة الكوت**،كلية التربية ، جامعة واسط.

32) ليستر ثرو ، مستقبل الرأسمالية، (ترجمة فالح عبد القادر حلمي)، منشورات بيت الحكمة،2000.

33) محي الدين محمود شيماء ، **تداول السلطة و الاستقرار السياسي في افريقيا**، المكتب العربي للمعارف،القاهرة،2015.

34) نامق صلاح الدين ، **مقدمة في التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.

35) هلمان هال، ترجمة. محمد بدر الدين خليل، **السكان**، دار المعارف، القاهرة، 1974.

36) ياسين عطوف محمود ، **نزيف الادمغة**، بيروت: دار الاندلس،1984.

2 – دراسات ومقالات

1) بزارية امحمد ، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، **المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية**، العدد 7 ،أفريل 2017.

2) بلحمزي نبيلة، دياب عبير، سيكولوجية السلطة (مقاربة نظرية)،**مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسية**، المجلد 10،العدد3،الجزائر 2022.

3) **بن علي لقرع** ، ربع قرن على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر: دروس وعبر، المركز الديمقراطي العربي،14جانفي 2017،https://democraticac.de/?p=42444

4) بوينغ ،و،ر، عناصر نظرية في الهجرة الدولية والتعويض عنها، النشرة السكانية، **الاسكوا** ،العدد 17، كانون الأول،1979.

5) تابينوس جورج ، الظواهر الاقتصادية في الهجرة الدولية، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، العدد 20، حزيران، 1981،.

6) ترقو محمد ، محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر، مجلة **الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات** ،العدد 7.

7) تلمساني رشيد ، الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية، **أوراق كارنيغي للشرق الأوسط**، بيروت، العدد 07،جانفي 2008.

8) دواجي محمد حسان ، الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية "قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر"، **مجلة قانون العمل و التشغيل**، العدد الخامس، جانفي 2018.

9) رشاد القصبي عبد الغفار ، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**، القاهرة، 2006.

10) زحلان انطوان ، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 01، جانفي 2001.

11) زحلان انطوان: هجرة الكفاءات العربية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993.

12) زين محمد جعفر ، **هجرة العقول في اطر التحولات الجارية في اليمن**، ندوة هجرة الكفاءات اكوا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

13) سليمان رشيد سليمان، اسباب هجرة العقول، **شؤون عربية**، العدد 74، مصر:1994.

14) سوزان مارتن ،سانجو لافيراسينغي، الازمات الإنسانية و الهجرة :الأسباب و العواقب و الاستجابات، Forced Migration Review، http://bit.ly/46WQJAs، https://www.fmreview.org/martin-weerasinghe-taylor-2/#_edn4

15) سويقات أحمد ، التجربة الحزبية في الجزائر (1962-2004) **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ، 04 ،2006.

16) شاوشي محمد ، .*الهجرة العمالية والتحولات الاجتماعية في الجزائر*، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة بسكرة، 2017.

17) شايب ذراع بن يمينة ، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ،العدد 21،جانفي 2019.

18) الشرع منذر ، الهجرة الدولية وأسواق العمل العربية سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية ، الامم المتحدة، نيويورك،2001.

19) صلاح محمد الرحيم وآخرون، اتجاهات أساتذة الجامعات نحو الهجرة إلى خارج القطر دراسة في اثر العوامل الشخصية وتوصيف المعالجات، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 09،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2002

20) عبد المولى حسن فتحي ،الاستقرار السياسي المفهوم الأنماط و المؤشرات ،**مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية** ، مجلد 4، يناير 2023.

21) العموش احمد فلاح ، الهجرة الريفية الحضرية دراسة ميدانية في تمثيل المهاجرين الريفيين إلى مدينة عمان، **مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 28 (ملحق)، كانون الأول 2001.

22) غيث مي ، إسماعيل اسراء ، الاستقرار السياسي، **مجلة مفاهيم**، العدد 72،ديسمبر 2010.

23)فيليب إنغلِر و أخرون ،الهجرة الى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو، **مدونة صندوق النقد الدولي**،19يونيو 2020:

weo-chapter4- https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/06/19/blog-migration-to-advanced-economies-can-raise-growth.

24) لفقيه نعيمة ، الحرشاني حدى ، انعكاسات ظاهرة الهجرة على بنية الاسرة و وظائف أفرادها، **مجلة الباحث الاجتماعي** ، العدد 13، 2017.

25) معوض جلال ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و أبعادها، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 11،، 1983.

26) النجار باقر سلمان ، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية ، **مجلة علم الفكر** العدد 2 المجلد 17 وزارة الأعلام الكويت 1986.

27) هاني هند ، الحماية الدولية للمهاجرين العرب حالة المهاجرين المغاربة، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 272، السنة الرابعة والعشرون، تشرين الأول، 2001.

3- دراسات غير منشورة

1) حسن خالد إبراهيم ، **هجرة السودانيين الى الخارج ، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية** ، أطروحة دكتوراه في علم النفس غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 1988.

2) علي علاء الدين جعفر محمد ، **العمالة الوافدة إلى العراق وآثارها الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1990.

3) فكاني بلال، "**تأثير الاختلافات السوسيوثقافية على اندماج الجالية المسلمة في كل من فرنسا و بريطانيا –2001 ،2018** "أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03 كلية العلوم السياسية و العالقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، ،2019 .

4) مخلوف بشير ، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1995–1989) "دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ** ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ،2012/2013 .

قائمة المراجع

4- الوثائق القانونية والرسمية

1) اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبرتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/ar/5355f64e6

2) الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/refugee-statistics/data-summaries

3) الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990.

4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الثلاثاء 7ربيع الأول 1385هجري.

5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الثالث، إعلان مؤرخ في 09رجب1412 الموافق لـ14 جانفي 1992يتضمن إقامة مجلس أعلى للدولة.

6) الأمر 01.06 المؤرخ في 27فبراير 2006 المتضمن ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.

7) إعلان دستوري مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 23 نوفمبر سنة 1995 يتعلق بنتائج إنتخاب رئيس الجمهورية.

5-التقارير

1) الأمم المتحدة، إشكالية الهجرة في سياسيات و استراتيجيات التنمية في شمال افريقيا دراسة مقارنة ،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ،مكتب شمال افريقيا، 2014.

2) التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، هجرة الكفاءات نزيف أم فرص، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية، إدارة السياسات السكانية الهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية 2008.

3) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، هيئة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة،27 نوفمبر 2019:
http//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521.

4) منظمة العمل الدولية، تقييم للإحصاءات المتعلقة بهجرة ليد العاملة في الدول العربية، تقرير إقليمي،2023.

5) موقع أخبار الأمم المتحدة، الهجرة الدولية تصل الى 270 مليون نسمة، المنظمة الدولية الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية،بيان صحفي بعنوان:أرقام جديدة لمنظمة العمل الدولية تظهر وجود 150 مليون مهاجر في القوى العاملة العالمية،16 ديسمبر 2015

المصادر باللاتينية:

1 – كتب ومؤلفات عامة

1) Abdel rahman Hamdi,The military governance in Africa ,Center for African future studies, Cairo,1996.
2) Castles Stephen, De Haas Hein and Miller Mark J. *The age of migration. International Population Movements in the Modern World,* Basingstoke, Palgrave MacMillan, 2013.
3) Delbert A. snider, Introduction to International economics, Fourth Edition, Richard D. Irwin, Illinois,1967.
4) Eric,histoire colonial et immigration,Pyrénées,atlanyique,Séguier,2000.
5) Mubiala mutoy, la mise en œuvre du droit des réfugiés et des personnes déplacées en Afrique, academia bruylant,2006.

قائمة المراجع

2 – دراسات ومقالات

1) Abella ,M .,Diving Forces labour migration in Asia , World migration , Geneva.
2) Ben Aïssa Houssine. *Retour et réintégration des migrants algériens : une analyse sociale et culturelle.* Université d'Oran 2.2021.
3) Chicot Pierre-Yves, Immigration clandestine en Guyane française, revue homme et migration n°1274. 2008.p-p76-89.
4) conda Julian, The future of international Migration in the Arab world, volume (1),Escwa,1982.
5) De Haas Hein, "Turning the Tide? Why Development Will Not Stop Migration," Development and Change 38, no. 5 (2007).
6) F. Martin Susan, Forced migration and the evolving humanitarian regime, Working Paper No. 20.
7) Kateb Kamel, Bilan perspectives des migrations algériennes, Hommes Et Migration, Musée national de l'histoire de l'immigration, France,1289.
8) Keith Dowding ,Richard Kimber ,The meaning and use of political stability ,European journal of political research review ,May 2006.
9) Koser Khalid, "International Migration A Very Short Introduction" , Oxford University Press ,UK,2007.
10) Lorcarafael de arce Alejandro, a dynamic long and short term Migration between MCPc's and the eu: demographical framework approach to and the role of economic and social reforms, FEMISE, 2007-2008.
11) Sayad Abdelmalek, La double absence. Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré, Paris, Le Seuil, coll. "Liber", 1999 In: Politix, vol. 13, n°49, Premier trimestre 2000. Les mafias.

قائمة المراجع

4- الوثائق القانونية والرسمية

1) journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, conseil constitutionnel, proclamation des résultats officiels des élections législatives premier tour 26 decembre1991.

5- تقارير

1) Direction de la recherche et de l'analyse prospective du ministère de l'immigration et de la diversité et l'inclusion, Portrait statistique de la population d'origine algérienne au Québec(2011) ,Quibec,2014.
2) HISTOIRE D'UNE INTÉGRATION RÉUSSIE ,Immigrés maghrébins en Suisse: faits et chiffres, https://www.swissinfo.ch/fre/histoire-d-une-int%C3%A9gration-r%C3%A9ussie-_immigr%C3%A9s-maghr%C3%A9bins-en-suisse-faits-et-chiffres/42137352
3) Institut National d'Études Démographiques (INED). Disponible sur: https://www.ined.fr
4) Institut national de la statistique et des études économiques (INSEE). *Recensements de la population: Population étrangère par nationalité – France métropolitaine, 1982–2005.* Paris: INSEE, 2006. www.insee.fr.
5) OCDE, *Perspectives des migrations internationales: Rapport SOPEMI 2018,* Paris*:* OECD Publishing*,* 2018.
6) Office National des Statistiques (ONS). *Enquête sur l'emploi en Algérie 2021*, Alger, 2022
7) Organisation Internationale du Travail (OIT*). Rapport sur l'emploi en Afrique du Nord,* Genève*,* 2004*.*
8) regional conferonce on arab immigration in a globalized world , cairo ,2-4 september 2003.

9) United Nations, international migration report 2002,United Nation, New york, 2002.

10)United Nations, Recommendations on statistics of international migration, department of economic and social affairs, statistics devision ,Series M, No 58,Revision 1.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول		
الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تقديرات المهاجرين في العالم حسب الإقليم	62
02	تعداد الجالية الوطنية المقيمة في الخارج 2005	68
03	الفئة الاجتماعية المهنية للجزائريين المغتربين بالمقارنة بالجنسيات الرئيسية و فرنسا بأكملها	70
04	أبرز و جهات الهجرة للجزائريين	72
05	تقديرات اتجاهات هجرة العمالة الجزائرية	74
06	دول المقصد من منظمة التعاون الاقتصادي و دول أخرى لهجرة الكفاءات الجزائرية	76
07	الكفاءات المهاجرة حسب المستوى التعليمي في دول OCDE	77
08	توزيع الطلبة الجزائريين على دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	77
09	نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991	99
10	وضعية المهاجرين الجزائريين في كندا 2011	116
11	حجم الهجرة للجزائريين الى كندا حسب الفترة الزمنية	117
12	المهاجرين الجزائريين في كندا حسب الجيل	119

قائمة الجداول و الأشكال

13	المستوى التعليمي للمهاجرين الجزائريين في كندا	121
14	المهاجرون الجزائريون حسب النشاط في سوق العمل	122
15	نسبة القوى العاملة لدى مجتمع المهاجرين الجزائريين في كندا	124
16	مجالات العمل للمهاجرين الجزائريين في كندا 2007	125
17	مجالات العمل للمهاجرين الجزائريين في كندا 2011	128
18	تجنيس الأشخاص من أصل شمال أفريقي في سويسرا، 1992-2010	135
19	حجم دخول الجزائريين الى فرنسا والى بلدان OCDE1995-2009	140
20	الحجم النسبي للحوالات المالية المتدفقة نحو الجزائر سنة 2015	171

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور عدد المهاجرين الدوليين	57
02	نسبة توزيع العمال المهاجرين حسب فئات الدخل لدول العالم	58
03	نسبة العمال المهاجرين حسب مناطق العالم	63
04	نسبة مشاركة العمال المهاجرين في القوى العاملة حسب الجنس 2013	64

قائمة الجداول و الأشكال

05	تطور عدد السكان المغاربيين المقيمين الدائمين في سويسرا، حسب بلد المنشأ 2010-1981	131
06	الحالة المدنية للأجانب المقيمين بشكل دائم في سويسرا حسب الأصل إحصاءات عن السكان المقيمين من جنسيات أجنبية، حتى 31 ديسمبر 2009	133
07	تقسيم سوق العمل للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا، حسب الجنس والأصل، 2010	137
08	الهجرة الجزائرية إلى فرنسا حسب سبب قبول طلب الإقامة	144
09	دخول طالبي اللجوء الجزائريين إلى دول الاتحاد الأوروبي	147
10	طلبات الإقامة المقبولة للجزائريين في فرنسا2008-1994	150
11	المهاجرون الجزائريون في فرنسا1982.1990.1999.2005	153
12	تطور تدفق المهاجرين من عام 1995 إلى عام 2006	155
13	تطور تدفق المهاجرين من عام 2007 إلى عام 2011	155
14	تطور تدفق المهاجرين من عام 2012 إلى عام 2018	156

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	230
الاهداء	230
قائمة الرموز والاختصارات	230
مقدمة	أ-ق
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي و الهجرة	26
المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لعدم الاستقرار السياسي	27
المطلب الأول: مفهوم عدم الاستقرار السياسي	28
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لعدم الاستقرار السياسي	31
المطلب الثالث: أبعاد و مؤشرات قياس عدم الاستقرار السياسي	36
المبحث الثاني: الاطار النظري و المفاهيمي للهجرة	41
المطلب الأول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للهجرة	42
المطلب الثاني: أنواع الهجرة	51
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للهجرة	61
الفصل الثاني: هجرة الازمات والهجرة العالمية لليد العاملة.	65
المبحث الأول: الهجرة المرتبطة بالأزمات.	67

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مفهوم هجرة الأزمات	67
المطلب الثاني: أنواع مهاجري الازمات	69
المطلب الثالث: الأسباب الرئيسية لهجرة الازمات	72
المبحث الثاني: هجرة اليد العاملة عالميا	73
المطلب الأول: ظاهرة الهجرة في العالم	74
المطلب الثاني: الهجرة العالمية لليد العاملة	77
المطلب الثالث: هجرة العمال في الجزائر وأسبابها	84
الفصل الثالث: أثر الأزمات السياسية في الجزائر على الهجرة العمالية.	111
المبحث الأول: نظرة عامة حول الحياة السياسية في الجزائر بعد الاستقلال.	113
المطلب الأول: واقع الحياة السياسية في الجزائر قبل التعددية	113
المطلب الثاني: الحياة السياسية في الجزائر بعد التعددية الحزبية	116
المبحث الثاني: الازمات السياسية التي في الجزائر منذ الاستقلال	122
المطلب الأول: أزمة صيف 1962	122
المطلب الثاني: أزمة أكتوبر 1988	127
المطلب الثالث: العشرية السوداء 1990-1999	130

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: أثر الازمات السياسية في الجزائر على هجرة اليد العاملة نحو(كندا، سويسرا ، فرنسا).	133
المطلب الأول: المهاجرون الجزائريون نحو كندا	134
المطلب الثاني: المهاجرون الجزائريون نحو سويسرا	150
المطلب الثالث: المهاجرون الجزائريون نحو فرنسا	159
الفصل الرابع: أثر الهجرة العمالية و كيفية التعامل معها	181
المبحث الأول: مستويات التأثير	186
المطلب الأول: التأثير على الموارد البشرية	187
المطلب الثاني: التأثير على التحويلات المالية	190
المطلب الثالث: التأثير على سوق العمل	193
المطلب الرابع: التأثير على المستوى الاجتماعي و الثقافي	196
المطلب الخامس: التأثير على المستوى السياسي و القانوني	199
المبحث الثاني: كيفية التعامل مع الهجرة العمالية	200
المطلب الأول: من الناحية السياسية	201
المطلب الثاني: من الناحية الاقتصادية	202

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: من الناحية الاجتماعية	202
المطلب الرابع: من الناحية الثقافية	203
المطلب الخامس: من ناحية الاستفادة من التجارب الخارجية	203
المطلب السادس: من الناحية الاستشرافية	204
الخاتمة	206
قائمة المراجع	212
قائمة الأشكال والجداول	225
فهرس المحتويات	229
المستخلص	234

المستخلص

المستخلص

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الأزمات السياسية في الجزائر على هجرة اليد العاملة نحو الخارج، باعتبار الهجرة من أبرز الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تزايدت حدتها في العقود الأخيرة.

انطلقت الإشكالية الرئيسية من التساؤل التالي: إلى أي مدى أسهم عدم الاستقرار السياسي في الجزائر في دفع اليد العاملة نحو الهجرة إلى الخارج؟

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها تحاول الربط بين بعدين أساسيين في تحليل واقع ظاهرة الهجرة في الجزائر الاول هو عدم الاستقرار السياسي بوصفه متغيرا مستقلا، والهجرة العمالية بوصفها استجابة اجتماعية واقتصادية لتلك الأزمات.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل السياسية كمحرك للهجرة الجزائرية، وتحليل تأثير الأزمات السياسية على بنية سوق العمل المحلي، مع استشراف السبل المثلى للتعامل مع الظاهرة بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد البشرية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بالمقاربة التاريخية بالإضافة الى، المقاربة الإحصائية لتحليل البيانات الإحصائية المتحصل عليها.

جاءت الدراسة موزعة على أربعة فصول مترابطة منهجيا:

- تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لعدم الاستقرار السياسي والهجرة ومختلف النظريات المفسرة لهما.
- وخصص الفصل الثاني لدراسة هجرة الأزمات والهجرة العالمية لليد العاملة في سياق العولمة.
- أما الفصل الثالث فقد ركز على تحليل أثر الأزمات السياسية في الجزائر منذ الاستقلال على تدفقات الهجرة نحو الخارج.

المستخلص

- و تم تخصيص الفصل الرابع لأثر الهجرة العمالية على التنمية وسبل التعامل معها على جميع الأصعدة.

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ عدم الاستقرار السياسي كعامل مساعد على زيادة معدلات الهجرة
- ✓ عدم التناسب بين شدة الأزمة وحجم تدفقات الهجرة الفعلية
- ✓ دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عدم الاستقرار السياسي.
- ✓ فرنسا الوجهة الأكثر قصدا للعمال المهاجرين الجزائريين
- ✓ استمرارية الهجرة كظاهرة بنيوية
- ✓ النتائج المترتبة على الأزمات كعوامل طرد طويلة الأمد

Abstract

This study addresses the issue of the impact of political crises in Algeria on labor migration abroad, considering migration as one of the most significant social and political phenomena that have intensified in recent decades. It reflects deep structural imbalances in the political, economic, and social systems.

The central research question is formulated as follows:
To what extent has political instability in Algeria contributed to pushing the labor force to migrate abroad?

The importance of this study lies in its attempt to establish a link between two fundamental dimensions in analyzing the reality of migration in Algeria: political instability, as an independent variable, and labor migration, as a social and economic response to recurring crises.

The study aims to highlight the political factors as key drivers of Algerian migration, analyze the impact of political crises on the structure of the domestic labor

market, and explore potential strategies to address the phenomenon in a way that balances development needs with the preservation of national human resources.

The research adopts a descriptive-analytical method, supported by a historical approach to trace the evolution of the phenomenon, in addition to a statistical approach to analyze quantitative data obtained from official and institutional sources.

The study is organized into four interrelated chapters:

- **Chapter One**: Theoretical and conceptual framework of migration and the main explanatory theories.
- **Chapter Two**: Crisis migration and global labor mobility in the context of globalization.
- **Chapter Three**: The impact of political crises in Algeria since independence on migration flows abroad.
- **Chapter Four**: The effects of labor migration on development and strategies for managing the phenomenon at various levels.

The main findings of the study are as follows:

- ✓ Political instability is a major contributing factor to the increase in migration rates.
- ✓ There is a lack of proportionality between the intensity of crises and the actual volume of migration flows.
- ✓ Economic and social factors resulting from political instability play an indirect yet significant role in sustaining migration.
- ✓ France remains the primary destination for Algerian migrant workers, due to historical, linguistic, and institutional ties.
- ✓ Migration has become **a** structural phenomenon within Algerian society, resistant to containment without profound political and economic reforms.
- ✓ Political crises generate long-term push factors, perpetuating human capital loss and depriving the national economy of its skilled workforce.